وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة الحالة مؤسسة ميناء "جن جن" – جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص : التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبين:

العايب أحمد

بوعبد الله رضا

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ عمر كبير	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ عمر قيرة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ فيصل بلقط	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة الحالة مؤسسة ميناء "جن جن" – جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص : التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبين:

العايب أحمد

بوعبد الله رضا

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ عمر كبير	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ عمر قيرة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ فيصل بلقط	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين صلى الله عليه وسلم.

أولا وقبل كل شيء نشكر الله سبحانه وتعالى على أن هدانا وألهمنا لإتمام هذا البحث المتواضع نحمده كثيرا مقرين بفضله عاجزين عن الوفاء بشكره والثناء عليه.

نشكر الأستاذ المشرف أستاذنا العزيز "**قيرة عمر**" الذي لم يبخل علينا من بحر علمه وكان لنا نعم الناصح والموجه وفقه الله وسدد خطاه.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع عمال وموظفي المؤسسة المينائية "جن جن" بجيجل على حسن استقبالهم و إرشادهم خاصة السيد "**محروق فاتح**" رئيس قسم المحاسبة والذي رافقنا طيلة الدراسة الميدانية.

نشكر أيضا السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

ونتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة وموظفي قسم علوم التسيير لما قدموه لنا من نصح وإرشاد طيلة مسيرتنا الجامعية وفقهم الله.

رضا و أحمد

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا وامتنانا على البدء والختام

﴿ وآخِرُ دَعْوَاهُم أنِ الحَمْدُ لله رَبِ العَالَمِينْ ﴾

انتهت الرحلة...لم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك...ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها وها أنا الآن بعون الله أتمم هذا العمل المتواضع

و بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

الى الجدار الذي أستند اليه... الكتف الذي أضع عليه أثقالي...داعمي الأول في مسيرتي... فخري واعتزازي "والدي"

الى من تنحني أمام عظمتها الهامات...وتخجل في وصفها الكلمات...من سهلت لي الشدائد بدعائها "والدتي"

الى الذي بين الثرى يرقد...من فارقتنا روحه ومازال صوته بيننا يتردد... "جدي رحمه الله"

الى من رزقت بهم سندا...من يشاركونني الفرحة و الحزن "اخوتي و أخواتي"...الى مصدر بهجة وسعادة العائلة "أولاد أختي وأولاد أخي"

الى رفيق الدرب...من قاسمته تعب وعناء هذا العمل المتواضع "زميلي رضا"...الى كل أصدقائي ورفاقي ومن يسعدهم نجاحي

الى كل من كان له الفضل في تعليمي مند بداية مسيرتي الى النهاية

أحمد

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد

إنه ليسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلى

إلى صاحبة القلب الكبير التي تحمل في ثنايا نفسها الطيب الحب والطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ماحييت

"**أمي**" الغالية أطال الله في عمرها

إلى قدوتي الدائمة في الحياة إلى نبراس العطاء المبذول ومعلمي الأول والذي أحمل اسمه بكل فخر

"**أبي**" أطال الله في عمره

إلى من هم سندي بعد والدي، إلى من وجودهم مصدر قوتي واعتزازي، إلى رفقتي في الحياة: **إخوتي وأخواتي**.

إلى بسمة العائلة وفرحتها الكتاكيت: **أنس، أسيل** و **رحمة**

إلى رفيقي في إنجاز هذا العمل طيب الذكر "**أحمد**"، إلى من تقاسمت معهم أوقات الحياة الجامعية بحلوها ومرها زملائي وزميلاتي.

إلى أفراد العائلة كل من بإسمه، خاصة كل من ساعدني في مسيرتي الدراسية ولو بالكلمة الطيبة.

إلى كل أصدقائي وأبناء حيي أدامهم الله جميعا وجعلهم عونا لي في كل الشدائد والمحن.

إلى كل أستاذ علمني حرفا خلال مسيرتي الدراسية. أهدي لكم ثمرة جهدي خلال 20 سنة ماضية.

رضا

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
إهداء	–
شكر وتقدير	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
ملخص الدراسة	–
مقدمة عامة	أ – ج
الفصل الأول: الجوانب النظرية للأداء المالي ومداخل تقييمه	05
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي	07
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	07
المطلب الثاني: معايير الأداء المالي	09
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	09
المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي	11
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	11
المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي	12
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	13
المطلب الرابع: خطوات عملية تقييم الأداء المالي	14
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي	15
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	15
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	20
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب السوقية	25
خلاصة الفصل	29

الفصل الثاني: الاطار النظري للسياسات المحاسبية وتغييراتها	30
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية السياسات المحاسبية	32
المطلب الأول: مفهوم السياسات المحاسبية	32
المطلب الثاني: أهداف السياسات المحاسبية	33
المطلب الثالث: أنواع السياسات المحاسبية	36
المبحث الثاني: التغييرات في السياسات المحاسبية	41
المطلب الأول: العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية	41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسات المحاسبية	43
المطلب الثالث: التغييرات في السياسات المحاسبية	46
المبحث الثالث: الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية	52
المطلب الأول: نموذج الاهتلاك	52
المطلب الثاني: نموذج المخزون	56
المطلب الثالث: نموذج المؤونات	59
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول التغيير في السياسات المحاسبية وتأثيرها على الأداء المالي في المؤسسة المينائية "جن جن"	62
تمهيد	63
المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية "جن جن"	64
المطلب الأول: نشأة المؤسسة المينائية "جن جن"	64
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة المينائية "جن جن"	64
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية "جن جن"	65
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	72
المطلب الأول عرض الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن"	72
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام مؤشرات التوازن المالي	76
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام النسب المالية	77

المبحث الثالث: دراسة التغير في السياسات المحاسبية للمؤسسة المينائية "جن جن" و أثرها في تقييم الأداء المالي المؤسسة	80
المطلب الأول: دراسة سياسة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن"	80
المطلب الثاني: التغيير في سياسة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن"	83
المطلب الثالث: التعديل على الكشوف المالية وتقييم الأداء المالي	95
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	106
قائمة المراجع	109
الملاحق	123-115

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مدة ومعدل اهتلاك كل نوع من الاستثمارات	54
02	الميزانية المالية من جانب الأصول لسنة 2022	72
03	الميزانية المالية من جانب الخصوم لسنة 2022	74
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2022	75
05	جدول تطور اهتلاك خزان المياه بالاسمنت المسلح	80
06	جدول تطور اهتلاك رافعة الميناء الحرة	81
07	جدول تطور اهتلاك الشاحنة	82
08	جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك الثابت	83
09	جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك الثابت	85
10	جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك الثابت	86
11	جدول تطور اهتلاك معدات أخرى بطريقة الاهتلاك الثابت	86
12	جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك المتناقص	87
13	جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك المتناقص	88
14	جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك المتناقص	89
15	جدول تطور اهتلاك معدات أخرى بطريقة الاهتلاك المتناقص	90
16	جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك المتزايد	91
17	جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك المتزايد	92
18	جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك المتزايد	93
19	جدول تطور اهتلاك المعدات الاخرى بطريقة الاهتلاك المتزايد	94
20	الميزانية المالية المعدلة لجانب الأصول لسنة 2022	95
21	الميزانية المالية المعدلة لجانب الخصوم لسنة 2022	97
22	جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022	98
23	تغيرات مؤشرات التوازن المالي عند التغيير في طريقة الاهتلاك	99
24	تغيرات نسب السيولة عند التغيير في طريقة الاهتلاك	100

25	تغيرات نسب التمويل عند التغيير في طريقة الاهتلاك	101
26	تغيرات نسب الربحية عند التغيير في طريقة الاهتلاك	102
27	تغيرات نسب المديونية عند التغيير في طريقة الاهتلاك	103

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المينائية "جن جن"	67

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية من جانب الأصول لسنة 2018	115
02	الميزانية المالية من جانب الخصوم لسنة 2018	116
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2018	117
04	الميزانية المالية من جانب الأصول لسنة 2022	118
05	الميزانية المالية من جانب الخصوم لسنة 2022	119
06	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2022	120
07	جدول اهتلاك خزان المياه بالاسمنت المسلح	121
08	جدول اهتلاك رافعة الميناء الحرة	122
09	جدول اهتلاك الشاحنة	123

ملخص الدراسة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على السياسات المحاسبية وتأثير تغييرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، وتم اسقاط الجانب التطبيقي في المؤسسة المينائية "جن جن" بجيجل واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ولتحقيق هذا الهدف اخترنا طرق الاهتلاك كمثال على مختلف السياسات المحاسبية، وذلك بتغيير الطرق المطبقة في المؤسسة محل الدراسة ثم تحليل الكشوف المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية عند تطبيق كل طريقة والمقارنة بينها.

وفي ختام دراستنا لحالة المؤسسة المينائية "جن جن" توصلنا الى أن التغير في السياسات المحاسبية(طرق الاهتلاك) يؤثر على نسب التمويل ونسب الربحية و نسب المديونية، وأن مؤشرات و نسب أخرى كمؤشرات التوازن المالي و نسب السيولة لم تتأثر بتغيير هذه السياسات المحاسبية، ومن هنا يمكن القول أن التغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، السياسات المحاسبية، الاهتلاك، طرق الاهتلاك.

Summary

The objective of this study was to identify accounting policies and the impact of their change on the financial performance of the economic organization, and the application aspect was dropped in "Djen Djen" port in Jijel. The study was based on the analytical descriptive approach to collecting data, data and information on the subject of the study.

To achieve this objective, we have chosen depreciation methods as an example of accounting policies by changing the methods used by the enterprise in question and then analyzing the financial statements and calculating the financial balance and ratios when applying each method and comparing them.

At the conclusion of this study, we found that the change in accounting policies (the depreciation methods) affected the rates of finance, profitability and indebtedness, and that other indicators and ratios such as financial balance and liquidity ratios were not affected by the change in accounting policies, hence it can be argued that the change in accounting policies affects the financial performance of economic organizations.

Keywords: financial performance, financial performance assessment, accounting policies, depreciation, depreciation methods.

مقدمة

ان المؤسسة وحدة اقتصادية متجانسة تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة حيث يتمثل الهدف الأسمى في الاستمرارية وتعظيم الأرباح، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها أو لا وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة الى قياس وتقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها، سواء أدائها التجاري، أدائها المالي، أدائها الانتاجي، فنجد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات مثل المؤسسة المينائية "جن جن" في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

كما تعد السياسات المحاسبية التي تعتمدها المؤسسات في اعداد بياناتها المالية ذات أهمية بالغة في الحكم على أداء المؤسسة من قبل المساهمين و المجتمع المالي والهيئات التنظيمية والأطراف الأخرى، والمؤسسة لها امكانية اختيار السياسة المحاسبية الملائمة من بين مجموعة السياسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، كما يمكنها تغيير سياستها المحاسبية المطبقة الى سياسة أخرى تحقق لها أهداف معينة أخرى.

اشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح اشكالية الدراسة التالية:

هل يمكن أن يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن" في الافصاح على أدائها المالي؟

وللتعمق أكثر في هذه الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة المينائية "جن جن" ؟
- ماهي السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة المينائية "جن جن" ؟
- فيما تتمثل التغييرات على السياسات المحاسبية في المؤسسة المينائية "جن جن" ؟
- هل يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك المطبقة في المؤسسة المينائية "جن جن" في الافصاح على الأداء المالي ؟

فرضيات الدراسة:

- تعد المؤشرات و النسب المالية أهم الأساليب المستخدمة لتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- تتبع المؤسسة المينائية "جن جن" سياسة الاهتلاك الثابت.
- تتمثل التغييرات في السياسات المحاسبية في تغيير طرق المعالجة المحاسبية و بالتالي تغيير الأداء المفصح عنه الكشوف المالية.
- يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك المطبقة في المؤسسة المينائية "جن جن" في الافصاح على الأداء المالي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مفاهيم الأداء المالي وأساليب تقييمه و التطرق بشكل مفصل لأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي و كذا النسب المالية.
- تنبع أهمية الدراسة في ايجاد و اختيار البديل الأفضل في السياسات المحاسبية الذي يؤدي الى تحسين دقة وجودة المعلومات المالية المفصح عنها في الكشوف المالية مما يؤدي الى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- لهذه الدراسة أيضا أهمية في الكشف على أن التغييرات في السياسات المحاسبية قد تؤثر على كيفية تقييم الأصول والخصوم مما يؤثر على التحليل المالي، وفهم هذه التغيرات يساعد المحللين في تقييم الأداء المالي بدقة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على السياسات المحاسبية المتبعة من طرف المؤسسة الميناائية "جن جن" وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- توضيح مدى تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على الكشوف المالية في المؤسسة الميناائية "جن جن".
- يهدف هذا البحث الى محاولة معرفة العلاقة التي تربط السياسات المحاسبية بالأداء المالي في المؤسسة الميناائية "جن جن".
- توضيح كيفية تحقيق أداء مالي جيد من خلال اتباع سياسة محاسبية معينة في المؤسسة الميناائية "جن جن".

المنهج المتبع في الدراسة و الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي بخصوص الجانب النظري من أجل وصف وتحليل النظريات والمقاربات المختلفة المتعلقة بتقييم الأداء المالي و كذا السياسات المحاسبية والتغيير فيها، بالإضافة الى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة، أما الأدوات المستخدمة فكانت عبارة عن مسح البيانات والوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة .

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- الميول الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- ملائمة الموضوع مع شعبة التخصص في الماستر.

- قلة الدراسات الجادة في هذا الموضوع والتي تناولت المتغيرين معا، أي السياسات المحاسبية والأداء المالي.

اطار الدراسة:

- **الاطار المكاني:** تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مؤسسة ميناء " جن جن " الواقعة ببلدية الطاهير ولاية جيجل.
- **الاطار الزماني:** أجرت الدراسة على الكشوف المالية لمؤسسة ميناء " جن جن " لسنة 2018، 2022، وطبقت هذه الدراسة خلال الفترة المسموح بها من طرف المؤسسة محل الدراسة (2أشهر) من 03/20/ 2024 الى2024/04/20
- **الاطار الموضوعي:** يتعلق بدراسة السياسات المحاسبية والأداء المالي بواسطة الكشوف المالية للمؤسسات الاقتصادية

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.
- نقص المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

خطة الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، اثنين منهما متعلقان بالجوانب النظرية لموضوع الدراسة، والفصل الثالث متعلق بالجانب التطبيقي له.

تناولنا في الفصل الأول الجوانب النظرية للأداء المالي ومداخل تقييمه من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تطرقنا فيه الى المفاهيم الأساسية حول الأداء المالي، أما المبحث الثاني فقد استعرضنا فيه ماهية تقييم الأداء المالي، في حين المبحث الثالث تناولنا فيه تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي.

وتطرقنا في الفصل الثاني الى الاطار النظري للسياسات المحاسبية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول استعرضنا فيه ماهية السياسيات المحاسبية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه للتغيرات في السياسات المحاسبية، أما في المبحث الثالث فقد عرضنا الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية.

أما الفصل الثالث فهو دراسة تطبيقية في المؤسسة المينائية "جن جن" بجيجل حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث أساسية، في المبحث الأول قمنا بتعريف المؤسسة المينائية "جن جن" محل الدراسة نشأتها وهيكلها التنظيمي، في المبحث الثاني قمنا بتقييم الأداء المالي للمؤسسة لسنة 2022 بواسطة مختلف مؤشرات التقييم و النسب المالية ، وفي المبحث الأخير دراسة تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الأول: الجوانب النظرية للأداء المالي ومداخل تقييمه

تمهيد

يعتبر الأداء المالي من أبرز أهداف المؤسسات خاصة الاقتصادية، لكونها تهدف الى تعظيم أرباحها، وحتى يتسنى للأطراف المعنية في المؤسسات الاقتصادية تحقيق ذلك، وجب عليها التعرف على الوضعية المالية بها و التنبؤ بمستقبلها المالي.

وتعد عمليات تقييم الأداء المالي من العمليات المهمة و الأساسية للمؤسسات الاقتصادية عامة، وذلك ما أدى الى الاهتمام بالبحث عن أفضل المؤشرات و الأدوات التي تعطي رؤية واضحة وصحيحة للوضعية المالية للمؤسسة.

سنقوم من خلال هذا الفصل بالاطلاع على مختلف مفاهيم الأداء و الأداء المالي و كذا تقييم الأداء المالي، بالإضافة الى التطرق لأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي، وعليه قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء المالي من بين المفاهيم الجوهرية في مختلف المجالات، حيث يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للمسيرين و المستثمرين، وذلك كونه يعتبر من بين التقنيات التي تستعملها أغلب المؤسسات الاقتصادية لتشخيص و تقييم وضعيتها المالية و مقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع، و من خلال هذا المبحث سنتطرق لمختلف مفاهيمه و معاييره بالإضافة الى العوامل التي تؤثر عليه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

سنحاول في هذا المطلب التطرق أولا لماهية الأداء ثم لمختلف مفاهيم الأداء المالي و كذا أهميته.

أولا: تعريف الأداء

- يعرف الأداء بأنه انجاز عمل ما، وهو ما يقابل الكلمة اللاتينية **pirformare** التي تعني اعطاء الشكل الكلي لشكل ما، ولكن اللغة الانجليزية هي التي أعطت له معنى واضحا و محدد **to performe** وتعني: "انجاز، تأدية أو اتمام شيء ما عمل، نشاط، تنفيد مهمة"، ثم اشتقت منه كلمة performance التي تعني: "إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ المؤسسة لأهدافها"[1].
- و عرف على حسب ميلر و بروميلي (**Miller et Bromily**) أنه: انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المالية و البشرية، و استغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[2].

و عليه يمكن تعريف الأداء على أنه عبارة عن الأنشطة و المهام التي يزاولها الموظف أو المالك أو المسير في المؤسسة، و مقارنة النتائج الفعلية التي يحقها بعمله بنجاح لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة و فعالية وفقا للموارد المتاحة و الأنظمة الادارية و القواعد و الاجراءات و الطرق المحددة للعمل[3].

ثانيا: تعريف الأداء المالي

ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين، ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي ما يلي[1]:

---

[1] رندة جرودي، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الاسلامية و آليات ادارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية و لجنة بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف،2020/2019، ص136.

[2] وائل محمد صبحي ادريس، الطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص38.

[3] سفيان خروبي، مهدية بن طيبة، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، البليدة، 2017، ص5.

- يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف كما انه يساهم في اتاحة الموارد و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم[2].
- كما يقصد به" مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية."نمو الأرباح[3].
- كما يقصد به أيضا " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية و توجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها[4].

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية[5]:

– العوامل المؤثرة في المردودية المالية

– أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة

– مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض وأرباح

– مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة

ثالثا: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين[6].

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها

[1]عبد النور شنين، مراد حجاج، محمد زرقون، دراسة قدرة الخصائص المؤسسية على تفسير الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة لمؤسسات الاسمنت الجزائرية–دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال فترة(2011–2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، العدد04، 2019، ص122.

[2]محمود محمد خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2010، ص45.

[3]خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد 27، 2007، ص58.

[4]السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنضمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص37.

[5]ددان عبد الغني، قراءة في الأداء و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد04، 2006، ص41–42.

[6]زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016 ، ص134.

ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه المطلوب من خلال تحديد وبيان أسبابها و اقتراح اجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة[1].

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

توجد أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي[2]:

1- المعايير التاريخية :وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن موطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2- المعايير القطاعية(الصناعية :)يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دوريا وخاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية ، ودرجة التباعد الجغرافي...الخ.

3- المعايير المطلقة :وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيم ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة.

4- المعايير المستهدفة: وهي نسب تستهدف ادارة المنشأة تحققها من خلال تنفيد الموازنة أو الخطة، وبالتالي ان مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية و هي كالآتي:

أولا: العوامل الخارجية :وهي مجموع من المتغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة وبالتالي فهي تمثل محيط المؤسسة بمختلف أبعاده والدي عبر عنه **H-Mintezberg** بأنه:" كل ما هو خارج المؤسسة"، و باعتبارها كذلك فإن آثارها قد تكون على شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين أداء المؤسسة أو قد

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص73-74.

تكون خطرا تؤثر سلبا على المؤسسة وبالتالي على أدائها، و تواجه معظم الشركات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها[1]:

- منافسة الشركات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على الشركات.
- الحالة الاقتصادية والسياسات المالية بالدولة.
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية الشركة.

ثانيا: العوامل الداخلية :تتمثل هذه العوامل في[2]:

1-الهيكل التنظيمي :هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل يه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، فيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، و يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها، بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

2-المناخ التنظيمي : هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، وأما اتخاذ القرار هو أخده بطريقة عقلانية و تقيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخادها، وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3-التكنولوجيا :هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون فقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية. وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكييف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

4-الحجم :يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة

[1] أحمد خليلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد 02، العدد02، 2018، ص521.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سبق ذكره، ص48-49-50.

مقاييس لحجم الشركة منها :إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، و يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن بزيادة الحجم إن عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية ، وإيجابيا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

سوف نتناول في هذا المبحث مختلف مفاهيم ودوافع تقييم الأداء المالي وأهميته، بالإضافة الى أهدافه، مصادر معلومات تقييم الأداء، وخطوات عملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

أولا- تعريف تقييم الأداء المالي

قبل التطرق الى تعريف تقييم الأداء المالي تجدر بنا الاشارة الى تعريف مصطلح التقييم وهو باختصار: يعني تحديد القيمة، ادا فالتقييم المالي هو تحديد القيمة المالية.

نذكر مجموع من مفاهيم تقييم الأداء المالي:

- عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا[1].
- كما يعتبر تقييم الأداء المالي على أنه :مقارنة الأداء العقلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة
المنظمة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن ثم العمل على تصحيحها وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المحققة فعلا والمستهدفة خلال فترة زمنية معينة[2].
- يعرف أيضا على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع[3].

---

[1] لسعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، مرجع سبق ذكره، ص38

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3] طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الأردن، العدد 08، 2012، ص10.

ومما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل من هذه المراحل[1].

ثانيا– أهمية تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي[2]:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق.
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الادارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاد القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.
- اكتشاف التغيّرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فورا لاتخاذ الإجراء التصحيحية في الوقت المناسب.

ثالثا :دوافع تقييم الأداء المالي:

يوجد مجموعة من الدوافع للقيام بعملية التقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي[3]:

- من أجل تحديد السيولة: معرفة مدى قدرة الشركة على تلبية الالتزامات المستحقة على المدى القصير.
- من أجل تحديد مستوى الملاءمة: وهي التي تبين مدى قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المالية في حالة
إفلاس الشركة.
- من اجل تحديد مستوى الربحية: وهو ما يظهر في قدرة الشركة على تحقيق أرباح للمساهمين خلال فترة معينة.

[1] أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال،[د.ط]، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص23.

[2] حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، الجزائر، العدد02، 2015، ص76.

[3] Achmed Daengs and othres Implementation of economicvalue added and market value added analysis as valuation tools of invest feasibility SINERGL vol 7 NU 2 2017 pp8.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة الاقتصادية من خلال تقييم أدائها المالي الى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها [1]:

- توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة.
- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي في المؤسسة.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، ويؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

يتم تقسيم البيانات من مصادر داخلية في المشروع كالبيانات الناتجة عن القوائم المالية لقائمة التدفق النقدي ويتم إعدادها لأغراض إدارية واتخاذ القرار، وهناك مصادر للمعلومات خارجية كتل التقارير الصادرة عن الأسواق المالية وهيئات البورصة...إلخ[2].

و يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: مصادر المعلومات الخارجية

وتتمثل المصادر الخارجية للمعلومات في[3]:

- بيانات عن حالة المنشأة وسماتها في الأوساط التجارية.
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون.
- المكاتب الاستثمارية.

[1] أمينة بوتواتة ، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة(2012-2015)،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2019، ص83.

[2] دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، عمان، 2009، ص58-59.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص21-22.

ثانيا: مصادر المعلومات الداخلية

الميزانية العمومية: وهي الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب مؤسسة ما في تاريخ معين وعند انطلاق المؤسسة في نشاطها نسمي ميزانيتها الميزانية الافتتاحية ونسمي ميزانيتها في نهاية الدورة التجارية الميزانية الختامية[1]، وهي أحد أهم مصادر المعلومات، إذ تضم جميع التدفقات المتراكمة خلال لحظة زمنية معينة وتصنف مجموعة التدفقات المتراكمة في فتين هما الأصول والخصوم[2]، وتتمثل الميزانية العمومية في:

- الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر) وعناصر الخصوم (الاستخدامات)[3].
- الميزانية الاقتصادية: تعبر عن مجموع الاستخدامات الموجه لدورة الاستغلال، وعن تحليل لمختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات تجمع في وثيقة واحدة تتمثل في الميزانية الاقتصادية[4].

جدول حسابات النتائج: هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا و العكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية[5].

الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول حسابات النتائج بأسلوب آخر و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج.
- المعلومات غير الرقمية و تتمثل في التعليقات[6].

قائمة التدفقات: تستخدم هذه القائمة لدراسة التدفقات الماضية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تمر بها تمويل تلك الاستخدامات فهي بالإضافة إلى كونها مفيدة في دراسة الماضي فهي ضرورية عند التخطيط للمستقبل أيضا[1].

---

[1] سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، [د.ط]، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص10.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان،2011، ص121.

[3] محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة،[د.ط]، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص10.

[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سبق ذكره، ص155.

[5] عدنان تايه النعيمي وأخرون، الادارة المالية النظرية و التطبيق، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، ، 2006 ، ص76 .

[6] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1999، ص 75-84.

المطلب الرابع: خطوات عملية تقييم الأداء

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[2]:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات حلال فترة زمنية معينة.

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الادوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الاداء.

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع ومقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الأداء المالي

يقوم الأداء المالي على مؤشرات أساسية سنقوم في هذا المبحث الى التطرق الى أهمها .

المطلب الأول : تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يقصد بالتوازن المالي التقابل القيمي و الزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها[3].

و توجد ثلاث توازنات مالية أساسية يتم الاعتماد عليها لتحديد مستوى التوازن المالي هي:

- رأس المال العامل
- احتياجات في رأس المال العامل
- الخزينة الصافية

[1]عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة ، عمان، 2004، ص 81.

[2]محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سبق ذكره، ص51-52.

[3]ناصر دادني عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، مرجع سبق ذكره، ص22.

أولا: رأس المال العاملFR

تتم معالجة هذا المؤشر من خلال دراسة مفهومه و أهميته و التطرق الى أنواعه وكذا طريقة حسابه.

1- تعريفه، أهميته، و كيفية حسابه:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير وذلك بتاريخ معين[1].

ويعرف أيضا رأس المال العامل في المؤسسة ما بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة)[2].

يعبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، و بالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها[3].

مما سبق يمكن القول أن أهميه رأس المال العامل في:

- كونه مؤشر يهدف لتجسيد التوازن المالي.
- كونه هامش أمان يحقق قدرة المؤسسة على التسديد (على المدى القصير).

و يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

من أعلى الميزانية: **رأس المال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة**

من أسفل الميزانية: **رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل**

2- أنواع رأس المال العامل:

هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[4]:

أ- رأس المال العامل الخاص(FRc): و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010،ص49.

[2] جيمس أ.كاشين ،جويل ج. ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات و مسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص333.

[3] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009، ص13 .

[4] سميرة بوتكزة، خديجة بوتعية، السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جيجل، 2014-2015، ص24-25.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو: رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة إتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

ب- رأس المال العامل الإجمالي (FRg): هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي الصافي (FRng) = موارد دائمة – استخدامات مستقرة

أو: رأس المال العامل الإجمالي الصافي (FRng) = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن إسترجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة ، أي في طريق النمو أو التدهور.

جـ – رأس المال العامل الخارجي : هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة ، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها إتجاه الغير، و إظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها ، هذا بدوره يحدد لنا مدى إرتباط المؤسسة بالغير.

3- حالات رأس المال العامل الصافي:

بصفة عامة هناك ثلاث حالات لرأس المال العامل و هي:

- **رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$**

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- **رأس المال العامل الصافي سالب FR <0**

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- **رأس المال العامل الصافي معدوم FR=0**

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العاملBFR

يتولد الاحتياج المالي عندما لا تتمكن المؤسسة من تغطية و مواجهة الاحتياجات الجارية من خلال مواردها الجارية.

1- تعريف الاحتياج في رأس المال العامل وكيفية حسابه

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الاموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، ويظهر هذا الاحتياج عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل[1].

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بالعلاقتين التاليتين:

احتياج رأس المال العامل =احتياجات الدورة – موارد الدورة

أو: احتياج رأس المال العامل=(أصول متداولة – خزينة الأصول) – (الخصوم المتداولة – خزينة الخصوم

2- تغيرات الاحتياجات في رأس المال العامل:

- **الاحتياج في رأس المال العامل موجب BFR>0**

هذه الحالة تدل على ان المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، مرجع سبق ذكره،ص52.

- **الاحتياج في رأس المال العامل سالب BFR<0**

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

- **الاحتياج في رأي المال العامل معدوم BFR=0**

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا: الخزينة الصافية TN

تعتبر الخزينة الصافية من المؤشرات الأساسية لتوازن البنية المالية للمؤسسة، و يمكن القول أنها أساس التوازن المالي.

1- تعريف الخزينة و كيفية حسابها:

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة ، فهي تنتج إما عن صافي

القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال من رأس المال العامل من رأس المال العامل[1].

و يمكن حساب الخزينة الصافية من خلال العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول– خزينة الخصوم

أو: الخزينة الصافية = رأس المال العامل –الاحتياجات في راس المال العامل

2- تغيرات الخزينة الصافية:

- **الخزينة موجبة TN>0**

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة ، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

[1] ناصر دادي عدون و نواصر محمد فتحي ،مرجع سبق ذكره ص25-26.

- **الخزينة سالبة TN<0**

نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل ، معناه أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة ، و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية.

- **الخزينة الصفرية TN=0**

إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد افراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية أدوات مهمة و معبرة في التحليل المالي والتي تستخدمها المؤسسة في تحليل مركزها المالي، و النسب المالية كثيرة و متنوعة ويختلف تصنيفها من باحث الى آخر، وعليه حاولنا التركيز على النسب التي نراها أكثر أهمية:

أولا: نسب السيولة

و تقسم نسب السيولة الى ثلاثة نسب هي:

- **نسبة السيولة العامة:** تستعمل هده النسب للحكم على قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة ÷ الديون قصيرة الأجل

عموما يجب أن تكون هاته النسبة أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في وضعية مالية جيدة.

- **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، و ذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) ÷ ديون قصيرة الأجل

كلما كانت هذه النسبة محصورة بين0.3 و0.5 كلما كان ذلك مؤشرا على القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة السريعة:** تبين هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من الأصول سريعة التحول الى نقدية، ويتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل

و عموما تكون قيمها المثلى محصورة بين 0.25 و0.33.

ثانيا: نسب النشاط

تقسم نسب النشاط الى عدة نسب أهمها:

- **معدل دوران المخزون:** يعتبر معدل دوران المخزون مؤشرا لمدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي[1]، و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه ، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة

و المعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة.

- **معدل دوران الذمم المدينة:** و الغرض منه قياس سيولة الذمم، أي قدرة المشروع على تحصيل ذممه من حسابات مدينة و أوراق القبض، كما أنه يقيس كفاءة ادارة الائتمان ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل[2]، و يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات ÷ رصيد المدينين

- **معدل دوران الذمم الدائنة– متوسط فترة الائتمان:** ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة مما سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات و هذا ما يخفض من ضغوطات السيولة[1]، ويتم حسابهما بالعلاقتين التاليتين:

[1] منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص210.

[2] عبد الحليم كراجة، علي ربابعة و آخرون، الادارة والتحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، 197.

معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة ÷ رصيد الدائنين

أو: معدل دوران الحسابات الدائنة = المشتريات ÷ رصيد الدائنين

متوسط فترة الائتمان = 360 ÷ معدل دوران الذمم الدائنة

ثالثا: نسب التمويل و الاستقلالية المالية

يمكن توضيح أهم نسب التمويل في ما يلي:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة و تحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

لتكون هذه النسبة مؤشر إيجابي للمؤسسة يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي الأموال الدائمة مساوية للأصول الثابتة وهذا ما يجعل رأس المال العامل معدوما.

- **نسبة التمويل الخاص:** تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول الثابتة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي للأصول الثابتة.

- **نسبة التمويل الخارجي:** تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر و زاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تعبر هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

[1] عبد الحليم كراجة، علي ربابعة و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص198.

تعتمد موافقة البنك على اقراض المؤسسة من خلال هذه النسبة وعادة تكون النسبة المثلى محصورة بين 1 و2.

خامسا: نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية[1]، ومن أهم نسب المردودية نذكر ما يلي:

- **المردودية الاقتصادية:** وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير وكفاءة المؤسسة في استخدام الأمثل لموارده لتحقيق الأرباح، أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، وتحسب عن طريق العلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاجمالية قبل المصاريف المالية ÷ مجموع الأصول

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت أن مردودية المؤسسة جيدة.

- **المردودية المالية:** وتفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حّتى تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة.

سادسا: نسب الربحية

تعبر نسب الربحية على كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح، و تقسم هذه النسب الى:

- **نسب الربح الى المبيعات:** تقيس هذه النسب مدى كفاءة المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات، و تتضمن النسب التالية:

أ- **هامش الربح الاجمالي:** تهتم هذه النسبة بقياس كفاءة الادارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الاجمالي = الربح الاجمالي ÷ صافي المبيعات

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، مرجع سبق ذكره، ص267.

ب- هامش الربح الصافي: وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة، وتحسب بالعلاقة التالية:

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة ÷ صافي المبيعات

- **نسب الربحية إلى الأموال المستثمرة:** تقيس ربحية الأموال المستثمرة في المؤسسة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الادارة في استخدام المصادر المتاحة، وتتضمن النسب التالية:

أ- **نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول:** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول

ب- معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية

سابعا: نسب المديونية(نسب رأس المال):

وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى الطويل، كما تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات والقروض طويلة الأجل. وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون الى رأس المال[1]، وتتضمن النسب التالية:

- **نسبة المديونية:** تبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل إجمالي موجوداتها على المطلوبات و تبين كل دينار واحد من إجمالي الموجودات كم يقابله من ديون، و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = اجمالي الديون (المطلوبات) ÷ اجمالي الموجودات

- **نسبة الديون قصيرة الأجل الى حق الملكية:** تبين العلاقة بين مقدار الأموال التي يقدمه أصحاب المشروع و مقدار الأموال التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون قصيرة الأجل الى حق الملكية = الخصوم المتداولة ÷ حق الملكية

[1] عبد الحليم كراجة، علي ربابعة و آخرون، الادارة والتحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص200.

- **نسبة الديون طويلة الأجل الى مصادر التمويل طويلة الأجل:** تبين هذه النسبة أهمية الالتزامات طويلة الأجل الى مصادر التمويل طويلة الأجل، كلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت المخاطرة و العكس، و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الديون طويلة الأجل الى مصادر التمويل طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل ÷ (الديون طويلة الأجل + حقوق المساهمين)

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات السوقية

تعتبر المؤشرات السوقية من بين المؤشرات التي تعتمدها المؤسسة في قياس أداءها المالي.

أولا: نسب السوق

تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات، كما تخدم المستثمرين الحاليين و المحتملين الدين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم وهي[1]:

- **عائد السهم العادي:**

عائد السهم العادي = (صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية

و يعبر العائد على السهم مؤشرا جيدا لقياس كفاءة أداء المؤسسات المالية وهو ضروري لما يلي:

- التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- القيمة المستقبلية للأسهم.
- وضع السياسات الخاصة بالأرباح.

- **نسبة سعر السهم الى عائده:**

نسبة سعر السهم الى عائده = القيمة السوقية للسهم ÷ العائد المحقق على السهم

وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة ايجابية لوضعها في المستقبل. سهم يحقق مقداره 2 دينار و سعره في السوق عشرة دنانير، هذا يعني أن سعر السهم السوقي خمسة أضعاف عائده.

[1] مرجع نفسه، ص203-204-205.

- **نسبة المدفوع من الأرباح:**

نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية ÷ الأرباح المحققة بعد الضرائب وحملة الأسهم الممتازة

وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع.

- **عائد التوزيع:**

عائد التوزيع = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ سعر السهم السوقي

و تفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة الى النسب الأخرى.

ثانيا: مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

يعتبر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المؤشرات الحديثة للقيام بالأداء، حيث يأخذ (EVA) بعين الاعتبار العائد والمخاطرة وفي الوقت نفسه يظهر حقيقة أن أموال الملكية لها تكلفتها كما هي الحال فيما يتعلق بالديون. تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس للإنجاز المالي وتعتبر أقرب من أي مقياس آخر لتقدير الربح الحقيقي، الذي يعبر عنه رياضيا بأنه صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب (NOPAT) بعد استبعاد تكلفة رأس المال المستخدم في إنتاجه .وتحسب القيمة المضافة لفترة زمنية معينة (t) بالطريقة التالية[1]:

$$EVAt = Et - r(Tat - 1)$$

حيث أن:

- Et: تمثل الربح المحاسبي قبل الضريبة للفترةt
- R: تكلفة أ رس المال.
- Tat – 1: إجمالي الأصول المستخدمة في بداية الفترة.

كما توجد طريقة أخرى لقياس القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:

$$EVAt = NOPATt - Ct \times WACCt$$

حيث إن:

- EVAt: القيمة الاقتصادية المضافة
- NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب

[1] خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص62-63.

- Ct: رأس المال المستثمر
- WACCt: التكلفة المرجحة لرأس المال

وبالتالي، يتضح من مفهوم (EVA) ومن كيفية قياسها، أنه توجد ثلاثة عوامل أساسية تدخل في حسابها هي:

- الربح المحاسبي قبل الضرائب.
- مقدار الاستثمار المستخدم، وعادة ما يشار إلى القيمة الدفترية لرأس مال المستخدم.
- التكلفة المرجحة لرأس المال الذي يحسب وفق المعادلة التالية :

$$WACC = (D/D+E)Kd\ (1-T) + (E/D+E)Ke$$

مع العلم أن:

- D : القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل ذات الفائدة
- E : القيمة الدفترية الإجمالية لحق الملكية
- T : نسبة الضريبة على الدخل
- KD : تكلفة التمويل الممتلك

ثالثا: القيمة السوقية المضافة(MVA):

تمثل القيمة السوقية المضافة تقييما شاملا للأداء ابتداء من إنشاء الشركة حتى تاريخ حساب قيمتها السوقية، ونظرا إلى أهمية القيمة السوقية يصل الأمر في بعض الشركات إلى إعادة شراء أسهمها المتداولة في السوق المالي لتتحرك قيمتها السوقية أو حتى أنها تدفع توزيعات أرباح للمساهمين القدامى مصدرها رأسمال المساهمين الجدد لنشر الانطباع، بأن الشركة توزع أرباحا لزيادة قيمتها السوقية خاصة في حالات المضاربة.

طرق احتساب القيمة السوقية المضافة: يعتبر معيار القيمة السوقية المضافة من المعايير الحديثة لتقييم أداء الشركات، وبالتالي هناك العديد من الاجتهادات والمحاولات لإيجاد الطريقة الأمثل لحسابها ومن أكثر الطرق شيوعا في حساب القيمة السوقية المضافة هي[1]:

1- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة: وفق هذه الطريقة، فإن القيمة السوقية المضافة ما هي إلا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للشركة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي بمعنى آخر هي خصم للتدفق النقدي الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للشركة خلال الزمن، ومن عيوب هذه الطريقة أنها تعتمد على التوقعات المستقبلية للقيمة الاقتصادية المضافة كما تعتمد على معدل الخصم لإيجاد القيمة الحالية.

[1] مرجع نفسه، ص63.

2- طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية: حسب هذه الطريقة القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية مضروبة بعدد الأسهم والبعض الآخر يعرفها على أنها الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الاسمية للسهم مضروبة بعدد الأسهم.

ويتمثل نموذج احتساب القيمة السوقية المضافة وفقا للمعادلة التالية:

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث أن:

- MVA: القيمة السوقية المضافة.
- MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة(عدد الأسهم× سعر السهم)
- BVE: لقيمة الدفترية لحقوق المالكين كما تظهر في ميزانية الشركة.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال هذا الفصل بعد التطرق لمختف مفاهيم الأداء المالي و تقييم الأداء المالي أن عملية تقييم الأداء المالي عملية متكاملة تجمع معلوماتها من مصادر مختلفة، وتمر بمجموعة من المراحل و بواسطة مجموعة من المؤشرات التي تسهل الحكم على وضعية المؤسسة المالية و المساعدة في اكتشاف نقاط القوة و الضعف وكشف الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

تعتمد المؤسسة في تقييم أدائها المالي على العديد من المؤشرات المالية، لعل من أهمها مؤشرات التوازن المالي، ومختلف النسب المالية، بالإضافة الى مؤشرات السوق.

الفصل الثاني: الاطار النظري للسياسات المحاسبية وتغيراتها

تمهيد

قمنا بالإشارة في هذا الفصل الى السياسات المحاسبية والتي تعتبر محورا هاما في التعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي القدرة على تقييم الاداء.

وقد شهدت الفترة الاخيرة بعض التغيرات في هذه السياسات المحاسبية وهذا نتيجة للتغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسات الاقتصادية، وبشكل عام لا تكون التغيرات في السياسات المحاسبية الا بوجود رقابة ودراسة حيث يحرص القائمون على تغيير السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات. وفي هذا الإطار جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 لوضع الإرشادات التي يجب تطبيقها في الواقع العملي عند حدوث تغيير في السياسات.

وقصد التفصيل أكثر تم تقسيم هذ الفصل كما يلي :

المبحث الأول: ماهية السياسات المحاسبية

المبحث الثاني: التغيرات في السياسات المحاسبية

المبحث الثالث: الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية

المبحث الاول: ماهية السياسات المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية تلك المبادئ و الأسس التي يقوم عليها النظام المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتي تعبر عن الوضعية المالية للمنظمة الواحدة خاصة وأنها تختلف من منشأة لأخرى.

المطلب الاول: مفهوم السياسات المحاسبية

أولا: تعريف السياسات المحاسبية:

تعرف السياسات المحاسبية أو كما تسمى أيضا بالطرق المحاسبية تلك المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض الكشوف المالية[1].

تسمي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) هذه الطرق بالسياسات المحاسبية، طبقا لأحكام الفقرة 21 من المعيار الدولي رقم 1 "إعداد وعرض القوائم المالية"، الذي يعرفها "بالمبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض المعلومات المالية، على أن يتم الأخذ بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية[2].

هي تلك السياسات المحاسبية التي تستخدم كمرشد موجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول على المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي[3].

ثانيا: أهمية السياسات المحاسبية:

إذا أرت أن تحافظ على جودة شيئاً ما في اي مجال والاستمراري, فيه بدون أخطاء وارتباكات فانك تضع له إطار ومعايير للممارسة في العمل وبالطبع في مجال المحاسبة المالية تتضح الأهمية الكبرى لهذه السياسيات لأنها تمثل الصورة الكاملة والدقيقة للممارسات المحاسبية والمالية والنقدية داخل الشركة.

وتظهر أهمية السياسات المحاسبية في الأسباب التالية[4]:

- تسهيل التعاملات الحكومية: من خلال إتباع الشركة للسياسية المحاسبية وإعداد البيانات المالية في هذا الإطار اي كان النظام لكن يجب ان يتوافق مع المعايير المحاسبية المقبولة عالمياً, وبالتالي يمكن أن

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 27، الصادر في 28 ماي 2008،ص 11 .

[2] سعد براوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ل **IFRS/IAS**،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الوادي حول موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، يومي 17 و 18 جانفي، 2010 ، ص 11.

[3] سيد عطا الله السعيد ،النظريات المحاسبية ،ط 1، دار الراية للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 105 .

[4] www.hpaconsultant.com/blogs/finance18/04/2024 22 :52 .

تقوم الحكومة بمتابعة مباشرة على هذه البيانات في الشركة لحماية مصالح المستثمرين والشركة أيضا.

- الإطار السليم: يجب على الشئون المالية توضيح السياسات المتبعة للشركة حيث أنه يجب إعداد البيانات المالية بإطار توجيهي، فهي تساعد في معرفة الاتساق بين البيانات المالية كما تقدم السياسة المحاسبية إطارًا متينًا يجب اتباعه حتى تتمكن الشركة من إعداد بياناتها المالية بالشكل الصحيح.
- ميزة هامة للمستثمرين: إتباع الشركة للسياسية المحاسبية وإعداد البيانات المالية من خلالها يُمكن المستثمرين من فحص هذه البيانات ومقارنة الشركة مع غيرها من الشركات الأخرى في نفس المجال والصناعة او غيره من المجالات.
- الافصاح والموضوعية: بشكل عام تتيح السياسات المحاسبية الافصاح بكل موضوعية عن مقارنات الشركة بغيرها وكفاءة تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.
- تحديد وتطبيق السياسات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية والأمور الهامة بها: يوجد أكثر من معيار دولي للتحديد والتطبيق وأكثرهم أهمية "المعيار الدولي 8 السياسات المحاسبة "

ولكن عندما يتم تحديد او تطبيق أي معيار او قاعدة محاسبية دولية على وضع معين او مجال شركة معينة فإنه من الأفضل تطبيق السياسات المحاسبية المطبقة على البند والوضع لما يتوافق مع المعيار المستخدم وإتباع أي إرشادات يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية العالمية بشكل منتظم.

وفي أي حال قبل التطبيق يجب الأخذ في الاعتبار بعدة أمور منها[1]:

- ثبات السياسات المحاسبية : يجب على اي مؤسسة اقتصادية أو شركة تطبيق هذه السياسات بشكل ثابت ومستمر على كافة العمليات المالية داخلها إذا لم يتطلب الأمر اي تغير لتفسير او معيار آخر.
- تغييرات السياسات المحاسبية: لكن بشروط منها إذا تطلب التغيير معيار او تفسير أخر أكثر أهمية, أو إذا كان المعيار الجديد أو التغير ينتج بيانات أكثر دقة وملائمة للوضع الحالي.
- العوامل الاقتصادية وطرق التمويل: لان السياسات تتأثر بالوضع الاقتصادي وطرق التمويل من دولة إلى أخرى.
- العوامل الاجتماعية والثقافية : يجب الأخذ في الاعتبار ثقافة وظروف المجتمع عند وضع وتطبيق وتحديد المعيار فالسياسات المحاسبية تختلف من ثقافة لأخرى.

[1] www.hpaconsultant.com/blogs/finance18/04/2024 22 :52 .

المطلب الثاني: أهداف السياسات المحاسبية

يجب إرساء الأهداف حتى يمكن إعداد السياسات المحاسبية، ولا يعتبر وصف طرق القياس وقواعد الإفصاح وأشكال العرض كافيا في حد ذاته كهدف، إذ أن هناك نتائج اقتصادية و اجتماعية ترتبط بالقرارات البديلة، ويمكن أن تركز النظرية المحاسبية العديدة على أهداف معينة، مثل تفضيلات الإدارة والمحاسبين والأفراد، أو السوق أو مصالح المجموعات الأخرى في المجتمع، ومع ذلك يجب أن تأخذ السياسة المحاسبية القومية في اعتبار الرفاهة الاجتماعية في إطارها الواسع مثلما تأخذ في الاعتبار تفضيلات المجموعات المعينة في المجتمع.

ويركز المدخل الاستقرائي الاستنباطي في المحاسبة بالدرجة الأولى على تفضيلات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وعلى الأخص المستثمرين والدائنين[1].

وترتكز نظريات السوق على العملية الوصفية لأثر المعلومات المحاسبية على حجم مبيعات وأسعار الأوراق المالية في الأسواق المنظمة، ولم يقرر مجلس معايير المحاسبة المالية بالتحديد الكيفية التي يجب أن تؤثر بها نظريات السوق على سياسات المحاسبة ، ولكنه تعرف على أهمية أسواق الأوراق المالية، ومكانة المعلومات المحاسبية، في تشغيل هذه الأسواق وتتضمن العوامل الأخرى التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تشكيل السياسات المحاسبية الاعتراف بان المعلومات المحاسبية تمثل مصدرا واحدا فقط للمعلومات المالية للأفراد والأسواق، ويجب أن تأخذ القرارات المتعلقة بالسياسات المحاسبية هذه المصادر البديلة في الاعتبار، وأن تسمح للمصادر غير المحاسبية بتقديم المعلومات حيثما يمكن إتاحتها بكفاءة أكبر وتكلفة اقل بالنسبة للمنشأة والمستثمرين معا[2].

كما يجب أن يؤخذ جهاز إعداد السياسات المحاسبية تكاليف ومنافع المعلومات بعين الاعتبار، ولا تتضمن المنافع قيمة ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات فقط، ولكنها تشمل أيضا النتائج الإيجابية المحتملة والتي تنتج من ردود فعل المنشأة أو الغير نتيجة نشر هذه المعلومات.

وباختصار يمكن أن تركز أهداف سياسات المحاسبة على تفضيلات كل من منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية مع مراعاة أنه يمكن أن يتاح ذلك فقط بطريقة عامة و باستخدام حلول جزئية من النظريات الاستقرائية و الاستنباطية، أو من البحوث في مجال تشغيل المعلومات بواسطة الأفراد.

وهناك صعوبة في تأليف تفضيلات الأفراد أو المنشآت أو المجموعات لكي تشكل تفضيلات وحيدة كلية واحد البدائل لمواجهة ذلك هو تركيز هدف السياسة المحاسبية على النتائج الاقتصادية والاجتماعية، وليس

[1] كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2005 ص 210.

[2]. كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

تحقيق التوازن بين النتائج الملائمة بالأمر السهل، ولكنه على الأقل يمثل هدفا ملائما لإعداد السياسة المحاسبية.

وتكمن الصعوبة الرئيسية في إرساء الأهداف العامة لإقامة السياسات المحاسبية في صعوبة تطبيقها على أساس من البحث السليم أو الأدلة المؤكدة، والنتيجة هي اتجاه عملية إرساء سياسات المحاسبة لأن تكون مبسطة عندما تتراجع إلى أهداف إجرائية، ويعتبر تقليل مدى البدائل المتاحة من الأهداف التي وضعت مرارا، ولقد دعم هذا الهدف كثرة الانتقادات التي واجهتها المحامية لأنها تنتج بدائل كثيرة تسمح للمنشآت بأن تقرر عن أدائها المالي في أفضل صورة باستخدام ما يشار إليه بالمحاسبة الخلاقة.

التوحيد وقابلية المقارنة: تم التفكير مرارا في أن توحيد التقارير المالية في المنشآت المختلفة يعبر عن هدف مرغوب فيه لذاته، ذلك أن هدف التوحيد ينطوي على عرض الكشوف المالية للمؤسسة المختلفة باستخدام نفس الإجراءات المحاسبية ومفاهيم القياس والتبويب وطرق الإفصاح، كما تعد ذات النماذج الأساسية من الكشوف واذا ما استخدم في هذا الإطار، فان انتقاد مفهوم التوحيد يكون مقبولا، ويمكن أن تعرف قابلية المقارنة على أنها خاصية أو حالة استعمال خصائص متشابهة كافية بما يجعل المقارنة صحيحة[1].

ويستند الاعتراض الرئيسي على التوحيد إلى حجج منها:

- أنه قد يضع المحاسبة في إطار جامد من القواعد والإجراءات التي قد تجعل القوائم المالية اقل قابلية للمقارنة.
- أنه قد يؤثر على حرية الإدارة وحقوقها الأساسية في اختيار المعلومات .
- قد يعرقل التقدم ويحول دون إجراء التغيرات المرغوبة ومن ناحية أخرى، فان الآراء التي ترى بعض الدرجة من التوحيد تستند إلى:

- أن التنوع الواسع في الأسس المطبقة والمقبولة يجعل قابلية المقارنة بين المنشآت المختلفة مستحيلا، أو على الأقل صعبا.
- إن حرية الإدارة في اختيار طرقها الخاصة قد يؤدي إلى إمكانية التحيز في عمليات إعداد التقارير التي تلائم أغراض هؤلاء الذين يراقبونها .
- إذا لم يتخذ القطاع الخاص خطوات لتحقيق توحيد أكبر فقد يفرض مثل هذا التوحيد بواسطة هيئة تداول الأوراق المالية بالبورصة.

كما يجب أن تقوم على أساس المعلومات الناتجة من استخدام إجراءات موحدة في تلك الحالات التي لا يوجد فيها دليل على أنه إجراء ما أفضل من الأخر، وقد يكون تضييق مجالات الخلاف في التقارير المالية بين المنشآت مرغوبا باعتباره هدفا للسياسة المحاسبية، ومع ذلك فانه يمكن أن تكون واحد من الوسائل الأزمة

[1] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 214

لتحقيق الأهداف الأساسية في التقدم نحو المستوي الأمثل من الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية، و اد وجد أن الإجراءات أو الطرق المختلفة للإفصاح تقدم منافع اكبر من تكلفتها أو حتى تساويها، فانه يفضل أن تختار المنشآت الطرق التي تكون أقل تكلفة أو يكون لها نتائج اقتصادية اكبر ملائمة[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسات المحاسبية

تتمثل أنواع المحاسبات المالية في:

أولا: سياسة الإفصاح التام[2]:

تستخدم سياسة الإفصاح التام لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية صيانة القوائم المالية حتى تساعد على اتخاذ القرارات بشكل أفضل، حتى تتصف بالدقة والملاءمة والوضوح والشمول بعيدا عن الظلم والغموض.

ويجب أن تكون سياسات الإفصاح التام شاملة لكافة مراحل الدورة المحاسبية مجيدة في تطبيق النظام المحاسبي لتساعد على إضافة توضيحات ضمن قوائم مالية، لذا لابد من معرفة الحدود والمجال الواجب استخدامه لممارسة الإفصاح والذي يتطلب:

- ما هو نوع وحجم المعلومات المطلوب الإفصاح عنها؟
- متى يتم ممارسة الإفصاح بشكل تام؟
- ما هي أنواع الإفصاح الواجب القيام بها؟
- ما هي أساليب الإفصاح الواجب القيام بها؟

ولابد من استخدام أساليب للإفصاح تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية أو أهميتها النسبية، ومن أكثر الأساليب استخداما هي: الملاحظات الهامشية الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية الكشوفات والسجلات التحليلية المرفقة، تقارير مجلس الإدارة، تقارير مراجعي الحسابات السابقة والحالية أية ملاحظات ترد من جهات خارجية بشأن القوائم والتقارير المالية وبشكل خاص من المالكين المستثمرين، الجهات الضريبية، الجهات الرقابية وغيرها ممن له علاقة مباشرة باستخدام المعلومات واتخاذ القرارات.

وهناك أنواع مختلفة من الإفصاح هي:[3]

- الإفصاح الشامل والتام

[1] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 215

[2] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 105.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى عالم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ، ص 83.

- الإفصاح الجزئي

- الإفصاح الوقائي

- الإفصاح التثقيفي

1-أهداف سياسة الإفصاح التام:

نهدف هذه السياسة إلى[1]:

- ازالة الغموض.

- تجنب التضليل وعرض معلومات مالية ومحاسبية.

- مساعدة صناع القرار على صنع القرارات بشكل صحيح ومبنية على معلومات دقيقة.

2 -عناصر الإفصاح التام:

تضم العناصر التالية:[2]

- الأسس المحاسبية المطبقة.

- الارتباطات المالية الحالية والمستقبلية.

- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة.

- الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة.

- أسس التسجيل المحاسبي.

ثانيا: سياسة الثبات والاتساق أو الانتظام:

إن جوهر هذه السياسة يدعو إلى ضرورة التزام المحاسب بطريقة معينة ثابتة يستخدمها لمعالجة المشاكل المحاسبية ويستمر في تطبيقها من سنة لأخرى، إلا في حال الضرورة القصوى التي تحتم على المحاسب تغيير هذه الطريقة أو تلك ويتطلب توضيح الأسباب التي أدت إلى هذا التغير انسجاما مع سياسة الافصاح، على أن يستمر المحاسب في تطبيق الطريقة الثانية دون حاجة للعودة للطريقة الأولى أو اللجوء لتطبيق طريقة ثالثة.

إن الالتزام بسياسة الثبات يشكل ضرورة موضوعية لأغراض التحليل المالي والمحاسبي و اجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لنفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] مرجع نفسه، ص 106.

وأخرى، أو لنفس السنة ما بين وحدة وأخرى، كما يساعد الالتزام بسياسة الثبات عدا عن المقارنة يتطلب تقديم دراسات تحليلية إحصائية تعكس الاتجاه العام لأنشطة الوحدة الاقتصادية.

وتشمل سياسة الثبات الطرق المحاسبية، أسس وأساليب القياس المحاسبي، الإجراءات والسياسات المحاسبية المطبقة، إن هذه السياسة تعتبر إحدى السياسات المحاسبية التي يجب على المحاسب الالتزام بها كما تعتبر في الوقت ذاته احد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات الخارجي والذي يتطلب الإشارة إليها في تقريره[1].

وتتميز سياسة الثبات والاتساق بـ:

أ- تعتبر من أهم السياسات المحاسبية التي يجب على المحاسب الالتزام بها.

ب- تعتبر سياسة الثبات أحد المعايير الأساسية لأعداد تقرير مراجع الحساب.

ج -حدوث تغير في ظروف تستدعي ذلك[2].

ثالثا: سياسة التحفظ (الحيطة والحذر) [3]:

تلعب هذه السياسة دورا مهما ضمن الإطار الهيكلي للفكر المحاسبي بالإضافة إلى الفروض والمبادئ والسياسات الأخرى، خاصة وفق المدرسة الانجليزية التي الجسد شخصية المواطن الإنجليزي عموما والمحاسب خصوصا، إذ يركز على التحفظ تجاه المعلومات المحاسبية وملاءمتها ورفع درجة الاعتماد عليها في ظل عدم التأكد، مما يستدعي أخذ الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان وتعالج على أنها قد تحققت، لذا يكون لها مخصص منها مثلا مخصص الديون المشكوك بتحصيلها مخصص هبوط قيمة المخزون السلعي، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية وغيرها، بينما الأحداث المحتمل أن يتحقق من ورائها أرباح فلا تحسب إلا بعد التحقق الفعلي للربح انسجاما مع مبدأ تحقيق الإيراد إذ يتحقق الإيراد كقاعدة عامة عند البيع.

تساعد على هذه السياسية على فهم الفكر المحاسبي و الفروض و السياسات والمبادئ التي تركز على الحذر من المعلومات المحاسبية وملاءمتها ورفع درجة الاعتماد عليها حتى تستدعي أخذ الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان.

ويلجأ المحاسب إلى اختيار طرق وأساليب القياس المحاسبي في ظل عدم التأكد وذلك تحقيقا لما يلي:

- العمل على زيادة الأصول بل تخفيضها.

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 83.

– استخدام طرق لقياس الخصوم بقيمة أعلى في العمل على عدم زيادة صافي الأرباح بل تخفيضها.

هذه السياسة تساعد على الاهتمام في إعداد القوائم المالية وارتفاع درجة المخاطرة، وواجه المحاسب في ظل هذه الفترة ضرورة حماية نفسه من المسؤولية القضائية تجاه المستثمرين والموردين الذين تعرضوا إلى خسائر بسبب إفلاس الشركة التي كان المحاسب مسؤولا عن تقرير وضعها المالي المضل وغير الدقيق، ويوجد بعض الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تؤيد وتشجع إتباع سياسة الحذر منها [1]:

–الدائنين

–المحللين الماليين

–المقترضين

أو الجانب الآخر نجد أن البعض يعترض على تطبيق تلك السياسة نظرا لتناقضها مع المنطق العلمي في المحاسبة وعدم انسجامها مع بعض المبادئ والسياسات الأخرى.

يساعد الاهتمام بسياسة الحذر كونه متعاونا مع الميزانية العمومية لكن بعد الاهتمام نحو القائمة الدخل على حساب قائمة المركز المالي، أدى ذلك إلى تقليل الاهتمام بسياسة الحذر[2].

رابعا: الأهمية النسبية (المادية)

وتكمن هذه الأهمية في ما يلي[3]:

إن هذه السياسة يمكن القول عنها بأنها مشتقة من مبدأ الدورية الذي يتطلب إعداد القوائم المالية بشكل منتظم ودوري في نهاية كل سنة.

تدعو هذه السياسة كلا من المحاسب ومراجع الحسابات أن يوجهوا اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيسي نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود.

تسمى هذه السياسة أحيانا بالمادية تعبيرا عن ضرورة تحديد القيمة المادية الذي يشكل أهمية نسبية مقارنة بغيره، ونلاحظ ذلك في المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف عند مناقشة وتبويب المصاريف الإيرادية ورأسمالية وكذلك تقسيمها إلى تكاليف إنتاجية وتسويقية وأثرهما على كل من حسابي التشغيل والمتاجرة.

ولأجل تحديد الأهمية النسبية لعنصر معين لابد من التعرف على ما يلي:

- ما هو معيار الأهمية ؟

[1] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[3] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص 84–85.

- لمن توجه المعلومات المهمة ؟
- علاقة الأهمية النسبية بالإفصاح التام؟
- ما هي الخصائص النوعية – الوصفية والكمية – النقدية للمعلومات المهمة نسبيا ؟.
- ما هي درجة الخبرة المهنية للمحاسب الذي يحدد العناصر المهمة؟ وما دور المنظمات المهنية والجمعيات العلمية في تحديد وقياس الأهمية النسبية لبعض العناصر؟.
- ما درجة الموضوعية للمحاسب في حكمه على أهمية العناصر؟ وما هو دور التشريعات الحكومية والقوانين في تحديد الأهمية النسبية ؟ وماهي طبيعة الحدث الاقتصادي المترتب على هذا العنصر المهم؟
- ما نوع التدفقات سواء كانت داخلية أم خارجية؟ وما هو دور العنصر المهم في اتخاذ القرارات؟
- أثر العنصر المهم على سلوك متخذ القرار؟

أسس التسجيل المحاسبي هناك عدة أسس للتسجيل المحاسبي لكن أكثرها شيوعا هما أساسان[1]:

أ- أساس الاستحقاق **Accrual Basis**

ب- الأساس النقدي **Cash Basis**

كما يوجد أساسان آخران معدلان لما سبق وهما:

أ- أساس الاستحقاق المعدل **Adjustment Accrual Basis**

ب- الأساس النقدي المعدل **Adjustment Cash Basis**

أ- الأساس النقدي: يطبق هذا الأساس في المؤسسات العامة والحكومية التي لا تهدف لتحقيق الربح، لذلك لا توجد حسابات ختامية مما يعني غياب المصاريف والإيرادات المبوبة على أساس إرادي أو رأسمالي بمعزل عن الفترة التي تخصه، لذا فإن جميع المصاريف التي أنفقت والعوائد التي استلمت بغض النظر عن عائداتها الزمنية، تسجل على أنها تخص الفترة التي تحققت فيها، وتدخل ضمن كشف ملخص الإيرادات والمصروفات.

والذي تكون نتيجة هذا الكشف ليس صافي ربح أو صافي خسارة بل مجرد عجز، وعلى هذا الأساس جردية في نهاية السنة المالية كما لا توجد معالجة محاسبية بإهلاك الأصول الثابتة والمقدمات والمستحقات من المصاريف والإيرادات.

ب- أساس الاستحقاق: أن هذا الأساس يختلف عن سابقه في جوانب كثيرة في مقدمتها مجال استخدامه هو المؤسسات التي تهدف لتحقيق الأرباح، كما انه يهتم ليس بفترة أنفاق المصروف أو استلام الإيراد بل المهم هو العائدية الزمنية لهذا المصروف أو تلك الإيراد للتحقق من تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات من جهة

[1] كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سبق ذكره، ص84-85

ومبدأ تحقق الإيراد من جهة أخرى ومبدأ السورية من جهة ثالثة، وعليه يتطلب أولا الفصل والتمييز بين المصاريف والإيرادات بنوعيها الإيرادية التي تدخل في الحسابات الختامية لنفس السنة والرأسمالية التي توزع على عدة سنوات طبقا لمدى استفادة الوحدة من ذلك المصروف الرأسمالي وبشكل خاص الأصول الثابتة كما يتطلب طبقا لهذا الأساس من إجراء عملية الجرد بهدف معالجة الاختلاف محاسبيا عن طريق إجراء قيود تسوية جردية وإقفال في نهاية السنة المالية مما يسفر عنه حسابات مصاريف وإيرادات تخص سنوات سابقة كالمستحقات أو لاحقة كالمقدمات بنوعيها المصاريف والإيرادات مما ينجم عنه خلق أصول تظهر في الطرف الأيمن من الميزانية تحت بند أرصدة مدينة أخرى تضم حسابى المصاريف المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة وبالمقابل يظهر في الجانب الأيسر من الميزانية ضمن الخصوم تحت يد أرصدة دائنة أخرى من ضمنها حسابك المصاريف المستحقة والإيرادات المستلمة مقدما، ويتم إجراء قيود عكسية فيها في بداية السنة اللاحقة (علما أن تلك القيود ليست إجبارية بل اختيارية حسب رأي المحاسب)، وختاما بودنا الإشارة إلى أن المؤسسات العامة والحكومية بدأت تتجه تدريجيا للأخذ بأساس الاستحقاق التسجيل عملياتها مما ظهر الأساس النقدي المعدل وهو الاتجاه الحديث.

المبحث الثاني: التغييرات في السياسات المحاسبية

قد تلجأ المؤسسة الى التغيير في سياساتها المحاسبية وهذا بهدف توفير معلومات مالية موثوقة أكثر وكذلك التسيير الحسن لجميع نشاطات المؤسسة، هذه التغييرات تكون تحت تأثير عدة اعتبارات ومعايير دولية وقوانين وطنية لتحديد شروط هذا التغيير.

المطلب الأول: العوامل الواجب مراعاتها عند اختيار السياسة المحاسبية

يجب على إدارة المؤسسة مراعاة مجموعة من الاعتبارات و العوامل عند اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية والتي تتلخص فيما يلي:

أولا: الاعتبارات الداخلية الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية

1- الحيطة والحذر

تحيط حالة الشك وعدم اليقين بالعديد من العمليات المالية وهي حالة يصعب تجنبها مما يتوجب من الإدارة الحذر عن إعداد البيانات المالية، لذا يمكن القول أن اختيار السياسة المحاسبية يتوقف على درجة الحيطة المتبعة فكلما زادت درجة التحفظ لجأت المؤسسة إلى اختيار تلك السياسات المؤدية لتخفيض الأرباح[1].

[1] عبير محمد البكري عبد الجواد حسن، أثر السياسات المحاسبية على معدي ومستخدمي البيانات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1994، ص 67.

2- تغليب الجوهر على الشكل

يجب أن تعرض الأحداث والعمليات وفقا لحقيقتها المالية وليس لمجرد شكلها القانوني فقط، فإذا قامت المؤسسة بالحصول على أصل عن طريق التأجير فواقع العملية مثل عملية الشراء، فإذا كان من شروط العقد أن المؤسسة تستغل الأصل المؤجر لمدة معينة، فإنه بعد نهاية هذه الفترة تمتلك المؤسسة الأصل، فالجوهر الاقتصادي للعملية مشتريات فضلا عن تأجير الأصل لذلك يسجل ضمن الأصول ويحسب له اهتلاك كما تسجل مصاريف الإيجار كأعباء[1].

3- الأهمية النسبية (المادية)

الأهمية النسبية شبيهة جدا بمفهوم الملائمة، فالمعلومات التي لا ترتبط بأهداف القوائم المالية لا تعد مهمة وغير ملائمة لا ينبغي الإفصاح عنها فمن الصعب على المستخدمين استيعاب وتحليل وفهم كافة المعلومات مما يدفع المحاسب على اتخاذ الأهمية كمرشد لتحديد ما يجب تسجيله ومعالجته وعرضه وترتبط الأهمية بإمكانية الاعتماد على المعلومات من قبل المستخدم فهو يقرأ المستقبل من خلال أحداث الماضي والمؤشر الأساسي لدى المحاسب لتقدير درجة أهمية العنصر من عدمها هو مستخدم المعلومات وينتفع المحاسب أيضا من الأهمية كاستثناء على القواعد المحاسبية حيث يتخذها كدليل يوفر له الكثير من الجهود في عمليات تثبيت الأحداث وإعداد الكشوف المالية وعرضها فضلا عن فائدتها للمدقق في تركيز عمليات التدقيق لما هو أهم.

تتحدد الأهمية النسبية بموجب هذا المبدأ أو القيد المحاسبي لبند معين أو لمجموعة من البنود من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية المنشورة، على أساس مدى ملائمة البند أو مجموعة البنود لأغراض التقييم واتخاذ القرارات، ويعني ذلك أن البنود المؤثرة تعد هامة نسبيا ويجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، أما الأحداث غير المهمة يمكن معالجتها بطرق محاسبية أكثر سهولة.

ويمكن تحيد درجة الأهمية للبنود إذا كان إدراج أو حذف أو تخزين أو إخفاء بند معين يؤثر في قرار المستخدمة لذلك وجب مراعاة هذا العامل عند اختيار السياسة المحاسبية[2].

ثانيا: الاعتبارات الخارجية الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبية

1- نظرية كفاءة السوق[3]

[1]Edwards, J.D, R. H, Hermanson and R.F. Salmonson, A survey Of Financial And Managerial Accounting, Richard. D. Irwin, Inc, Homewood, 1989, P. 435.

[2]عوض خلف العيساوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية مع دراسة محاسبية في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2007، ص121- 122.

[3]محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات :القياس والعرض والافصاح، ص69.

يقصد بكفاءة السوق أن سوق الأوراق المالية يتميز بالقدرة على استيعاب المعلومات المالية المتاحة من مصادرها المختلفة وما ينتج عنها في تحويل أسعار الأسهم والسندات المتداولة وتقوم هذه النظرية على افتراض أن سوق الأوراق المالية يستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات المتاحة وذلك نتيجة لوجود عدد من المستثمرين على وعي وادراك كامل بدلالة الأرقام المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية وبالتالي إدراك تأثير الطرق المحاسبية البديلة على هذه الأرقام.

ومن ناحية أخرى فإن نظرية كفاءة السوق تلعب دورا بارزا في التأثير على توجيه وتخصيص الموارد على مجالات النشاط البديلة، ومادام هناك ندرة نسبية في مقدار رأس المال الذي يقبل مخاطر الاستثمار وبذلك يشتد التنافس بين المؤسسات لجذب أكبر قدر ممكن من هذا المال، هذا التنافس يفرض على كافة المؤسسات إتباع سياسة محاسبية ملائمة مع إفصاح كاف.

2- اعتبارات اجتماعية وآراء مهنة المحاسبة والمراجعة:

أ- الاعتبارات الاجتماعية

يرى أصحاب هذا الرأي أن تحقيق الأهداف الاجتماعية يتطلب وجود تنظيم محاسبي يحقق التوازن من وجهة نظر كافة أطراف المجتمع معا، قد يتحقق التوازن بما لا يخدم الصالح العام ولا القيم الاجتماعية السائدة، من ناحية أخرى يؤدي غياب تنظيم السياسة المحاسبية إلى عدم عدالة الإفصاح المحاسبي مما ينتج عنه استفادة بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى[1].

ب- آراء أصحاب مهنة المحاسبة والمراجعة

قد نجد في بعض الأحيان أن المؤسسات تميل إلى السياسة المحاسبية التي يختارها مراقبو الحسابات لما لهم من دراية وخبرة في مهنة المحاسبة، إضافة إلى تعرض المراجع الخارجي إلى مساءلة أكثر من طرف مستخدمي التقارير المالية حول السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة[2].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسات المحاسبية

أولا: التكاليف السياسية

ان التكاليف التي تتحملها المنشاة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة نتيجة صدور قرارات سيادية أو ما تقوم به الدولة من اجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر في قيمة المنشأة، أو تحويل الثروة المنشأة الى الدولة أو بين الأطراف دوي المصالح في المصالح في المنشأة ونظرا لصعوبة القياس المباشر

[1] ادريس دحمان، تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص48

[2] محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص48

للتكاليف السياسية قسم التعبير عنها بمقاييس تقريبية هي[1]:

أ- الحجم:

ان المنشآت كبيرة الحجم تكون اكثر حساسية للتدخل الحكومي , لدلك كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها تجاه العوامل السياسية، وزاد احتمال اختيارها للطرف المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض مستوى الربحية و العكس صحيح. ويعبر عن حجم المنشأة بالقيمة الاجمالية للموجودات أو قيمة المبيعات، حيت أنه من غير المتوقع أن تتعرض المنشآت ذات قيمة المبيعات الكبيرة لنفس الضغوط السياسية التي تتعرض لها المنشآت ذات قيمة المبيعات الصغيرة، وبالتالي تكون الأولى أكثر حساسية من الثانية، وأكبر تعرضا للضغوط. فيما يحفز أو يدفع الإدارة الى اختيار سياسة محاسبية تؤدي الى تخفيض رقم الربح المنشود.

ب- كثافة رأس المال:

يقصد بها حجم الاستثمارات المنشأة في الموجودات الرأسمالية (الثابتة)، اذ كلما زادت درجة رأس المال زادت معها الحساسية السياسية وهدا يحفز الادارة الى اختيار سياسات محاسبية تؤدي الى تخفيض رقم الربح المنشور. ويعبر عن هذا المتغير باستخدام نسبة الموجودات الى اجمالي الموجودات.

ج- درجة التركيز الصناعي:

كلما زادت درجة تركيز مبيعات الصناعة او القطاع في عدد قليل من المنشآت كلما زادت درجة الحساسية، وهذا ما يجعل من المنشآت متحفظة بشأن استخدام السياسات المحاسبية، وذلك نظرا لقوة مراكزها المالية، وكذلك سعيا منها لخفض مخاطر التكلفة السياسية والتدخل الحكومي.

د- الملكية الحكومية:

كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في رأس مال المؤسسة زادت درجة الحساسية السياسية واتجهت المنشآت الى تبني سياسات محاسبية تؤدي الى تخفيض الربحية، ويتم حساب هذا المتغير بنسبة الملكية الحكومية في رأس مال المؤسسة الى اجمالي حقوق الملكية.

هـ- اتجاه الربحية:

ان الادارة تولي صافي الدخل اهتماما خاصا عند اعدادها للقوائم المالية، فهي تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أدائها و ذلك من خلال ما يسمى بتمهيد الدخل، فكلما اتجهت مؤشرات الربحية الى التصاعد فان ذلك يكون حافزا على اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الى تقليص الربحية و ذلك من اجل تلافي الضغوط المحتملة عليا من جهة دائرة الضرائب و مطالب العمال.

[1] حمد الله أحمد السيد، تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية، مجلة البحوث التجارية، المجلة 9 ، العدد 11 ،1987، ص 311-344.

ثانيا: التكاليف التعاقدية

ان الادارة يكون لديها دوافع في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الى زيادة الدخل بما يعظم منفعتها و قد تم التركيز على نوعين أساسين من التزامات العقود هما[1]:

أ- عقود و حوافز الادارة:

في ظل وجود عقود للحوافز يعتمد على ما تحققه الادارة من ارباح، يكون اختيار الادارة للسياسات المحاسبية التي تسهم في اظهار الارباح الاعلى و ذلك للحصول على حوافز أكبر، و تتكون مكافأة الادارة من:

- **المرتبات و الحوافز:**

بافتراض ثبات العوامل الاخرى كما هي فإنه في حالة وجود نظام للحوافز تكون مبنية على أرقام الأرباح المنشورة، فإنه من المرجح أن تلجأ الادارة الى تبني و اختيار سياسات محاسبية تؤدي الى زيادة الأرباح الجارية.

- **العائد على حقوق الملكية:**

للحد من التعارض بين الادارة و اصحاب المصالح يلجأ الملاك الى اشراك الادارة في ملكية المنشأة عن طريق تخصيص جزء من الاسهم للإدارة. و بذلك يمكن للإدارة زيادة منفعتها عن طريق زيادة العائد على تلك الأسهم و ذلك باختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الى الربح المحاسبي، بما لا يتعارض في نفس الوقت مع قيمة الأسهم في السوق.

ب- عقود المديونية:

هناك علاقة ارتباط قوية بين عقود المديونية و بين الاختيار السياسات المحاسبية، فكلما زادت عقود المديونية او كلما زاد احتمال انتهاك او اخلال المنشأة بالتزامات نصوص عقود الاقتراض كما تعكس البيانات المالية و المؤشرات المحاسبية ، كان هناك دافع لدى الادارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الى اظهار الأرباح و بالتالي زيادة الحقوق الملكية، وذلك لتفادي أي انتهاك لشروط عقود المديونية وللتخفيف من حدة القيود التي تفرضها الاتفاقيات الائتمانية على أنشطة هذه المنشآت.

ثالثا: عوامل أخرى تؤثر في السياسات المحاسبية

هناك العديد من العوامل الاخرى التي تم اختبارها و قد تلعب هذه العوامل دورا أساسيا في تفسير الاختيار السياسات المحاسبية و تتمثل فيما يلي[2]:

[1] الدهراوي، كمال الدين، تطوير نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005، ص195-250.

[2] حسن توفيق مصطفى،" العوامل المؤثرة في اختيار الادارة للسياسات المحاسبية "، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017، ص 756-755

أ- العرف المحاسبي:

يعد شيوع استخدام سياسة محاسبية في التطبيق أكثر من غيرها بمجال الصناعة من العوامل الترجيحية

في اختيار السياسات المحاسبية ، فمن المرجح أن يقع الاختيار المحاسبي لمنشآت هذا القطاع على هذه السياسة دون غيرها، و يقوم هذا العامل على أساس أن شيوع استخدام سياسة محاسبية يرجع الى ملاءمتها لطبيعة الصناعة و البيئة المحاسبية المحيطة، و بناء عليه يفترض أن هناك ميلا لدى الادارة لاتباع السياسات المحاسبية الأكثر شيوعا في الصناعة.

ب- درجة التحفظ:

يتوقف عملية الاختيار المحاسبي بين البدائل السياسات المحاسبية في بعض الدول على درجة التحفظ المنشآت في اختيارها، و قد تكون المنشأة على درجة عالية من التحفظ تماشيا مع سياسة الحيطة و الحذر، فتلجأ الى اختيار السياسات المحاسبية التي تقلل من أرباح العام الحالي و تفضيل ترحيل الأرباح الى الأعوام المقبلة ومن ناحية أخرى تكون هذه المنشأة غير متحفظة في اختيار سياساتها المحاسبية فتفضل اختيار السياسات المحاسبية التي تزيد أرباح العام الحالي.

ج- رأي مدقق الحسابات:

قد تلجأ بعض المنشآت عادة إلى مراعاة رأي مدقق الحسابات في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية وذلك للتوصل الى الاختيار الأكثر ملاءمة لظروفها و طبيعتها و نشاطها و يرجع ذلك الى أن المدقق الحسابات تكون لديه الخبرة و الدراية و الفهم لطبيعة عملية الاختيار المحاسبي و علاقتها بيئة الممارسات العملية. ففي الأحوال التي تحتار المؤسسة بين سياستين محاسبيتين أو أكثر وفي ظل غياب المعايير المحاسبية تستعين المؤسسة بمدقق الحسابات وتختار السياسة المحاسبية التي يختارها هو.

المطلب الثالث : التغييرات في السياسات المحاسبية

أولا : التغيير في السياسات المحاسبية حسب المعايير الدولية (IAS8)

1- تقديم المعيار المحاسبي الدولي رقم"8"[1]:

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي "8" السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والمحاسبة عن التغييرات في التقديرات وتعكس تصحيحات أخطاء الفترة السابقة.

يتطلب المعيار الالتزام بأي معايير دولية محددة لإعداد التقارير المالية تنطبق على معاملة أو حدث أو

[1] https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias8

شرط، ويقدم إرشادات حول تطوير السياسات المحاسبية للبنود الأخرى التي تؤدي إلى معلومات ذات صلة وموثوقة، تتم المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء بشكل عام بأثر رجعي، في حين يتم المحاسبة عن التغييرات في التقديرات المحاسبية بشكل عام على أساس مستقبلي.

أعيد إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم "8" في ديسمبر 2005 وينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2005.

2- التغيير في السياسات المحاسبية:

يجب على المنشأة استخدام نفس السياسات المحاسبية عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، وذلك لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تحليل الاتجاه والتغيير في ربحية المنشاة ومركزها المالي والتدفقات النقدية لديها والذي يحدث عبر الفترات الزمنية المتعاقبة؛ وبالتا فإن الحالات التي يسمح فيها المعيار المحاسبي الدولي رقم "8" للمنشآت بتغيير محاسبية معينة محدودة وتتمثل في الحالات التالية:

- إذا تطلب معيار أو تفسير معين هذا التغيير.
- إذا تطلب قانون تشريع محلي هذا التغيير.
- إذا أدى هذا التغيير لزيادة موثوقية و ملائمة المعلومات المعروضة في القوائم المالية للمنشاة، وبالتالي عزز من إظهار المعلومات المتعلقة بميزانية المنشأة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية.

ولا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم "8" التغييرات التالية كتغييرات في السياسة المحاسبية:

- تطبيق سياسة محاسبية على نوع جديد من المعاملات أو العمليات والتي لم تحدث لدى المنشأة في السابق.
- تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات أو عمليات لم تحدث لدى المنشاة في السابق أو أنها كانت غير مهمة نسبيا. ومن الأمثلة على ما سبق قيام المنشاة لأول مرة بتطبيق سياسة إعادة التقييم على الأصول الغير المتداولة لديها وذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات"، حيث لا يعد هذا تغييرا في السياسة المحاسبية لدى المنشأة[1].

3- تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية:يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم "8" تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، مع الأخذ بالحسبان ما يلي[2]:

[1] جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية. في:المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، الأردن ص137.

[2] علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم8،السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية، دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، دمشق،2009، ص6.

أ- مصادر التغيرات في السياسات المحاسبية:

يحدد المعيار التغييرات في السياسات المحاسبية التي تنشأ من ثلاثة مصادر وهي:

- تغيير في السياسة المحاسبية نتيجة التطبيق الأولي لأي معيار محاسبي دولي أو تفسير، وهنا يجب على المنشأة المحاسبة عن مثل هذه التغييرات طبقا للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذاك التفسير.
- تغيير سياسة محاسبية عند التطبيق الأولى لأي معيار أو تفسير لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبق على هذا التغيير.
- تغيير سياسة محاسبية بشكل طوعي وفي الحالتين الأخيرتين من الضروري يطبق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، أي يطبق على المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كان مطبق دائما.

4- في حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي:

حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي، ولجوء الإدارة إلى طريقة أخرى محددة بموجب هذا المعيار فإن هذا التغيير يعامل ويفصح عنه كتغيير طوعي في السياسات المحاسبية.

5- التطبيق بأثر رجعي:

عند تطبيق أي تغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي طبقا للفقرات السابقة، تقوم المنشأة بتسوية رصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك، وذلك عن أقرب مدة سابقة يتم عرضها وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة، ويبين المعيار أن التعديل الناتج والمتعلق بالفترات السابقة لتلك المعروضة في القوائم المالية سيتم إجراؤه للأرباح المحتجزة، ومع ذلك يشير المعيار إلى إمكانية إجراء التعديل في عنصر آخر من حقوق الملكية، وعند تطبيق الأثر الرجعي على التغيير في السياسات المحاسبية، يجب إجراء التسويات التالية:

- يتم إعادة بيان المعلومات المقارنة عن الفترات السابقة بحيث تعكس التغيير الحاصل في السياسات المحاسبية، ويحسب هذا التغيير كما لو أن السياسية المحاسبية مطبقة بشكل مستمر.
- يتم بيان الأثر التراكمي للتغيير صافيا من ضرائب الدخل – إن وجدت – كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة.
- أية معلومات تتعلق بالفترات السابقة مثل الملخصات التاريخية للبيانات المالية يعاد بيانها أيضا.

6- القيود على التطبيق بأثر رجعي:

إذا لم يكن من الممكن عملية تحديد الآثار الخاصة بالفترة أو الأثر التراكمي لتغيير السياسات المحاسبية، فهنا لا يطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم " 8" من المنشأة تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي إلا أن المعيار رقم " 8" يشرح ويبين العديد من القضايا التي ترتبط بالقاعدة السابقة، يمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ في حالة تعذر تحديد التأثيرات الخاصة بالفترة المرتبطة بتغيير أي سياسة محاسبية على معلومات المقارنة عن فترة أو أكثر من الفترات التي يتم عرضها، يمكن للمنشأة أن تقوم بتطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على القيم الدفترية للأصول والالتزامات في بداية أقرب فترة يمكن التطبيق عليها بأثر رجعي والتي قد تكون الفترة الحالية، وتقوم المنشأة أيضا بعمل تسوية لمطابقة لرصيد أول المدة الخاص بكل بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر عن هذه الفترة.
- ✓ عند تعذر تحديد الأثر التراكمي في بداية الفترة الحالية والخاص بتطبيق سياسة محاسبية جديدة على جميع الفترات السابقة، فإنه يجب على المنشأة تعديل المعلومات المقارنة لتطبقها السياسة المحاسبية الجديدة بأثر لاحق في أقرب تاريخ ممكن.
- ✓ عندما تقوم المنشأة بتطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، فإنها تطبق هذه السياسة على المعلومات المقارنة عن الفترات السابقة لأقصى مدة ممكنة وليس من العملي التطبيق بأثر رجعي على أي فترة دون إمكانية تحديد التأثير التراكمي على المبالغ الخاصة بالأرصدة الافتتاحية والختامية، ويتم إضافة قيمة التسوية الناشئة الخاصة بالفترات السابقة على الفترات المعدة عنها القوائم المالية على رصيد أول المدة الخاص بكل بند أو عنصر من عناصر حقوق الملكية قد تأثر وذلك بالنسبة لأقرب فترة يتم عرضها، وعادة ما تتم التسوية على الأرباح المحتجزة إلا أنه قد تم التسوية على بند آخر من بنود حقوق الملكية (على سبيل المثال للالتزام بأي معيار أو تفسير) و يتم تعديل أي معلومات أخرى عن الفترات السابقة مثل البيانات المالية التاريخية المختصرة عن أبعد فترة ممكنة عندما لا يكون بإمكان المنشأة تطبيق سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي نظرا لعدم استطاعتها تحديد التأثير التراكمي لتطبيق السياسة على جميع الفترات السابقة، في هذه الحالة تقوم المنشأة بتطبيق المعيار بأثر رجعي من بداية أقرب فترة ممكنة، وبالتالي تتجاوز المنشأة عن الجزء الخاص بالتعديل التراكمي للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الناشئة قبل هذا التاريخ، ويسمح بتغيير السياسة المحاسبية حتى وإن كان من المتعذر تطبيق السياسة بأثر لاحق عن أي فترة سابقة.

7- الإفصاح[1]:

أ- تغيير السياسات المحاسبية التالية للتطبيق الأولي لمعيار محاسبي دولي أو لتفسير محدد: عندما يترتب على التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة ويكون من المتعذر تحديد قيمة التسوية أو أن يكون لهذا التطبيق تأثير على الفترات المستقبلية، عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:

- اسم المعيار أو التفسير.
- أن التغيير في السياسة المحاسبية يتم طبقا للأحكام الانتقالية للمعيار إن أمكن ذلك.
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- وصف الأحكام الانتقالية إن أمكن ذلك.
- الأحكام الانتقالية التي قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية إن أمكن ذلك.
- قيمة التعديل بالنسبة للفترة الحالية وكل فترة سابقة تم عرضها في حدود ما يمكن وذلك فيما يتعلق بما يلي:

- كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.
- في حالة سريان معيار المحاسبة الدولي رقم (22) الخاص "بنصيب السهم في الأرباح" على المنشأة يتم الإفصاح عن قيمة التسويات بالنسبة لنصيب السهم الأساسي في الأرباح و نصيب السهم المخفض للأرباح.
- قيمة التسوية المرتبطة بالفترات قبل تلك الفترات التي يتم عرضها إن أمكن ذلك.
- إذا تعذر التطبيق بأثر رجعي يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود هذا الظرف أو الحالة مع بيان كيفية و توقيت تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاحات.

ب- التغييرات الطوعية في السياسات المحاسبة: عندما يكون للتغيير الطوعي في السياسة المحاسبية تأثير على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو إذ كان هذا التأثير موجود مع تعذر تحديد قيمة التسوية، أو في حالة أن يكون لهذا التغيير تأثير على الفترات المستقبلية عندئذ تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية به الأسباب التي تفسر أن تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة يقدم معلومات أكثر مصداقية و موضوعية.

[1] علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص09

- بالنسبة للفترة الحالية و أي فترة سابقة يتم عرضها وفي حدود الممكن، يتم الإفصاح عن قيمة التعديل بالنسبة لما يلى:
- كل بند بالقوائم المالية تم تأثيره.
- في حالة سريان معيار المحاسبة الدولي رقم (22) على المنشأة، يتم الإفصاح عن نصيب السهم الأساسي و المخفض في الأرباح كمقدار التعديل المرتبطة بالفترة السابقة على الفترات التي يتم عرضها في حدود ما يمكن جمعه في حالة تعذر التطبيق بأثر رجعي بالنسبة لفترة سابقة محددة، أو بالنسبة لفترات سابقة على الفترات التي يتم عرضها، يتم الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى ذلك وبيان كيفية وتوقيت تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية، ولا تحتاج القوائم المالية عن الفترات اللاحقة إلى تكرار هذه الإفصاح.

ج- التأثير المستقبلي لمعيار أو لتفسير جديد: في حالة عدم قيام المنشأة بتطبيق معيار أو تفسير جديد قد صدر ولم تدخل حيز التنفيذ بعد، تقوم المنشأة بالإفصاح عما يلي:

- هذه الحقيقة.
- المعلومات المعروفة أو التي يمكن تقديرها بشكل معقول المرتبطة بتقدير التأثير المحتمل لتطبيق المعيار أو التفسير الجديد على القوائم المالية للمنشأة في فترة التطبيق الأولى.

ووفقا لذلك على المنشأة أن تدرس الإفصاح عن:

- اسم المعيار أو التفسير الجديد.
- طبيعة التغيير الوشيك في السياسة المحاسبية.
- التاريخ المطلوب فيه تطبيق المعيار أو التفسير.
- التغيير الذي تقوم فيه المنشأة بالتخطيط لتطبيق المعيار أو التفسير بشكل مبدئي.
- إما مناقشة تأثير هذا التطبيق المبدئي للمعيار أو التفسير المتوقع على القوائم المالية للمنشأة، أو إذا كان هذا التأثير غير معروف أو غير قابل للتقدير بشكل معقول يتم الإفصاح بما يفيد ذلك.

ثانيا: التغير في السياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

لقد قام النظام المحاسبي المالي بتناول مسألة التغيير في السياسات المحاسبية وذلك من خلال بعض القرارات أهمها القرار الوزاري المؤرخ في 25 مارس 2009 والذي يتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى عرض الكشوف المالية وكذلك تدوين الحاسبات وقواعد سيرها حيث أدرجت تحت عنوان تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان، حيث عمد النظام المحاسبي المالي إلى توضيح مفهوم

تغيرات السياسات المحاسبية والذي يقصد بها:" تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفها المالية"[1].

غير أن النظام المحاسبي المالي قد عالج التغير في السياسات المحاسبية من خلال إشارته إلى مجموعة من النقاط والتي يتم حصرها فيما يلي[2]:

- تدرج تأثيرات التغييرات والتقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل، في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت التغيرات تؤثر فيها أيضا.
- لا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني.
- يجب أن يتم تقديم التأثير على نتائج السنوات المالية السابقة لأي تغيير في الطريقة المحاسبية أو لتصحيح خطأ أساسي، عقب موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها، كتصحيح (تقويم) لانفتاح النتائج غير الموزعة، حسم من مبلغ فصل ترحيل من جديد في السنة المالية الجارية أو لا فمن حساب الاحتياطي الذي يناسب النتائج غير الموزعة.

وحينئذ يعمد إلى تكييف معلومات السنة المالية السابقة بغرض ضمان في مستوى الكشوف المالية لإمكان المقارنة بين الفترتين، واذ كان هذا التصحيح (التقويم) لرصيد الافتتاح أو هذا التكييف للمعلومات الخاصة بالسنة المالية السابقة مما لا يمكن إنجازه بصورة مرضية، تقدم توضيحات عن غياب التكييف أو التصحيح في الملحق.

- يثبت تأثير تغييرات التوجهات الجبائية المناسبة للسنة المالية الجارية في نتيجة السنة المالية.

المبحث الثالث: الطرق والنماذج المتبعة في السياسات المحاسبية

سنقوم في هذا المبحث بإلقاء الضوء على مختلف الطرق و النماذج في السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة وعرض محتوى الكشوفات المالية وكذا تدوين الحسابات وقواعد سيره، العدد19، 25 مارس 2009، القرار الموافق ل26 جويلية 2008، ص21.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، ص21.

المطلب الأول: نموذج الاهتلاك

أولا: ماهية الاهتلاك

يقصد بالاهتلاك التناقص أو التآكل في قيمة الأصل نتيجة الاستخدام أو انقضاء الزمن على الأصل. مما يترتب عن ذلك تكلفة على المشروع ناجمة عن الانخفاض الذي يطرأ على قيمة الأصول الثابتة التي يحتفظ بها خلال الفترة المالية.

ويمكن تعريف الاهتلاك بأنه المصروف الذي يتحمله المشروع والمتحقق مقابل حصوله على المنافع الناتجة عن استخدام الأصل الثابت خلال السنة المالية. ويتصف مصروف الاهتلاك باستمراريته في التحقق سنويا خلال فترة انتفاع المشروع من الأصل. وينتهي حين التخلص من الأصل وتجريده، بسبب عدم امكانية الاستفادة منه في نشاط المشروع التجاري[1].

ثانيا: العناصر المتدخلة في كيفية حساب الاهتلاك

لغرض احتساب مصروف الاهتلاك السنوي، فانه هناك ثلاث عناصر رئيسية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ويستوجب تحديدها للأصل الثابت. هذه العناصر هي[2]:

- **التكلفة الكلية للأصل.**
- **العمر الانتاجي للأصل.**
- **قيمة نفاية الأصل.**

1- التكلفة الكلية للأصل:

ويقصد بالتكلفة الكلية، التكلفة الاجمالية الفعلية المتحققة للحصول على الأصل، والتي يطلق عليها أيضا بالتكلفة التاريخية، وتشمل على كافة النفقات التي يتم تسديدها للحصول على الأصل وتجهيزه كي يكون قابلا للاستخدام في نشاط المشروع، وعليه فإنها تتضمن بالإضافة الى سعر الشراء، كافة المصروفات الضرورية التي يتحملها المشروع في عملية الشراء وتحضير الأصل من أجل أن يقدم منافع ويمكن الاستفادة منه، وأن يكون جاهزا للاستخدام المطلوب منه في المشروع.

2- العمر الانتاجي للأصل:

ويقصد بالعمر الانتاجي للأصل عدد السنوات المتوقعة لاستخدام الأصل في المشروع للاستفادة من الخدمات التي يقدمها الأصل للنشاط. وبالرغم من أن العمر المتوقع للأصل تقرره الجهة المصنعة ،اذ يعتمد

[1] هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2006، ص309.

[2] المرجع نفسه، ص 310، 311، 312.

ذلك على مواصفاته التصنيعية، الا أن عمر الأصل يتأثر بظروف استخدامه، فيما لو أنها في بيئة صعبة وتحت ظروف قاسية مما يؤدي الى تخفيض العمر المقدر. وكذلك العوامل التكنولوجية التي تؤدي الى ظهور وتطوير منتجات حديثة وذات كفاءة عالية تجعل الأصل متقادما وغير ذي نفع على المشروع.

3- قيمة نفاية الأصل:

ويقصد بها قيمة الخردة المتبقية للأصل بعد انقضاء عمره الانتاجي. ان قيمة النفاية تمثل مبلغ مقدر أيضا، حيث تعتمد على القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع نفاية الأصل المتبقية بعد انتهاء عمره التقديري، أي بعد مرور سنوات عديدة، وتجدر الاشارة أنه في بعض الأحيان قد تكون قيمة النفاية صفر، أي أنه ليس هناك قيمة تذكر للنفاية.

ان الغاية من تقدير قيمة النفاية، هو التعرف على أهمية هذه القيمة، اذ أنه في بعض الأحيان تكون لها قيمة كبيرة وذات أهمية تؤثر على احتساب مصروف الاهتلاك.

ثالثا: طرق حساب الاهتلاك:

1- الاهتلاك الثابت (الخطي):

حسب هذه الطريقة يكون المبلغ المخصص لكل سنة على أساس توزيع قيمة الاستثمار بالتساوي على حياته، حيث لا تتجاوز قيمة مجمع الاهتلاك مبلغ الاستثمار، والمدة المستعملة لكل نوع من الاستثمارات والتي هي مقبولة عموما تتمثل في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (01): مدة ومعدل اهتلاك كل نوع من الاستثمارات

الأصل	السنوات	المعدل
مباني تجارية	20-50 سنة	2-5 %
مباني صناعية	20 سنة	%5
مباني سكن عادية	50-100 سنة	1-2%
سكنات عمال	25-33 سنة	3-4%
معدات	6-10 سنوات	10-15 %
أدوات	5-10 سنوات	10-20 %

[1] ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،2008، ص19.

معدات نقل	4-5 سنوات	20-25 %
أثاث مكتب	10 سنوات	10 %
تجهيزات مكتب	5-10 سنوات	10-20%
تركيب وتهييئات	10-20 سنة	5-10 %
تهيئات كبرى	20-50 سنة	2-5 %

المصدر: ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،2008

فطريقة الاهتلاك الخطي حسب هذا المبدأ، لا تأخذ بعين الاعتبار درجة استعمال الأصل والتطور التكنولوجي.

2- الاهتلاك المتناقص[1]:

قدم المرسوم 90-43 المؤرخ في 1990/01/30 قائمة التجهيزات التي يمكن أن تستفيد من تطبيق

الاهتلاك المتناقص، وتتمثل في التجهيزات الموجهة أساسا للإنتاج، وبذلك فالمباني والمحلات الموجهة للاستغلال غير معنية بتطبيق هذه الطريقة باستثناء القطاع السياحي، وتقوم هذه الطريقة على أن الأصل تتناقص مردوديته مع العمر الإنتاجي، ومصاريف الصيانة والإصلاحات تكون جد هامة في آخر العمر الإنتاجي للأصل، لذلك فمن المنطق أن تتحمل المؤسسة في السنة الأولى تكلفة مرتفعة من الاهتلاك المتناقص، والذي يسمح بأن يكون هناك مقابلة بين المصاريف والإيرادات وترتكز في الحساب على معدل ثابت في المعامل وتتمثل هذه المعاملات في:

- 1.5 ..... من 3 الى 4 سنوات
- 2 ..... من 5 الى 6 سنوات
- 2.5 ..... أكثر من 6 سنوات

ولتطبيق هذه الطريقة يجب توفر شروط تتمثل في: خضوع المؤسسة لنظام الربح الحقيقي، إعلام إدارة الضرائب بتطبيق هذه الطريقة وأن تكون حياة الأصل أكبر من ثلاث سنوات.

و الشرط الأخير يعود إلى أن لا يمكن حساب الاهتلاك في السنتين الأخيرتين حيث يكون المعدل 50 %.

[1] ناصر دادي عدون، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص20.

3- الاهتلاك المتزايد:

يكون مخصص الاهتلاك حسب هذه الطريقة عكس الطريقة السابقة، ضعيفا في السنوات الأولى ليرتفع في السنوات الأخيرة ، حيث يكون مجمع الاهتلاك يساوي على الأكثر قيمة الأصل، ولم يحدد القانون الأصول التي يمكن أن تطبق عليها طريقة الاهتلاك المتزايد، حيث تركت الحرية للمؤسسة في تطبيقها، ولحساب قسط الاهتلاك المتزايد نقوم باستخراج المعامل ويحسب على أساس القانون التالي:

$$n(n+1)/2$$

حيث **n** يمثل عدد السنوات.

بعد حساب المعامل يتم حساب القاسم المشترك ليضرب في السنة[1].

4- طريقة نفاذ المنتوج:

تستعمل هذه الطريقة في مؤسسات النفط والمناجم والمحاجر، وتعتمد على توزيع كلفة الاستثمار على المخزون والمقدر لحساب المعدل، ويحسب المعدل حسب المعادلة التالية: كلفة الانجاز/ الكمية المستخرجة.

وفي حالة ما اذا كان الاهتلاك أكبر أو أصغر نقوم بالتسوية على أساسه، وعند وجود آلة مستعملة في البئر تهتلك لوحدها اذا كانت غير مرتبطة ببئر معينة أما اذا كانت متصلة به تضاف الى تكلفة الانجاز.

5- طريقة اعادة التقييم:

تستعمل هذه الطريقة بصفة خاصة في المؤسسات الفلاحية والمؤسسات التابعة لها أين يوجد جزء من الاستثمارات يحتوي على حيوانات، وتعتمد على تقييم الأصل في نهاية الدورة المحاسبية وفقا لقيمة السوق، وتقارن هذه الأخيرة مع قيمة شراء الأصل كما هو مسجل بالدفاتر المحاسبية والفرق يمثل قسط الاهتلاك، حيث نسجل فقط قيمة الفارق الناتج عن القيمة السوقية الأقل من القيمة الدفترية، أما في حالة العكس فلا نسجل الاهتلاك.

يمثل قسط الاهتلاك الفرق بين مجمع الاهتلاك في بداية السنة ومجمع الاهتلاك في نهاية السنة، حيث مجمع الاهتلاك في نهاية السنة يساوي الى الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية[2].

المطلب الثاني: نموذج المخزون

أولا: مفهوم المخزون

يعرف المخزون بأنه الأصل المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة، أو يحتفظ به في

[1] عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004/2003، ص80.

[2] ناصر دادي عدون، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص24.

مرحلة من مراحل الانتاج ليصبح قابلا للبيع، أو المحتفظ به في شكل مواد خام أو مهمات تستخدم في مراحل الانتاج أو في تقديم الخدمات، و يلاحظ على هذا التعريف ما يلي[1]:

- أن المخززون على اختلاف أنواعه أصل من أصول المنشأة.
- أن المخزون على اختلاف أنواعه أصل متداول.
- أن المخزون يتم تحويله الى نقدية خلال دورة العمليات العادية للمنشأة أو سنة من تاريخ الميزانية أيهما أطول.
- أن المخزون يمكن أن يكون مخزون بضاعة، أو مخزون انتاج تحت التشغيل، أو مخزون انتاج تام، أو مخزون خامات و مواد خام، او مخزون مهمات.

ثانيا: أنواع المخزون:

يمكن التفرقة بين أنواع، أو بنود، المخزون الرئيسة الآتية[2]:

- مخزون البضاعة المشتراة، أو المحتفظ بها، بغرض اعادة بيعها، و يوجد هذا المخزون في المنشآت التجارية التي يتركز نشاطها الرئيسي في شراء و اعادة بيع البضاعة.
- مخزون المنتجات التامة والانتاج تحت التشغيل وكدا المواد الخام و المهمات الجاهزة للاستخدام في المراحل الانتاجية، كما هو الحال في المنشآت الصناعية.
- مخزون المواد والمهمات وتكاليف تقديم الخدمات كما في المنشآت الخدمية الهادفة لتحقيق الربح، مثل المستشفيات الخاصة.

ثالثا: أهمية المخزون:

يعتبر المخزون من الحسابات المهمة و المؤثرة، خاصة في المنشآت التجارية و الصناعية، وذلك لكثير من الاسباب، أهمها[3]:

- أن المال المستثمر في المخزون غالبا ما يكون مهما نسبيا في مثل هذه المنشآت بالنسبة لإجمالي الأصول.
- أن قيمة مخزون البضاعة ستؤثر على مجمل، ومن ثم صافي، أرباح الفترة، باعتبار أن مخزون نهاية الفترة له علاقة طردية بالربح.

[1] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص165.
[2] المرجع نفسه، ص165-166.
[3] المرجع نفسه، ص166..0

- أن مخزون نهاية الفترة يؤثر في حساب وتسوية تكلفة البضاعة المباعة، خاصة في ضل نظام المخزون الدوري. من المعروف أن تكلفة البضاعة المباعة من أهم عناصر التكاليف عند حساب دخل العمليات، أو دخل النشاط.
- أن الخطأ في تقويم المخزون في نهاية الفترة سيؤثر على كل من قائمتي الدخل و المركز المالي، وتحديدا مجمل وصافي الربح وحقوق الملاك و الأصول.
- أن الخطأ في حساب قيمة تكلفة المبيعات و مخزون نهاية الفترة سيكون له تأثير ملموس على دلالة المؤشرات المالية، ومدى فعاليتها في تقييم أداء المنشأة.

رابعا: طرق تقييم تكلفة المخزون

نركز في هذه النقطة على كيفية تحديد تكلفة المخزون من المواد الخام آخر فترة، كذلك تكلفة المنصرف من تلك المواد للاستخدام في تصنيع المنتجات خلال الفترة، و تتعدد الطرق المستخدمة في هذا الصدد لكن من أهمها طريقة التمييز المحدد وطريقة الوارد أولا صادر أولا، وطريقة الوارد أخيرا صادر أولا، وطريقة المتوسط المرجح. وهي كالآتي[1]:

1- طريقة التمييز المحدد:

تعتمد هذه الطريقة على ضرورة فصل كل كمية ترد للمخازن بسعر مختلف عن الكميات الأخرى. ومؤدى ذلك أنه طالما يمكن تحديد التكاليف الخاصة بمنتجات معينة، سواء كانت مشتراة أو منتجة بمعرفة المنشأة، فيجب تقييم المتبقي من هذه المنتجات في نهاية الفترة بتكلفته الفعلية المحددة.

ويمكن أن تكون هذه الطريقة مناسبة في حالة قلة عدد بنود المخزون، كما هو الحال في تجارة السيارات والثلاجات مثلا. أم في حالة وجود عدد ضخم من بنود المخزون فسيكون من الصعب تطبيق هذه الطريقة، كما هو الحال في منشآت تجارة السلع الغذائية والملابس الجاهزة.

2- طريقة الوارد أولا صادر أولا:

يتم تقييم المنصرف من المخازن للاستخدام من أقدم المشتريات(أقدم أسعار الشراء)، وبالتالي فان المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن يعتبر من أحدث المشتريات(أحدث أسعار الشراء)، ونتوقع في ضل التضخم وارتفاع الأسعار أن ترتفع تكلفة المخزون أخر الفترة بينما تنخفض تكلفة الموارد المستخدمة في الانتاج خلال الفترة.

3- طريقة الوارد أخيرا صادر أولا:

يتم تقييم المنصرف من المخازن للاستخدام من أحدث المشتريات (أحدث أسعار الشراء)، وبالتالي فان

[1] ناصر نورالدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية، دار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2006، ص224-223.

المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن يعتبر من أقدم المشتريات(أقدم أسعار الشراء)، ونتوقع في ضل التضخم وارتفاع الأسعار أن تنخفض تكلفة المخزون أخر الفترة بينما ترتفع تكلفة الموارد المستخدمة في الانتاج خلال الفترة.

4- طريقة المتوسط المرجح:

يتم تقييم المنصرف من المخازن للاستخدام من خلال متوسط أسعار الشراء، كما يتم تقييم تكلفة المتبقي في نهاية الفترة بالمخازن أيضا من خلال متوسط أسعار الشراء، وبالتالي نتوقع أن تكون تكلفة كل منهما وسطا بين الطريقتين السابقتين.

ومن ناحية أخرى يرتبط تقييم مخزون آخر الفترة بطريقة الجرد المستخدمة بالمنشأة، ونميز في هذا الصدد بين طريقتين هما **طريقة الجرد الدوري** للمخازن في نهاية كل فترة، و طريقة **الجرد المستمر** واستخدام بطاقات الصنف وتسجيل كل من الوارد و المنصرف وبيان الأثر الفوري لكلاهما على رصيد المخزون.

المطلب الثالث: نموذج المؤونات

أولا: مفهوم المؤونات

المؤونات الأعباء التي تشمل بعض الاحتمالات في قيمتها، حيث تقوم على الشك وتسجل على أساس مبدأ الحيطة والحذر لوقوعها، فتسجل عند نهاية الدورة حتى تكون نتيجة المؤسسة صحيحة.وقد نص القانون التجاري في المادة 718 على ضرورة تكوين المؤونة عند حدوث نقص في قيم بعض الأصول، حتى في حالة وجود خسارة، وذلك لتكون الميزانية صحيحة ومعبرة عن عمليات المؤسسة خلال الدورة[1].

ثانيا: أنواع المؤونات

يمكن أن يتم تصنيفها إلى نوعين مؤونة تدني قيم الأصول، ومؤونة الخسائر والتكاليف المحتملة[2].

1- مؤونة تدني قيم الأصول: تنتج عن التقييم المحاسبي لنقص القيمة المسجلة في عناصر الأصول وتتمثل في مؤونة تدني الاستثمارات، مؤونة تدني المخزون، مؤونة تدني الحقوق ومؤونة تدني السندات.

أ- مؤونة تدني الاستثمارات تتمثل في تدهور قيم الاستثمارات غير القابلة للاهتلاك، مثل الأراضي وشهرة الحل وباقي القيم المعنوية، حيث يحدث النقص استثنائيا في قيمتها ويتم تكوين المؤونة بالفرق بين قيمتها الدفترية وقيمتها السوقية في حالة الانخفاض، ويتم تسجيل المؤونة عند تكوينها في حساب 699 أعباء استثنائية في الجانب المدين ويقابلها في الجانب الدائن حساب 29 اهتلاكات.

[1] ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، مرجع سبق ذكره،ص25.

[2] مرجع نفسه،ص27.

ب- مؤونة تدني المخزونات: تمثل الخسارة المحتملة نتيجة الانخفاض سعر المخزون أو تقادمه وتكون بالفرق بين تكلفة المخزون وسعر السوق، حيث تسجل في الجانب المدين في حساب 699 أما في الجانب الدائن يسجل في حساب 39 تدني قيم المخزون.

ج- مؤونة تدني الزبائن: تكون على أساس الشك في عدم تحصيل حقوق الزبائن، حيث يتم تكوين مؤونة للخسارة المتوقعة، وفي حالة اليقين بعدم التحصيل تصبح كحقوق معدومة، فعند تكوين المؤونة تسجل في الجانب المدين حساب 699 وفي جانب الدائن نسجل مقابله الحساب 49 مؤونة تدني الزبائن . وبالنسبة للحقوق المعدومة نسجل في حساب 694 حقوق معدومة مدينا وفي الجانب الدائن نسجل حساب 470 زبائن.

د- مؤونة تدني السندات: تتعلق بسندات التوظيف وسندات المساهمة، حيث تتم المقارنة بين قيمة الحصول عليها وسعر البورصة بتاريخ إعداد الميزانية، ونقوم بتكوين مؤونة بالفرق حيث نسجل حساب 699 مدين ونقابله حساب 49 في الجانب الدائن، ويكون حسب نوع الأصل المراد تكوين مؤونة له.

2- مؤونة الخسائر والتكاليف المحتملة: يمثل هذا النوع الخسائر والمصاريف المتوقعة عند نهاية الدورة، من حيث المبلغ في تاريخ حدوثها، وهي تمثل دينا محتمل الوقوع على عاتق المؤسسة إلى أقصى حد متوقع وتنقسم إلى مؤونة الخسائر المحتملة والتي ترتبط بالتسيير، إذ لها صفة الاستثناء، حيث تسجل وفقا للحدث المولد لها، وتسجل في حساب 699 مصاريف استثنائية مدين ويقابله في الجانب الدائن حساب 190 أعباء الخسائر المحتملة. أما بالنسبة للنوع الثاني والمتمثل في مؤونة التكاليف القابلة للتوزيع على عدة سنوات، فيتم تكوينها لمواجهة تكاليف قد تتحملها المؤسسة، وتكون باهظة لا يمكن أن تتحملها دورة واحدة، وتأثيرها يكون لعدة سنوات وفقا لمبدأي استقلالية الدورات ومقابلة التكاليف بالموارد. فتسجل في حساب 685 في الجانب الدائن ويقابلها في الجانب المدين حساب 195، ويتم تسجيلها في حساب 685 لأنها مرتبطة بالاستغلال.

ثالثا: آثار تسوية المؤونة على النتيجة

لتسوية المؤونة أثر مباشر على النتيجة الإجمالية، ويعود ذلك إلى نتيجة خارج الاستغلال التي تتأثر بزيادة أو نقصان مكوناتها، والمتمثلة في مصاريف خارج الاستغلال وللإيرادات خارج الاستغلال، ففي حالة الرفع في قيمة المؤونة ترتفع المصاريف الاستثنائية، مما يؤدي إلى ارتفاع الخسارة، أما في حالة التخفيض من قيمة المؤونة أو إلغائها سوف ترتفع الإيرادات خارج الاستغلال، مما يؤدي إلى ارتفاع نتيجة الربح، أن ما نلاحظه في هذه الحالة لا يعبر عن ربح حقيقي للمؤسسة لأنه يقابله عبء متعلق بالمؤونة المكونة في السنوات السابقة ثم استرجاعها لأحد الأسباب المذكورة سابقا[1].

[1] ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص29.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل توصلنا الى أن السياسات المحاسبية هي تلك المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض الكشوف المالية، وأن المؤسسة هي المسؤولة عن اختيار السياسة المحاسبية المتبعة داخلها وذلك بناء على عدة اعتبارات ومعايير.

وقد تلجأ المؤسسة الى التغيير في السياسة المحاسبية المتبعة من سياسة محاسبية الى سياسة محاسبية أخرى، وذلك سعيا منها لتوفير معلومات مالية أفضل وذات مصداقية أكبر، وكذلك ضمان التسيير الحسن لجميع الأنشطة والعمليات. هذا التغيير يخضع لعدة عوامل تتحكم فيه وتؤثر عليه.

كما أن المؤسسات الاقتصادية عند أي تغيير لسياساتها المحاسبية مطالبة بالقيام بتوضيحات لطريقة تطبيق هذا التغيير، والافصاح عن هذا التغيير في ملاحق تبين الطرق والسياسات المحاسبية الجديد.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول التغيير في السياسات المحاسبية وتأثيرها على الأداء المالي في المؤسسة الميناائية "جن جن"

تمهيد

بعد دراستنا لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة في الفصلين الأول والثاني سنقوم في هذا الفصل الأخير بربط أهم نقاط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، والذي سنتطرق فيه الى تغيير السياسات المحاسبية الخاصة باهتلاك الأصول في المؤسسة المينائية "جن جن" و تقييم أداء المؤسسة عند تطبيقها لمختلف هذه السياسات، وللقيام بهذه الدراسة قسمنا هذا الفصل الى:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة المينائية "جن جن"

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

المبحث الثالث: دراسة التغيير في السياسات المحاسبية للمؤسسة المينائية "جن جن" و أثرها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الموانئية "جن جن"

سندرس في هذا المبحث نشأة المؤسسة الموانئية" جن جن"، تعريفها والهيكل التنظيمي لها مع شرح مهام فروعها الرئيسية.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الموانئية" جن جن"

إن قيام الثورة التي أدت إلى الاستقلال أرجت هذا الميناء إلى السيادة الوطنية و بقي فرعا تابعا لميناء بجاية حتى سنة 1984 م تاريخ إعادة هيكلة هذه المؤسسة، و كان رأس مالها يقدر بحوالي خمس (5) ملايير دينار. وانطلقت أشغال ميناء" جن جن "في 09 نوفمبر 1984 م إلى غاية 1991 م وقد تمت أشغال بناءه تحت رئاسة شركة" كون دوت "الإيطالية و قد بلغت تكاليف بنائه حوالي 5.2 مليار دينار جزائري، وكانت ممولة من عدة أطراف هي الدولة الجزائرية، السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، البنك الإسلامي للتنمية[1].

أول باخرة رست في هذا الميناء قبرصية و كان ذلك في جويلية 1989م، كانت تحمل معدات للميناء لحساب شركة" كون دوت "التي تترأس المجموعات المكلفة ببنائه، و في سنة 1994 م أصبح الميناء يسمى مؤسسة "جن جن "في حين انتقل ميناء جيجل إلى الملكية البحرية الوطنية.

ولقد تزايد نشاط هذا الميناء بامتداده إلى الصيد البحري، البحرية الوطنية، نقل البضائع، ولفك الخناق عن هذا الميناء تقرر بناء ميناء جديد في منطقة أشواط خاصة بعد إنشاء مصنع الحديد والصلب الذي كان إنشاءه في مقر بلارة، هذا الأخير يتوقع تعامله مع الميناء بحوالي ثلاثة ملايين طن، أي ما يعادل 66.66 من الطاقة الإجمالية للميناء.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة الموانئية "جن جن"

مؤسسة ميناء جن جن هي مجموعة من الوسائل المادية و البشرية جمعت فيما بينها من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما تعتبر البنية الأساسية لبناء دولة تسعى إلى مواكبة الركب الحضاري و المؤسسة التي نحن بصدد دراستها من بين المؤسسات التجارية التي نشأت لضرورة حتمية وهي تنمية الاقتصاد و التجارة الوطنية.

ميناء جن جن بجيجل هي مؤسسة اقتصادية عمومية، وهي شركة ذات رأسمال حالي يقدر ب 4.000.000.000 دج تقع هذه المؤسسة في الجهة الشرقية لجيجل في المنطقة المسماة أشواط.

[1] الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

أهمية مؤسسة ميناء "جن جن":

لهذا الميناء أهمية بالغة نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يحتله، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:

- يعتبر رابطا بين إفريقيا و أوروبا و الشرق الأوسط.
- له موقع استراتيجي على المحور الرابط بين قناة السويس وجبل طارق.
- خلق عدد هائل من مناصب الشغل.
- يعتبر عصب الحركة التجارية "الاستيراد و التصدير".
- جلب العديد من المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.

أهداف مؤسسة ميناء "جن جن":

لكل مؤسسة أهداف تسعى لتحقيقها، و مؤسسة ميناء جن جن مثلها مثل باقي المؤسسات لها أهداف مسطرة تسعى جاهدة لبلوغها لتحقيق أقصى درجة من الاستقرار والاستمرار تتمثل فيما يلي:

1- الأهداف الداخلية:

- السعي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.
- الزيادة في أ رس المال و كذا التوسع وذلك بفتح وحدات في أماكن أخرى.
- الزيادة في حجم التعاملات.
- تحسين الخدمات المقدمة وفقا للمعايير المعمول بها

2- الأهداف الخارجية:

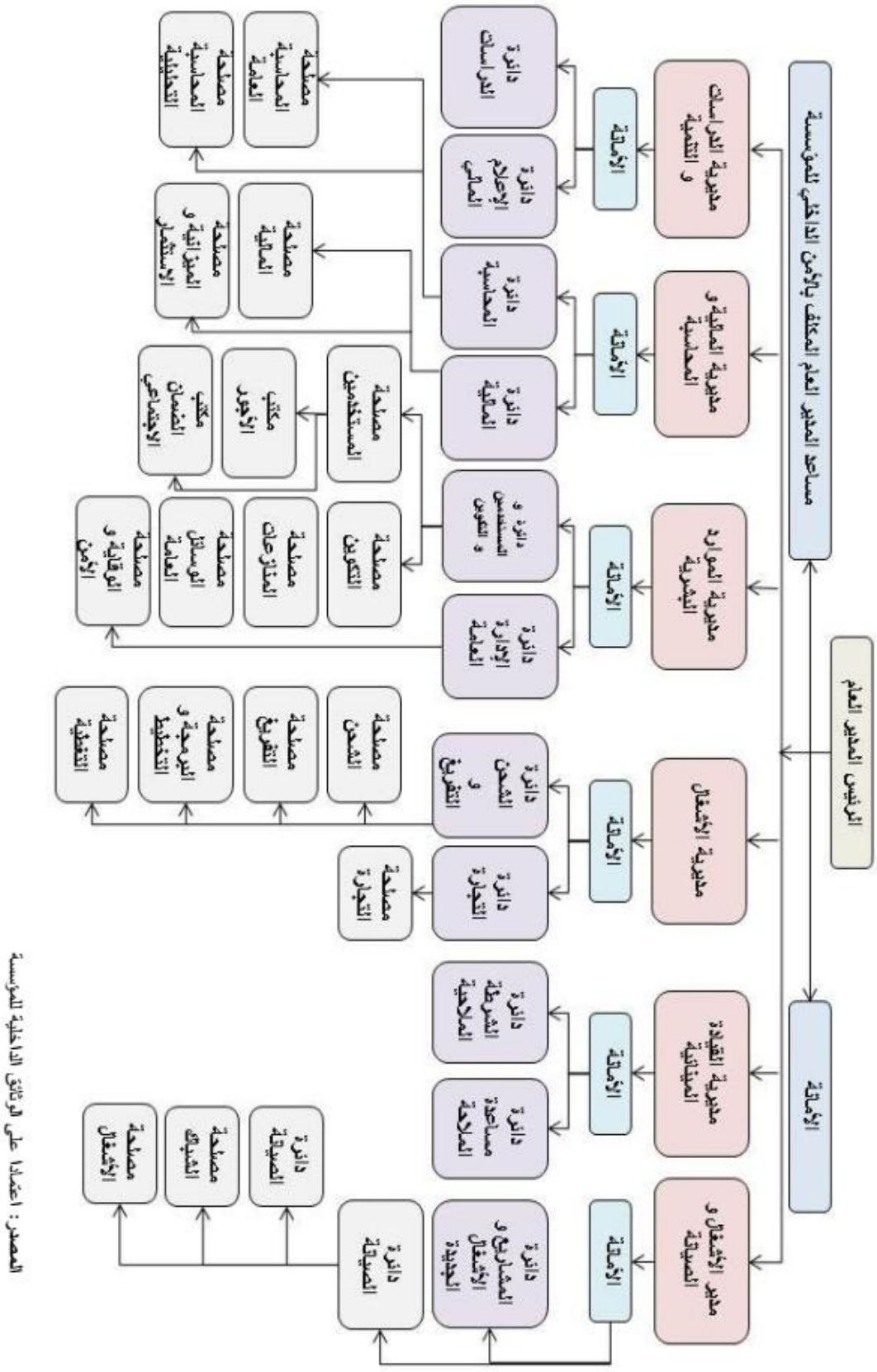
- زيادة الدخل القومي.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية للبلاد خصوصا في مجال الصاد ا رت المنتظرة في المنتوجات.
- الصناعية المرشحة للتطور مستقبلا.
- فك الخناق عن موانئ أخرى، خاصة ميناء الج ا زئر العاصمة الذي يشهد ازدحاما شديد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية" جن جن":

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات الرأسية والأفقية وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي وقد يكون على أساس الوظائف، لكنه لا يبتعد عن المظهر الهرمي وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات ولكل منصب في التنظيم دور يناسبه في الحقوق والواجبات والالتزامات والتي تحدد سلوك من يقوم ويفترض على هذا النظام تقسيم النشاطات المحددة على أشخاص معينين وتحمل

المسؤولية عن كل عضو فيه والتنسيق بين النشاطات ويعتمد تقسيم هذه الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف والمهام في التنظيم على تقسيم العمل التقني وبالتالي تحليل الوظائف وتوظيف الموارد البشرية في المكان المناسب من أجل التقيد بالاستراتيجية المؤسسة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، كما أ، العناصر المكونة للمؤسسة متعمدة وبالتالي فإن الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء " جن جن" هو في الحقيقة تركيب أمثل لمجموعة من الهياكل كم هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية" جن جن"



المصدر: اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة

بالنظر إلى المخطط في الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء "جن جن" يتضح أنه يتكون من عدة مديريات تتفرع بدورها إلى دوائر، هذه الأخيرة تتفرع إلى مصالح، و فيما يلي سوف نتطرق إلى مهام كل مديرية.

أولا- المديرية العامة

تتكون أساسا من مكتب الرئيس العام الذي يعتبر الآمر الناهي ذو السلطة العليا، حيث تنص المادة 11 من المرسوم رقم 17384 المؤرخ في 22 شوال 1404 هـ الموافق ل 21 جويلية 1984 م الذي يتضمن إنشاء مؤسسة ميناء جن جن، على أن تكون مهامه كالتالي:

- تصور و تنسيق ومراقبة مديريات المؤسسة.
- يعتبر بمثابة حاسوب لكل التكاليف عن أي عقد أو اتفاق تقوم به المؤسسة.
- يضبط تسيير المؤسسة و يحدد الترتيب الهرمي للعمال و يعين الاطارات العليا.
- يمثل المؤسسة في جميع نشاطات الحياة المدنية.
- يقوم بفتح حسابات لدى المؤسسة المالية بهدف تسهيل أي عملية حالية وذلك وفق الشروط المعمول بها.
- يكون مسؤول عن أي تذكرة أو صك خاص بالتبادلات أو مختلف الأعمال التجارية.

وتشمل هذه المديرية بالإضافة إلى المدير العام و الأمانة ما يلي:

1- مساعد المدير العام:

- استقبال البريد الخاص بالمدير العام.
- استقبال الفاكسات و التلكسات من خارج المؤسسة.
- تمرير الم ا رسلات و استقبال المكالمات الخاصة بالمدير و تحويلها.
- ترتيب الوثائق في الخزائن و ترتيب مواعيد المدير.

2- مساعد المدير العام المكلف بمراقبة التسيير: ويعمل على:

- تنسيق نشاطات هيكلة المؤسسة بغرض تحقيق الأهداف المتعلقة بسياسة التنمية والتنظيم و التسيير في المجال التقني و في مجال الاستغلال والأمن.
- يترأس الإجتماعات بغرض تحقيق أهداف المؤسسة.

ثانيا- مديرية الأشغال و الصيانة: ومن أهم مهام هذه المديرية ما يلي:

- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها.
- السهر على تطبيق قرارات المجلس الإداري.

- صيانة حوافز الخدمات و العتاد و باقي المنشآت داخل الميناء.
- السهر على صيانة المنشآت القاعدية والفوقية.

و تشتمل هذه المديرية على دائرة الأشغال ودائرة الصيانة.

1- دائرة الصيانة :تتمثل مهامها فيما يلي:

- تحديد مختلف احتياجاتها من مختلف قطع الغيار و الأدوات.
- التخطيط لسياسة المؤسسة في مجال النظافة.
- الم ا رقبة و الربط بين عمال المصالح التابعة لها.
- اتخاذ الاجراءات التي تمكن من تأمين وحفظ الوسائل لمدة أطول من التلف.

وتتكون دائرة الصيانة من ثلاث مصالح :مصلحة الصيانة، الشبكات، الأشغال.

2- دائرة الأشغال: حيث تقوم ب:

- تعيين النوعية ومطابقة الأعمال مع الإمكانيات الممكنة.
- اختيار خطة العمل الخاصة بالأشغال الممكنة للقيام بها و متابعتها.
- تقوم بإمضاء فواتير أعمال نهاية الشهر من اجل المصاريف.
- اختيار المقاول الأنسب لمختلف الأشغال المقترحة.

ثالثا- مديرية القيادة المينائية: من مهامها ما يلي:

- السهر على تطبيق القوانين المعمول بها.
- السهر على تطبيق القوانين الخاصة بالتنقل و التفريغ و الشحن و ذلك بالتنسيق مع مديرية الاستغلال.
- مسؤولة عن الرقابة ومواجهة الحوادث التي قد تحدث.
- إعداد تقارير حول الحقائق و التطبيقات المعمول بها في جميع الميادين الداخلية للمؤسسة، وتحديد القيود والعراقيل ومعيقات العمل وإعطاء حلول تقنية واقتراحات تصحيحية لبعض المشاكل، ويتفرع منها دائرتين:

1-دائرة المساعدات البحرية: و تتمثل مهامها في:

- مكلف بتأمين حركة البواخر انطلاقا من وصولها إلى الميناء حتى خروجها من أجل الاستعمال الحسن للرصيف المخصص لإرسال السفن.

- تنظيم وتنسيق عملية الربط والارساء والسحب من خلال توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لمختلف عمليات المساعدة البحرية، إضافة إلى سهرها على سلامة و نظافة الأجهزة والوسائل المستعملة لمختلف مصالحه.

2- دائر الشرطة والأمن:

- تقوم هذه الدائر باحترام وتطبيق القوانين الداخلية فيما يخص الشرطة والأمن، وتتكون من عمال مؤهلين خصوصا في مجال الاستغلال الأحسن للمياه.
- مكلفة بالوقاية ومساعد الحماية المدنية، كما تقوم بحماية البواخر من كل الأخطار المتوقعة.
- تقوم بتوفير الأمن و حماية العمال.

رابعا- مديرية الاستغلال: تتمثل مهامها في:

- تنشيط ومراقبة وتوجيه نشاطات الهياكل المسؤولة عنها قصد بلوغ و تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.
- يسهر على تنفيذ تعليمات القوانين و النصوص التشريعية سارية المفعول.
- متابعة عملية استغلال امكانيات المديرية المتمثلة في التجهيزات والمصالح المينائية المختلفة .
- دراسة طرق الاستغلال الحديثة.

وتشتمل هذه المديرية على دائرتين: دائرة التجارة و دائرة الشحن و التفريغ.

خامسا- مديرية الموارد البشرية: لها مهام خاصة بها تتمثل فيما يلي:

- تنشيط ومراقبة وتوجيه وتنظيم نشاطات الهياكل التابعة لها بغية تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.
- العمل على تنفيذ وتطبيق قرارات المديرية العامة و مجلس الإدارة.
- المساهمة بفضل مبادرتها المستمرة في تحسين وتطوير سير الهياكل التابعة لها في مجال كيفية الأداء والاستخدام.
- إعداد و تنظيم الوسائل الضرورية التي تتطلبها الهياكل المكلفة بدعم المديريات المركزية الأخرى، وذلك في مجال الموارد البشرية والوسائل الضرورية.

وتحت مديرية الموارد البشرية توجد دائرتين:

1- دائرة التكوين والمستخدمين: وهي مقسمة إلى مصلحة التكوين و مصلحة المستخدمين، من مهامها نذكر:

- المشاركة في وضع السياسات الخاصة بتكوين أفراد المؤسسة.
- تطبيق مخطط التكوين المسطر من طرف المؤسسة.
- العمل على متابعة حركة المستخدمين و إعداد الوثائق الضرورية المتعلقة بهم.
- القيام بتنفيذ المقررات المتعلقة بتسوية الوضعيات وغيرها من الأمور المتعلقة بالمسار المهني.

2- دائرة الإدارة العامة: تقوم بما يلي:

- مراقبة وتسيير تجهيزات المؤسسة و التكفل بحماية ممتلكاتها.
- مكلفة بتسيير الوسائل المادية اللازمة لعمل المصالح.
- مكلفة بحفظ الأرشيف وتوفير النظافة.
- مكلفة بالعلاقات الخارجية من أجل تنظيم مهمات العمال، واستقبال المكلفين بالمهمات من مختلف الجهات الخارجية، وتنقسم دائرة الإدارة العامة بدورها إلى مصلحة المنازعات ومصلحة الوقاية والأمن.

سادسا- مديرية المالية والمحاسبة: مدير هذه المديرية مسؤول عن:

- مراقبة وتوجيه نشاط مختلف مصالحه من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.
- السهر على تطبيق قرارات المديرية العامة ومجلس الإدارة.
- السهر على القوانين والمواد سارية المفعول.
- التنسيق من أجل تحسين أداء ونوعية العمل لمختلف مصالحه.
- الاطلاع على كل التطورات التنموية المحققة في مجال تقنيات التنظيم واستيراد التكنولوجيا الحديثة التي لها علاقة بالنقل البحري، وشحن وتفريغ السفن.

تمثيل المدير العام أمام الجهة الوصية والمؤسسات الخارجية، وتشمل المديرية على دائرتين:

1- دائرة المحاسبة: مهامها:

- تحضير ووضع الإجرائيات المحاسبية في مكانها.
- مراقبة كل العمليات المحاسبية والسهر على التسجيل المحاسبي الحسن.
- ترصيد الحسابات و اعداد ميزانية المؤسسة.

وتتكون من مصلحتين: مصلحة المحاسبة العامة ومصلحة المحاسبة التحليلية.

2- دائرة المالية: ومن مهامها:

- تقدير وتنظيم عناصر السياسة المالية للمؤسسة.

- إنشاء المخطط المالي للمؤسسة.
- يصيغ ويتابع ميزانية المؤسسة.
- يقوم بالتحاليل الدورية للمنجزات مقارنة مع التقديرات.

وتتكون من مصلحتين: مصلحة المالية و مصلحة الميزانية والاستثمار.

سابعا- مديرية الدراسات والتنمية: من مهام مديرها:

- إعداد استراتيجية المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- تطبيق القوانين المتعلقة بسير النشاطات المينائية سارية المفعول.
- المبادرة في تحسين وتطوير سير الهياكل التابعة له في ميدان جودة ونوعية العمل المؤدى.
- إعداد مخططات قصيرة المدى وأخرى متوسطة المدى في مجال تنمية المؤسسة.
- وضع مخططات مستقبلية تتعلق بوتيرة العمل والإمكانيات المتواجدة ونسبة المردود المحقق من قبل الهياكل المختلفة.
- مراقبة الأهداف المسطرة في مخطط التنمية.
- إعداد تقارير حول تنفيذ المخططات و تقديمها إلى المديرية و مجلس الإدارة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

المطلب الأول: عرض الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن"

تقوم المؤسسة المينائية "جن جن" كغيرها من المؤسسات بإعداد الكشوف المالية وفقا للنظام المحاسبي، وفي ما يلي الكشوف المالية التي تم اعدادها من قبل المؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022.

الجدول رقم(02): الميزانية المالية من جانب الأصول لسنة 2022

الأصول	المبلغ الاجمالي	اهتلاك ومؤونات وخسائر القيمة	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية			
التثبيتات المعنوية	13133616,00	11730992,28	1402623,72
التثبيتات العينية	10178984954,38	6199914162,74	3979070791,64
أراضي	00	00	00

مباني	1695773900,74	1237221524,71	458552376,03
تركيبات، آلات ومعدات	3144202393,05	2439123041,08	705079351,97
معدات النقل	5290057162,11	2485358380,81	2804698781,30
تثبيتات أخرى	48951498,48	38211216,14	10740282,34
تثبيتات يجرى انجازها	1587756596,68	00	1587756596,68
تثبيتات مالية	7482500000,00	00	7482500000,00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	326500000,00	00	326500000,00
قروض وأصول أخرى غير جارية	7156000000,00	00	00,7156000000
ضرائب مؤجلة على الأصول	443138543,65	00	65,443138543
مجموع الأصول الغير جارية	19705513710,71	6211645155,02	13493868555,69
الأصول الجارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	298754344,90	(115984895,01)	182769449,89
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1793718225,98	(800214897,05)	993503328,93
الزبائن	1535385425,19	05,800214897	735170528,14
مدينون أخرون	5114808,90	00	90,5114808
الضرائب وما يماثلها	253217991,89	(00)	89,253217991
الموجودات وما يماثلها	4007941545,29	00	29,4007941545
الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى	500000000,00	00	500000000,00
الخزينة	3507941545,29	00	29,3507941545
مجموع الأصول الجارية	6100414116,17	(916199792,06)	5184214324,11
المجموع العام للأصول	25805927826,88	(7127844947,08)	18678082879,80

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022، الملحق 01.

الجدول رقم(03): الميزانية المالية من جانب الخصوم لسنة 2022

الخصوم	المبالغ
الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر	4000000000,00
علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة)	9352647317,36
فوارق اعادة التقييم	43669495,20
النتيجة الصافية	1715395549,23
حقوق ملكية أخرى	38053454,57
حصة الشركة المدمجة(1)	15149765816,36
المجموع(1)	15149765816,36
الخصوم الغير جارية	
قروض وديون مالية	17425237,78
الضرائب	43464998,46
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1090114534,37
مجموع الخصوم الغير جارية	1151004770,61
الخصوم الجارية	
موردون وحسابات ملحقة	218835277,75
ضرائب وما شابهها	1522163562,91
ديون أخرى	636313452,17
خزينة الخصوم	00
مجموع الخصوم الجارية	2377312292,83
المجموع العام للخصوم	18678082879,80

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة الميناائية "جن جن" لسنة 2022، الملحق02.

الجدول رقم(04): جدول النتائج حسب الطبيعة لسنة 2022

البيان	المبالغ
مبيعات البضائع	75382324,36
خدمات مقدمة	4787543074,81
مبيعات أخرى	1037661012,86
1- انتاج السنة المالية	5900586412,03
مشتريات مستهلكة	(248288247,20)
خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	(234861913,74)
2- استهلاك السنة المالية	(483150160,94)
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	5417436251,09
أعباء المستخدمين	(2897795329,65)
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	(116659698,06)
4- الفائض الاجمالي للاستغلال	2402981223,38
منتجات عملياتية أخرى	45276780,22
أعباء عملياتية أخرى	(35513841,23)
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	(1664851042,55)
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	1196439373,49
5- النتيجة العملياتية	1944332493,31
منتوجات مالية	383937143,00
أعباء مالية	00
6- النتيجة المالية	383937143,00
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	2328269636,31
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	796799866,96
الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية	(183925779,88)
مجموع منتجات الأنشطة العادية	7526239708,74
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(5810844159,51)

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1715395549,23
9- النتيجة غير العادية	00
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	1715395549,23

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022، الملحق03.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للمؤسسة المينائية "جن جن" باستخدام مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بحساب مؤشرات التوازن المالي بالاعتماد على الميزانية المالية لسنة 2022، و تفسير النتائج المتحصل عليها.

1- رأس المال العامل= أصول جارية – ديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل=5184214324,11-2377312292,83=280690203,28

التفسير: رأس المال العامل موجب يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

2- احتياجات رأس المال العامل= (أصول جارية – خزينة الأصول)-(خصوم جارية – خزينة الخصوم)

احتياجات رأس المال العامل= (5184214324,11- 3507941545,29)- (2377312292,83- 00)= -701039514,01

التفسير: احتياجات رأس المال العامل سالبة تشير الى أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

3- الخزينة= رأس المال العامل الصافي الاجمالي – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة= 2806902031,28- (-701039514,01)= 3507941545,29

التفسير: الخزينة موجبة هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الميناائية "جن جن" باستخدام النسب المالية

سنقوم في هذا المطلب بتقييم الأداء المالي للمؤسسة باستخدام النسب التالية:

- نسب السيولة
- نسب التمويل
- نسب الربحية
- نسب المديونية

1- نسب السيولة:

- **نسبة السيولة العامة= مجموع الأصول المتداولة÷ الديون قصيرة الأجل**

نسبة السيولة العامة= 5184214324,11÷ 2377312292,83= 2,18

بلغت نسبة السيولة العامة 2,18 وهي أكبر من 1، أي أن كل واحد دينار من الخصوم الجارية يقابله 2,18 أصول جارية للتسديد مما يعني أن المؤسسة قادرة على توفير السيولة وهي قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة.

- **نسبة السيولة المختصرة = (قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) ÷ ديون قصيرة الأجل**

نسبة السيولة المختصرة= (4007941545,29 +993503328,93)÷ 2377312292,83= 2,10

القيم المثلى لهذه لنسبة تكون محصورة بين 0,3 و 0,5، وبما أنها هنا بلغت 2,10 وهي أكبر من القيم المثلى مما يعني أن القيم الجاهزة التي بحوزة المؤسسة تستطيع تغطية الخصوم الجارية وهذا ما يبين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة السريعة= القيم الجاهزة÷ الديون قصيرة الأجل**

نسبة السيولة السريعة= 993503328,93÷ 2377312292,83= 0,41

القيم المثلى لهذه النسبة تكون محصورة بين 0,25 و0,33، وبما أنها أكبر من القيم المثلى يجب على المؤسسة استثمار فائض الخزينة حتى لا تكون هناك فرص استثمارية ضائعة لأنها تحتفظ بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

2- نسب التمويل:

- **نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة**

نسبة التمويل الدائم= (15149765816,36 +1151004770,61)÷ 13493868555,69=1,20

بلغت نسبة التمويل الدائم 1,20 و هي أكبر من 1، وهو مؤشر جيد للمؤسسة حيث أن الأموال الدائمة تغطي جميع الاصول الثابتة، أي أن المؤسسة تحقق توازن بين التمويل والاستثمار.

- **نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة**

نسبة التمويل الخاص= 15149765816,36÷ 13493868555,69= 1,12

بلغت نسبة التمويل الخاص 1.12 و هي أكبر من 1، ويعتبر مؤشر جيد للمؤسسة دلالة على أن هناك توازن مالي ولا تلجأ الى الاقتراض بل تعتمد على الأموال الخاصة لتغطية أصولها الثابتة.

- **نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**

نسبة التمويل الخارجي= (2377312292,83 +1151004770,61)÷ 18678082879,80= 0,18

بلغت هذه النسبة 0,18 و هي أقل من 0,5، وهو مؤشر جيد للمؤسسة ويدل على أنها لا تعتمد على التمويل بالديون بصفة كبيرة بل على الأموال الخاصة.

- **نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون**

نسبة الاستقلالية المالية= 15149765816,36÷ (2377312292,83+ 1151004770,61)= 4,29

من الأفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في هذه الحالة بلغت 4,29 تعتبر جيدة فهي تعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة وتشير الى نسبة الديون في الهيكل المالي، ويمكن رفع الاستقلالية المالية بخفض حجم الديون و زيادة الأموال الخاصة.

3- نسب الربحية:

- **نسبة الربح الى المبيعات:**

هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة ÷ صافي المبيعات

هامش الربح الصافي= 1715395549,23÷ 5900586412,03= 0,29

بلغت هذه النسبة 0,29، تعتبر مؤشر ايجابي فهي تعبر عن مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق أو توليد الأرباح.

- **نسبة الربحية الى الأموال المستثمرة:**

معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح بعد الضريبة ÷ مجموع الأصول

معدل العائد على الاستثمار= 1715395549,23÷ 18678082879,80= 0,09

بلغت هذه النسبة 0,09، وهو مؤشر موجب يشير الى قدرة المؤسسة على الاستثمار في أصولها بما يحقق العائد المناسب، كما يعكس كفاءة المؤسسة في استخدام ممتلكاتها لتحقيق الأرباح

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الضريبة÷ حقوق الملكية

معدل العائد على حقوق الملكية= 1715395549,23÷ 15149765816,36= 0,11

بلغت هذه النسبة 0,11، وهو مؤشر موجب ويدل على كفاءة مسيري المؤسسة في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية.

4- نسب المديونية:

- **المديونية الكلية= مجموع الديون÷ اجمالي الموجودات(مجموع الاصول)**

المديونية الكلية= (1151004770,61 +2377312292,83)÷ 18678082879,80= 0,18

بلغت هذه النسبة 0,18، وهو مؤشر جيد يدل على اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة كمصدر تمويل لتلبية احتياجاتها بنسبة كبيرة بدلا من التمويل بالديون.

- **نسبة الديون الى حقوق الملكية= مجموع الديون÷ حقوق الملكية**

نسبة الديون الى حقوق الملكية= (1151004770,61 +2377312292,83)÷ 15149765816,36= 0,23

بلغت هذه النسبة 0,23، تعتبر منخفضة نسبيا فهي تعبر على أن المؤسسة لا تعتمد على أموال المقرضين و الدائنين بشكل كبير.

المبحث الثالث: دراسة التغير في السياسات المحاسبية للمؤسسة المينائية "جن جن" و أثرها في تقييم الأداء المالي المؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على السياسات (الطرق والمناهج) المطبقة في اهتلاك أصول المؤسسة المينائية "جن جن" ومن ثم ايجاد تأثير التغير في هذه الطرق على الأداء المالي المفصح عنه في الكشوف المالية وبالتالي تأثيرها على أداء المؤسسة.

المطلب الأول: دراسة سياسة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن"

لمعرفة السياسة المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن" في اهتلاك أصولها سنقوم بدراسة تطورات الاهتلاك أمثلة عن بعض الأصول:

- المباني: دراسة تطورات الاهتلاك لخزان المياه بالاسمنت المسلح
- تركيب، الات ومعدات : دراسة تطورات الاهتلاك لرافعة الميناء الحرة
- معدات النقل: دراسة تطورات الاهتلاك للشاحنة

1- دراسة تطورات الاهتلاك الخاصة بخزان المياه بالاسمنت المسلح

يمثل الجدول التالي تطور أقساط الاهتلاك الخاصة بخزان المياه بالاسمنت المسلح :

الجدول رقم(05): جدول تطور اهتلاك خزان المياه بالاسمنت المسلح

السنوات	تكلفة الأصل	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2015	18304053,13	5%	915202,66	915202,66	17388850,47
2016	18304053,13	5%	915202,66	1830405,32	16473647,81
2017	18304053,13	5%	915202,66	2745607,98	15558445,15
2018	18304053,13	5%	915202,66	3660810,46	14643242,49
2019	18304053,13	5%	915202,66	4576013,30	13728039,83
2020	18304053,13	5%	915202,66	5491215,96	12812837,17
2021	18304053,13	5%	915202,66	6406418,62	11897634,51
2022	18304053,13	5%	915202,66	7321621,28	10982431,85

2023	18304053,13	5%	915202,66	8236823,94	10067229,19
2024	18304053,13	5%	915202,66	9152026,60	9152026,53
2025	18304053,13	5%	915202,66	10067229,26	8236823,87
2026	18304053,13	5%	915202,66	10982431,92	7321621,21
2027	18304053,13	5%	915202,66	11897634,58	6406418,55
2028	18304053,13	5%	915202,66	12812837,24	5491215,89
2029	18304053,13	5%	915202,66	13728039,90	4576013,23
2030	18304053,13	5%	915202,66	14643242,56	3660810,57
2031	18304053,13	5%	915202,66	15558445,22	2745607,91
2032	18304053,13	5%	915202,66	16473647,88	1830405,25
2033	18304053,13	5%	915202,66	17388850,54	915202,59
2034	18304053,13	5%	915202,66	18304053,13	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم:07

من خلال الجدول نلاحظ أن كل أقساط اهتلاك خزان المياه ثابتة مع مرور السنوات و هذا راجع الى أن المؤسسة تطبق طريقة الاهتلاك الثابت.

2- دراسة تطورات الاهتلاك الخاصة برافعة الميناء الحرة

يمثل الجدول التالي تطور أقساط الاهتلاك الخاصة برافعة الميناء الحرة:

الجدول رقم(06): جدول تطور اهتلاك رافعة الميناء الحرة

السنوات	تكلفة الاصل	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2017	346835985,7	10%	11561199,52	11561199,52	335274786,18
2018	346835985,7	10%	34683598,57	46244798,09	300591187,61
2019	346835985,7	10%	34683598,57	80928396,66	265907589,04
2020	346835985,7	10%	34683598,57	115611995,23	231223990,47
2021	346835985,7	10%	34683598,57	150295593,80	196540391,90

2022	346835985,7	10%	34683598,57	184979192,37	161856793,33
2023	346835985,7	10%	34683598,57	219662790,94	127173194,76
2024	346835985,7	10%	34683598,57	254346389,51	92489596,19
2025	346835985,7	10%	34683598,57	289029988,08	57805997,62
2026	346835985,7	10%	34683598,57	323713586,65	23122399,05
2027	346835985,7	10%	23122399,05	346835985,70	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم:08

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقساط اهتلاك رافعة الميناء الحرة ثابتة ابتداء من سنة2018 الى غاية 2026 هذا يدل على أن المؤسسة تطبق طريقة الاهتلاك الثابت، نلاحظ أن قسط الاهتلاك في سنتي 2017 و 2027 منخفض هذا لا يعني أن المؤسسة تتبع سياسة أخرى غير سياسة الاهتلاك الخطي، بل هذا الانخفاض راجع الى أن في سنة 2017 لم يتم حيازة هذا الأصل (رافعة الميناء) في بداية السنة، كذلك في سنة 2027 يتم اهتلاك هذا الأصل كليا قبل نهاية السنة أي نهاية العمر الانتاجي لرافعة الميناء.

3- دراسة تطورات الاهتلاك الخاصة بالشاحنة

يمثل الجدول التالي تطور أقساط الاهتلاك الخاصة بالشاحنة:

الجدول رقم(07): جدول تطور اهتلاك الشاحنة

السنوات	تكلفة الأصل	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	12678600,00	20%	2535720,00	2535720,00	10142880,00
2019	12678600,00	20%	2535720,00	5071440,00	7607160,00
2020	12678600,00	20%	2535720,00	7607160,00	5071440,00
2021	12678600,00	20%	2535720,00	10142880,00	2535720,00
2022	12678600,00	20%	2535720,00	12678600,00	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم:09

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أقساط اهتلاك الشاحنة ثابت خلال مرور السنوات، و هذا يدل على أن المؤسسة تطبق سياسة الاهتلاك الثابت.

المطلب الثاني: التغيير في سياسة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن"

من خلال مقابلاتنا مع مسؤول قسم المحاسبة و المالية في المؤسسة المينائية "جن جن" تم التصريح لنا بأن المؤسسة تعتمد في اهتلاك أصولها على طريقة الاهتلاك الثابت وهذا ما قمنا بإثباته في المطلب السابق.

أيضا المؤسسة لا تقوم بالتغيير في سياستها المطبقة في اهتلاك أصولها فهي تعتمد فقط على طريقة الاهتلاك الثابت، و عليه سنقوم في هذا المطلب بافتراض أن المؤسسة قامت بتغيير سياستها المطبقة الى طريقة الاهتلاك المتناقص، وطريقة الاهتلاك المتزايد و من ثم توظيف النتائج المتحصل عليها في تعديل الميزانيات المالية للمؤسسة واعادة تقييمها.

لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية من طرف المؤسسة محل الدراسة خاصة المتعلقة باهتلاك الأصول، سنقوم بافتراض أن المؤسسة قامت بتغيير سياستها المحاسبية في سنة 2018، وبما أنها تتبع طريقة الاهتلاك الثابت سنقوم بدراسة تغيير هذه السياسة الى طريقة الاهتلاك المتناقص ثم الاهتلاك المتزايد، ويتم تطبيق التغيير في هذه السياسات المحاسبية بأثر مستقبلي أي أن السياسة الجديدة قد طبقت على الأحداث و العمليات التي حدثت بعد تاريخ التغيير (2018) ولا يتم أي تعديلات تتعلق بالفترات السابقة.

أولا: دراسة تطور اهتلاك الأصول بتطبيق طريقة الاهتلاك الثابت

سنقوم بدراسة تطور اهتلاك أصول المؤسسة بتطبيق طريقة الاهتلاك الثابت بافتراض أن بداية العمر الانتاجي هو سنة 2018.

1- تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت على المباني

معدل قسط الاهتلاك الثابت =100 ÷ العمر الانتاجي

معدل قسط الاهتلاك الثابت =100÷20 =5%

الجدول رقم(08): جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك الثابت

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	1670338911,22	5%	83516945,56	83516945,56	1586821965,65
2019	1670338911,22	5%	83516945,56	167033891,12	1503305020,10

2020	1670338911,22	5%	83516945,56	250550836,68	1419788074,54
2021	1670338911,22	5%	83516945,56	334067782,24	1336271128,98
2022	1670338911,22	5%	83516945,56	417584727,80	1252754183,42
2023	1670338911,22	5%	83516945,56	501101673,36	169237237,86
2024	1670338911,22	5%	83516945,56	584618618,92	1085720292,30
2025	1670338911,22	5%	83516945,56	668135564,48	1002203346,74
2026	1670338911,22	5%	83516945,56	751652510,04	918686401,18
2027	1670338911,22	5%	83516945,56	835169455,60	835169,455,62
2028	1670338911,22	5%	83516945,56	918686401,16	751652510,06
2029	1670338911,22	5%	83516945,56	1002203346,72	668135564,50
2030	1670338911,22	5%	83516945,56	1085720292,28	584618618,94
2031	1670338911,22	5%	83516945,56	1169237237,84	501101673,38
2032	1670338911,22	5%	83516945,56	1252754183,40	417584727,82
2033	1670338911,22	5%	83516945,56	1336271128,96	334067782,26
2034	1670338911,22	5%	83516945,56	1419788074,52	250550836,70
2035	1670338911,22	5%	83516945,56	1503305020,08	167033891,14
2036	1670338911,22	5%	83516945,56	1586821965,64	83516945,58
2037	1670338911,22	5%	83516945,56	1670338911,22	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط الاهتلاك للمباني ثابتة مع مرور السنوات وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك الثابت.

2- تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت على الآلات والمعدات

معدل قسط الاهتلاك الثابت =100÷10 =10%

الجدول رقم(09): جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك الثابت

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	3051114217,48	10%	305111421,74	305111421,74	2746002795,74
2019	3051114217,48	10%	305111421,74	61022843,48	2440891374
2020	3051114217,48	10%	305111421,74	915334265,22	2135779952,26
2021	3051114217,48	10%	305111421,74	1220445686,96	1830668530,52
2022	3051114217,48	10%	305111421,74	1525557108,70	1525557108,78
2023	3051114217,48	10%	305111421,74	1830668530,44	1220445687,04
2024	3051114217,48	10%	305111421,74	2135779952,18	915334265,30
2025	3051114217,48	10%	305111421,74	2440891373,92	610222843,56
2026	3051114217,48	10%	305111421,74	2746002795,66	305111421,82
2027	3051114217,48	10%	305111421,74	3051114217,4	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك الآلات والمعدات ثابتة مع مرور السنوات وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك الثابت.

3- تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت على معدات النقل

معدل قسط الاهتلاك الثابت =100÷5 =20%

الجدول رقم(10): جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك الثابت

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	4259594144,24	20%	851918828,84	851918828,84	3407675315,4
2019	4259594144,24	20%	851918828,84	1703837657,68	2555756486,56
2020	4259594144,24	20%	851918828,84	2555756486,52	1703837657,68
2021	4259594144,24	20%	851918828,84	3407675315,36	851918828,88
2022	4259594144,24	20%	851918828,84	4259594144,24	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك معدات النقل ثابتة مع مرور السنوات وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك الثابت.

4- تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت على معدات أخرى

معدل قسط الاهتلاك الثابت =100÷10 =10%

الجدول رقم(11): جدول تطور اهتلاك معدات أخرى بطريقة الاهتلاك الثابت

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	53665391,90	10%	5366539,19	5366539,19	48298852,71
2019	53665391,90	10%	5366539,19	1073078,38	42932313,52
2020	53665391,90	10%	5366539,19	16099617,57	37565774,33
2021	53665391,90	10%	5366539,19	21466156,76	32199235,14
2022	53665391,90	10%	5366539,19	26832695,95	26832695,95

2023	53665391,90	10%	5366539,19	32199235,14	21466156,76
2024	53665391,90	10%	5366539,19	37565774,33	16099617,57
2025	53665391,90	10%	5366539,19	42932313,52	1073078,38
2026	53665391,90	10%	5366539,19	48298852,71	5366539,19
2027	53665391,90	10%	5366539,19	53665391,90	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك المعدات الأخرى ثابتة مع مرور السنوات وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك الثابت.

ثانيا: دراسة تطور اهتلاك الأصول بتطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص

1- تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص على المباني

قسط الاهتلاك المتناقص = التكلفة الاجمالية × معدل الاهتلاك المتناقص

معدل الاهتلاك المتناقص = معدل الاهتلاك الثابت × معامل الاهتلاك المتناقص

معدل الاهتلاك المتناقص = (100÷20) × 2= 5% × 2,5= 12,5%

الجدول رقم(12): جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك المتناقص

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	1670338911,22	12,5%	208792363,90	208792363,90	1461546547,31
2019	1461546547,31	12,5%	182693318,41	391485682,31	1278853228,90
2020	1278853228,90	12,5%	159856653,61	551342335,92	1118996575,29
2021	1118996575,29	12,5%	139874571,91	691216907,83	979122003,38
2022	979122003,83	12,5%	122390250,42	813607158,25	856731752,96
2023	856731752,96	12,5%	107091469,12	920698627,37	749640283,84
2024	749640283,84	12,5%	93705035,48	1014403662,85	655935248,36

2025	655935248,36	12,5%	81991906,04	1096395568,89	573943342,32
2026	573943342,32	12,5%	71742917,79	1168138486,68	502200424,53
2027	502200424,53	12,5%	62775053,06	1230913539,74	439425371,47
2028	439425371,47	12,5%	54928171,43	1285841711,18	384497200,03
2029	384497200,03	12,5%	48062150,00	1333903861,18	336435050,03
2030	336435050,03	12,5%	42054381,25	1375958242,44	294380668,77
2031	294380668,77	14,28%	42054381,25	1418012623,69	252326287,52
2032	252326287,52	16,66%	42054381,25	1460067004,95	210271906,26
2033	210271906,26	20%	42054381,25	1502121386,20	168217525,01
2034	168217525,01	25%	42054381,25	1544175767,46	126163143,75
2035	126163143,75	33,33%	42054381,25	1586230148,71	84108762,50
2036	126163143,75	50%	42054381,25	1628284529,96	42054381,25
2037	42054381,25	100%	42054381,25	1670338911,22	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط الاهتلاك المباني متناقصة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 208792363,90دج وتستمر في الانخفاض الى غاية سنة2030 حيث بلغت 42054381,25دج وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتناقص، بعد سنة 2030 نلاحظ ثبات أقساط الاهتلاك الى غاية نهاية العمر الانتاجي.

2- تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص على الآلات والمعدات

معدل الاهتلاك المتناقص= (100÷10) × 2,5= 10% × 2,5= 25%

الجدول رقم(13): جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك المتناقص

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	3051114217,48	25%	762778554,37	762778554,37	2288335663,11
2019	2288335663,11	25%	572083915,77	1334862470,14	1716251747,33

2020	1716251747,33	25%	429062936,83	1763925406,97	1287188810,50
2021	1287188810,50	25%	321797202,62	2085722609,59	965391607,88
2022	965391607,88	25%	241347901,97	2327070511,56	724043705,91
2023	724043705,91	25%	181010926,47	2508081437,47	543032780,00
2024	543032780,00	25%	135758195,00	2643839632,47	407274585,00
2025	407274585,00	33,33%	135758194,99	2779597827,46	271516390,01
2026	271516390,01	50%	135758195,00	2915356022,46	135758195,01
2027	135758195,01	100%	135758195,01	3051114217,48	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك الآلات والمعدات متناقصة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 762778554,37دج واستمرت في الانخفاض الى غاية سنة 2024 حيث بلغت 135758195,00دج و هذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتناقص، بعد سنة 2024 نلاحظ ثبات أقساط الاهتلاك الى غاية نهاية العمر الانتاجي، ويعود ذلك الى أن المؤسسة التي تطبق طريقة الاهتلاك المتناقص تتحول الى طريقة قسط الاهتلاك الثابت عندما يصبح قسط الاهتلاك المحتسب بطريقة الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة المحاسبية الصافية مقسوما على عدد السنوات المتبقية.

3- تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص على معدات النقل

معدل الاهتلاك المتناقص= (100÷5) × 2= 20% × 2= 40%

الجدول رقم(14): جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك المتناقص

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	4259594144,24	40%	1703837657,69	1703837657,69	2555756486,54
2019	2555756486,54	40%	1022302594,61	2726140252,30	1533453891,94
2020	1533453891,94	40%	613381556,77	3339521809,07	920072335,16
2021	920072335,16	50%	460036167,58	3799557976,65	460036167,58
2022	460036167,58	100%	460036167,58	4259594144,24	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك معدات النقل متناقصة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة1703837657,69دج واستمرت في الانخفاض الى غاية سنة2021 حيث بلغت 460036167,58دج و هذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتناقص، بعد سنة 2021 نلاحظ ثبات أقساط الاهتلاك الى غاية نهاية العمر الانتاجي، ويعود ذلك الى أن المؤسسة التي تطبق طريقة الاهتلاك المتناقص تتحول الى طريقة قسط الاهتلاك الثابت عندما يصبح قسط الاهتلاك المحتسب بطريقة الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة المحاسبية الصافية مقسوما على عدد السنوات المتبقية.

4- تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص على معدات أخرى

معدل الاهتلاك المتناقص= (100÷10) × 2,5= 10% × 2,5= 25%

الجدول رقم(15): جدول تطور اهتلاك معدات أخرى بطريقة الاهتلاك المتناقص

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعدل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	53665391,90	25%	13416347,97	13416347,97	40249043,92
2019	40249043,92	25%	10062260,98	23478608,95	30186782,94
2020	30186782,94	25%	7546695,73	31025304,68	22640087,21
2021	22640087,21	25%	5660021,80	36685326,48	16980065,41
2022	16980065,41	25%	4245016,35	40930342,83	12735049,06
2023	12735049,06	25%	3183762,16	44114105,09	9551286,80
2024	9551286,80	25%	2387821,70	46501926,79	7163465,10
2025	7163465,10	%33,33	2387821,70	48889748,48	4775643,41
2026	4775643,41	50%	2387821,70	51277570,18	2387821,70
2027	2387821,70	100%	2387821,70	53665391,90	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك معدات النقل متناقصة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 13416347,97دج واستمرت في الانخفاض الى غاية سنة2024 حيث بلغت 2387821,70دج و هذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتناقص، بعد سنة 2024 نلاحظ ثبات أقساط الاهتلاك الى غاية نهاية العمر الانتاجي، ويعود ذلك الى أن المؤسسة التي تطبق طريقة الاهتلاك المتناقص تتحول الى طريقة قسط

الاهتلاك الثابت عندما يصبح قسط الاهتلاك المحتسب بطريقة الاهتلاك المتناقص أقل من القيمة المحاسبية الصافية مقسوما على عدد السنوات المتبقية.

ثالثا: دراسة تطور اهتلاك الأصول بتطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد

قسط الاهتلاك السنوي= التكلفة الاجمالية× المعامل

المعامل= $\frac{1}{1+2+3+,,,+4}$ × ن ن=عدد سنوات العمر الانتاجي

1- تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد على المباني

المعامل = $\frac{1}{1+2+3+4+5+6+7+8+9+10+11+12+13+14+15+16+17+18+19+20}$ × ن

الجدول رقم(16): جدول تطور اهتلاك المباني بطريقة الاهتلاك المتزايد

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعامل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	1670338911,22	$\frac{1}{210}$	7953994,81	7953994,81	1662384916,40
2019	1670338911,22	$\frac{2}{210}$	15907989,63	23861984,44	1646476926,77
2020	1670338911,22	$\frac{3}{210}$	23861984,44	47723968,89	1622614942,32
2021	1670338911,22	$\frac{4}{210}$	31815979,26	79539948,15	1590798963,06
2022	1670338911,22	$\frac{5}{210}$	39769974,07	119309922,23	1551028988,99
2023	1670338911,22	$\frac{6}{210}$	47723968,89	167033891,12	1503305020,09
2024	1670338911,22	$\frac{7}{210}$	55677963,70	222711854,82	1447627056,39
2025	1670338911,22	$\frac{8}{210}$	63631958,52	286343813,35	1383995097,86
2026	1670338911,22	$\frac{9}{210}$	71585953,33	357929766,69	1312409144,53
2027	1670338911,22	$\frac{10}{210}$	79539948,15	437469714,84	1232869196,37

2028	1670338911,22	$\frac{11}{210}$	87493942,96	524963657,81	1145375253,40
2029	1670338911,22	$\frac{12}{210}$	95447937,78	620411595,59	1049927315,62
2030	1670338911,22	$\frac{13}{210}$	103401932,59	723813528,19	946525383,02
2031	1670338911,22	$\frac{14}{210}$	111355927,41	835169455,61	835169455,61
2032	1670338911,22	$\frac{15}{210}$	119309922,23	954479377,84	715859533,38
2033	1670338911,22	$\frac{16}{210}$	127263917,04	1081743294,88	588595616,33
2034	1670338911,22	$\frac{17}{210}$	135217911,86	1216961206,74	453377704,47
2035	1670338911,22	$\frac{18}{210}$	143171906,67	1360133113,42	310205797,79
2036	1670338911,22	$\frac{19}{210}$	151125901,49	1511259014,91	159079896,30
2037	1670338911,22	$\frac{20}{210}$	159079896,30	1670338911,22	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك المباني متزايدة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 7953994,81دج وتستمر في الزيادة الى غاية سنة2037 حيث بلغت 159079896,30دج و هذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتزايد.

2- تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد على الآلات والمعدات

$$\text{المعامل} = \frac{1}{1+2+3+4+5+6+7+8+9+10} \times \text{ن}$$

الجدول رقم(17): جدول تطور اهتلاك الآلات والمعدات بطريقة الاهتلاك المتزايد

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعامل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	3051114217,48	$\frac{1}{55}$	55474803,95	55474803,95	2995639413,52

2019	3051114217,48	$\frac{2}{55}$	110949607,90	166424411,86	2884689805,61
2020	3051114217,48	$\frac{3}{55}$	166424411,86	332848823,72	2718265393,75
2021	3051114217,48	$\frac{4}{55}$	221899215,81	554748039,54	2496366177,93
2022	3051114217,48	$\frac{5}{55}$	277374019,77	832122059,31	2218992158,16
2023	3051114217,48	$\frac{6}{55}$	332848823,72	1164970883,03	1886143334,44
2024	3051114217,48	$\frac{7}{55}$	388323627,67	1553294510,71	1497819706,76
2025	3051114217,48	$\frac{8}{55}$	443798431,63	1997092942,35	1054021275,12
2026	3051114217,48	$\frac{9}{55}$	499273235,58	2496366177,93	554748039,54
2027	3051114217,48	$\frac{10}{55}$	554748039,54	3051114217,48	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك الآلات والمعدات متزايدة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 55474803,95دج وتستمر في الزيادة الى غاية سنة2027 حيث بلغت 554748039,54دج و هذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتزايد.

3- تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد على معدات النقل

$$\text{المعامل} = \frac{1}{1+2+3+4+5} \times \text{ن}$$

الجدول رقم(18): جدول تطور اهتلاك معدات النقل بطريقة الاهتلاك المتزايد

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعامل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	4259594144,24	$\frac{1}{15}$	283732942,94	283732942,94	3975861201,29
2019	4259594144,24	$\frac{2}{15}$	567945885,89	851678828,83	3407915315,40

2020	4259594144,24	$\frac{3}{15}$	851918828,84	1703597657,68	2555996486,55
2021	4259594144,24	$\frac{4}{15}$	1135891771,79	2839489429,48	1420107414,75
2022	4259594144,24	$\frac{5}{15}$	1419864714,74	4259594144,24	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك معدات النقل متزايدة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 283732942,94دج واستمرت في الزيادة الى غاية سنة2022 حيث بلغت 1419864714,74دج، وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتزايد.

4- تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد على المعدات الأخرى

$$\text{المعامل} = \frac{1}{1+2+3+4+5+6+7+8+9+10} \times \text{ن}$$

الجدول رقم(19): جدول تطور اهتلاك المعدات الاخرى بطريقة الاهتلاك المتزايد

السنوات	التكلفة الاجمالية	المعامل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2018	53665391,90	$\frac{1}{55}$	975734,39	975734,39	52689657,50
2019	53665391,90	$\frac{2}{55}$	1951468,78	2927203,18	50738188,32
2020	53665391,90	$\frac{3}{55}$	2927203,17	5854406,35	47810985,14
2021	53665391,90	$\frac{4}{55}$	3902937,56	9757,343,91	43908047,58
2022	53665391,90	$\frac{5}{55}$	4878671,95	14636015,87	39029375,62
2023	53665391,90	$\frac{6}{55}$	5854406,34	20490422,21	33174969,28
2024	53665391,90	$\frac{7}{55}$	6830140,73	27320562,95	26344828,54
2025	53665391,90	$\frac{8}{55}$	7805875,12	35126438,07	18538953,42
2026	53665391,90	$\frac{9}{55}$	8781609,51	43908047,59	9757343,90

2027	53665391,90	$\frac{10}{55}$	9757343,90	53665391,5	0,00

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانية المالية لسنة 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن أقساط اهتلاك المعدات الأخرى متزايدة ابتداء من 2018 حيث بلغت في هذه السنة 975734,39 دج وتستمر في الزيادة الى غاية سنة2027 حيث بلغت 9757343,90 دج، وهذا راجع لتطبيق سياسة الاهتلاك المتزايد.

المطلب الثالث: التعديل على الكشوف المالية وتقييم الأداء المالي

من خلال النتائج المتحصل عليها في دراسة تطورات اهتلاك أصول المؤسسة بتطبيق مختلف السياسات المحاسبية (طرق الاهتلاك) سنقوم بتعديل الكشوف المالية حسب نتائج كل طريقة ثم اعادة تقييم الأداء المالي.

أولا: تعديل الكشوف المالية

تمثل الجداول التالية الكشوف المالية المعدلة (الميزانية المالية لجانب الخصوم، الميزانية المالية لجانب الأصول، جدول حسابات النتائج) عند تطبيق مختلف طرق الاهتلاك:

الجدول رقم(20): الميزانية المالية المعدلة لجانب الأصول لسنة 2022

الأصول	المبلغ الاجمالي	المبلغ الصافي(طريقة الاهتلاك الثابت)	المبلغ الصافي(طريقة الاهتلاك المتناقص)	المبلغ الصافي(طريقة الاهتلاك المتزايد)
الأصول غير الجارية				
التثبيتات المعنوية	13133616,00	1402623,72	1402623,72	1402623,72
التثبيتات العينية	10178984954,3	2805143988,15	993510507,93	3809050522,77
أراضي	00	00	00	00
مباني	1695773900,74	1252754183,42	856731752,96	1551028988,99
آلات ومعدات	3144202393,05	1525557108,78	124043705,91	2218992158,16
معدات النقل	5290057162,11	00	00	00
تثبيتات أخرى	48951498,48	26832695,95	12735049,06	39029375,62
تثبيتات يجرى انجازها	1587756596,68	1587756596,68	1587756596,68	1587756596,68
تثبيتات مالية	7482500000,00	7482500000,00	7482500000,00	7482500000,00
مساهمات أخرى	326500000,00	326500000,00	326500000,00	326500000,00

وحسابات دائنة ملحقة بها قروض وأصول أخرى غير جارية	7156000000,00	7156000000,00	7156000000,00	7156000000,00
ضرائب مؤجلة على الأصول	443138543,65	443138543,65	443138543,65	443138543,65
مجموع الأصول الغير جارية	19705513710,7	12319941752,2	10508308271.9	13323848286,8
الأصول الجارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	298754344,90	182769449,89	182769449,89	182769449,89
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	1793718225,98	993503328,93	993503328,93	993503328,93
الزبائن مدينون أخرون الضرائب وما يماثلها	1535385425,19 5114808,90 253217991,89	735170528,14 5114808,90 253217991,89	735170528,14 5114808,90 253217991,89	735170528,14 5114808,90 253217991,89
الموجودات وما يماثلها	4007941545,29	4007941545,29	4007941545,29	4007941545,29
الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة	500000000,00 3507941545,29	500000000,00 3507941545,29	500000000,00 3507941545,29	500000000,00 3507941545,29
مجموع الأصول الجارية	6100414116,17	5184214324,11	5184214324,11	5184214324,11
المجموع العام للأصول	25805927826,8	17504156076,3	15692522596,0	18508062610,9

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022

الجدول رقم(21): الميزانية المالية المعدلة لجانب الخصوم لسنة 2022

الخصوم	المبالغ (طريقة الاهتلاك الثابت)	المبالغ (طريقة الاهتلاك المتناقص)	المبالغ (طريقة الاهتلاك المتزايد)
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	4000000000,00	4000000000,00	4000000000,00
علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة)	9352647317,36	9352647317,36	9352647317,36
فوارق اعادة التقييم	43669495,20	43669495,20	43669495,20
النتيجة الصافية	541468745,74	-1270164733,29	1545375280,36
حقوق ملكية أخرى	38053454,57	38053454,57	38053454,57
حصة الشركة المدمجة(1)	13975839012,87	12164205533,84	14979745547,49
المجموع(1)	13975839012,87	12164205533,84	14979745547,49
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية	17425237,78	17425237,78	17425237,78
الضرائب	43464998,46	43464998,46	43464998,46
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1090114534,37	1090114534,37	1090114534,37
مجموع الخصوم الغير جارية	1151004770,61	1151004770,61	1151004770,61
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	218835277,75	218835277,75	218835277,75
ضرائب وما شابهها	1522163562,91	1522163562,91	1522163562,91
ديون أخرى	636313452,17	636313452,17	636313452,17
خزينة الخصوم	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	2377312292,83	2377312292,83	2377312292,83
المجموع العام للخصوم	17504156076,31	15692522596,09	18508062610,93

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022

الجدول رقم(22): جدول حسابات النتائج المعدل لسنة 2022

البيان	المبالغ(طريقة الاهتلاك الثابت)	المبالغ(طريقة الاهتلاك المتناقص)	المبالغ(طريقة الاهتلاك المتزايد)
مبيعات البضائع	75382324,36	75382324,36	75382324,36
خدمات مقدمة	4787543074,81	4787543074,81	4787543074,81
مبيعات أخرى	1037661012,86	1037661012,86	1037661012,86
1- انتاج السنة المالية	5900586412,03	5900586412,03	5900586412,03
مشتريات مستهلكة	(248288247,20)	(248288247,20)	(248288247,20)
خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	(234861913,74)	(234861913,74)	(234861913,74)
2- استهلاك السنة المالية	(483150160,94)	(483150160,94)	(483150160,94)
3- القيمة المضافة للاستغلال(1-2)	5417436251,09	5417436251,09	5417436251,09
أعباء المستخدمين	(2897795329,65)	(2897795329,65)	(2897795329,65)
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	(116659698,06)	(116659698,06)	(116659698,06)
4- الفائض الاجمالي للاستغلال	2402981223,38	2402981223,38	2402981223,38
منتجات عملياتية أخرى	45276780,22	45276780,22	45276780,22
أعباء عملياتية أخرى	(35513841,23)	(35513841,23)	(35513841,23)
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	(2838777846,04)	(4650411325,07)	(1834871311,42)
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	1196439373,49	1196439373,49	1196439373,49
5- النتيجة العملياتية	770405689,82	-1041227789,21	1774312224,44
منتوجات مالية	383937143,00	383937143,00	383937143,00
أعباء مالية	00	00	00
6- النتيجة المالية	383937143,00	383937143,00	383937143,00
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	1154342832,82	-657290646,21	2158249367,44
الضرائب الواجب دفعها	392476563,15	(223478819,71)	733804784,92
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	(183925779,88)	(183925779,88)	(183925779,88)

مجموع منتجات الأنشطة العادية	7526239708,74	7526239708,74	7526239708,74
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(6984770963,00)	(8796404442,03)	(5980864428,38)
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	541468745,74	-1270164733,29	1545375280,36
9- النتيجة غير العادية	00	00	00
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	541468745,74	-1270164733,29	1545375280,36

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" لسنة 2022

ثانيا: تقييم الأداء المالي بعد التعديل على الكشوف المالية

1-مؤشرات التوازن المالي:

يمثل الجدول التالي تغيرات مؤشرات التوازن المالي عند التغيير في تطبيق طرق الاهتلاك.:

الجدول رقم(23): تغيرات مؤشرات التوازن المالي عند التغيير في طريقة الاهتلاك

المؤشر	طريقة الاهتلاك الثابت	طريقة الاهتلاك المتناقص	طريقة الاهتلاك المتزايد
رأس المال العامل	2806902031,28	2806902031,28	2806902031,28
احتياجات رأس المال العامل	-701039514,01	-701039514,01	-701039514,01
الخزينة الصافية	3507941545,29	3507941545,29	3507941545,29

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشرات التوازن المالي لم يطرأ عليها أي تغيير عند تطبيق طرق الاهتلاك الثلاث، وهذا راجع الى أن سياسات الاهتلاك تطبق فقط على الأصول الغير جارية (العينية والمعنوية) ولا تطبق على الأصول الجارية أي أنه لم يطرأ أي تعديل في الأصول والخصوم الجارية والتي من خلالها تحسب هذه المؤشرات.

رأس المال العامل موجب بقت قيمته ثابتة عند تطبيق مختلف طرق الاهتلاك حيث بلغت 2806902031,28دج، هذا يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

احتياجات رأس المال العامل سالبة بقت قيمتها ثابتة عند تطبيق مختلف طرق الاهتلاك حيث بلغت 701039514,01- دج، معناه أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج موارد أخرى أي أن المؤسسة في حالة مالية جيدة.

الخزينة موجبة و بقت قيمتها ثابتة عند التغيير في طرق الاهتلاك و هذا راجع لثبات قيمة كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل حيث بلغت 3507941545,29 دج، معناه أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة.

2- نسب السيولة:

يمثل الجدول التالي تغيرات نسب السيولة عند التغيير في تطبيق طرق الاهتلاك :

الجدول رقم(24): تغيرات نسب السيولة عند التغيير في طريقة الاهتلاك

النسبة	طريقة الاهتلاك الثابت	طريقة الاهتلاك المتناقص	طريقة الاهتلاك المتزايد
السيولة العامة	2,18	2,18	2,18
السيولة المختصرة	2,10	2,10	2,10
السيولة السريعة	0,41	0,41	0,41

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة الثلاثة لم يطرأ عليها أي تغير عند تطبيق مختلف طرق الاهتلاك، وهذا لأن التغيير في تطبيق هذه الطرق لا يؤثر على الأصول والخصوم الجارية والتي من خلالها يتم حساب هذه النسب.

نسبة السيولة العامة لم تتغير عند تغيير طريقة الاهتلاك حيث بلغت 2,18 وهي نسبة موجبة وتفوق الواحد "1"، معناه أن الأصول الجارية تغطي جميع الديون أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها.

نسبة السيولة المختصرة لم تتغير عند تغيير طريقة الاهتلاك حيث بلغت 2,10 وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع القيم المثلى (0,3 و0,5) ذلك يعني أن على المؤسسة تخفيض المدة الممنوحة للزبائن من أجل السداد.

نسبة السيولة السريعة أيضا لم تتغير عند تغيير طريقة الاهتلاك حيث بلغت 0,41 وهي نسبة مرتفعة نسبيا مقارنة مع القيم المثلى (0,25 و0,35) معناه أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها على المدى القصير عن طريق سيولتها المتوفرة.

3- نسب التمويل:

يمثل الجدول التالي تغيرات نسب التمويل عند التغيير في تطبيق طرق الاهتلاك:

الجدول رقم(25): تغيرات نسب التمويل عند التغيير في طريقة الاهتلاك

النسبة	طريقة الاهتلاك الثابت	طريقة الاهتلاك المتناقص	طريقة الاهتلاك المتزايد
التمويل الدائم	1,22	1,26	1,21
التمويل الخاص	1,13	1,15	1,12
التمويل الخارجي	0,20	0,22	0,19
الاستقلالية المالية	3,96	3,44	4,24

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية

من خلال الجدول نلاحظ أنه حدث تغير في نسب التمويل عند تطبيق كل طريقة من طرق الاهتلاك، وهذا ما يعكس تأثير التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك على نسب التمويل، وهذا راجع في الأساس الى التغير في مجموع الأصول الثابتة وكذلك المجموع العام للخصوم والتي يتم من خلالها حساب هذه النسب.

نسبة التمويل الدائم عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت بلغت 1,22 و نلاحظ ارتفاعها عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص حيث بلغت1,26 و هذا راجع الى انخفاض قيمة الأصول الثابتة، بينما عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد انخفضت الى 1,21 وهذا بسبب ارتفاع قيمة الأصول الثابتة.

نسبة التمويل الخاص عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت بلغت 1,13 سجلت ارتفاعا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص حيث بلغت 1,15 وهذا نتيجة الى انخفاض الأصول الثابتة والأموال الخاصة، و انخفاضا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد 1,12 وهذا بسبب زيادة الأصول الثابتة و الأموال الخاصة.

نسبة التمويل الخارجي عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت بلغت 0,20 سجلت ارتفاعا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص 0,22 ويرجع ذلك الى انخفاض مجموع الخصوم، وسجلت انخفاضا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد0,19 بسبب ارتفاع مجموع الخصوم.

نسبة الاستقلالية المالية بلغت عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت 3,96 و هي نسبة مرتفعة تعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة، لكنها سجلت انخفاضا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص 3,44 وذلك راجع الى انخفاض الأموال الخاصة، ونلاحظ ارتفاعها عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد4,24 و يرجع هذا الارتفاع الى الزيادة في الأموال الخاصة.

4- نسب الربحية:

يمثل الجدول التالي تغيرات نسب الربحية عند التغيير في تطبيق طرق الاهتلاك:

الجدول رقم(26): تغيرات نسب الربحية عند التغيير في طريقة الاهتلاك

النسبة	طريقة الاهتلاك الثابت	طريقة الاهتلاك المتناقص	طريقة الاهتلاك المتزايد
هامش الربح الصافي	0,09	-0,21	0,26
معدل العائد على الاستثمار	0,03	-0,08	0,08
معدل العائد على حقوق الملكية	0,03	-0,10	0,10

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية

من خلال الجدول نلاحظ أنه حدث تغير في نسب الربحية عند تطبيق كل طريقة من طرق الاهتلاك،

وهذا يعكس تأثير التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك على نسب الربحية ، وهذا راجع في الأساس الى التغير في النتيجة الصافية و الأموال الخاصة للخصوم والتي من خلالها يتم حساب هذه النسب.

هامش الربح الصافي بلغت هذه النسبة عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت 0,09 وهي قيمة موجبة، عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص انخفضت حيث سجلت قيمة سالبة 0,21- و هذا الانخفاض ناتج عن انخفاض النتيجة الصافية بقيمة 1270164733,29- معناه أن المؤسسة حققت خسارة بمقدار 21% مقابل كل واحد دينار من المبيعات، و في المقابل عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد سجلت ارتفاعا بقيمة موجبة 0,26 و هذا الارتفاع راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية بقيمة 1545375280,36 دج معناه أن المؤسسة حققت ربحا صافيا مقداره 26% مقابل كل واحد دينار من المبيعات.

معدل العائد على الاستثمار بلغت هذه النسبة عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت 0,3 وهي قيمة موجبة، عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص انخفضت لتسجل قيمة سالبة 0,08- بسبب انخفاض النتيجة الصافية السالبة عكس تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد بلغت 0,08 وهذا نتيجة زيادة النتيجة الصافية و زيادة مجموع الأصول.

معدل العائد على حقوق الملكية أيضا مقارنة بطريقة الاهتلاك الثابت الذي بلغت فيه 0,3 فقد سجلت انخفاضا الى قيمة سالبة عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص 0,10-، عكس طريقة الاهتلاك المتزايد الذي سجلت فيه ارتفاعا بقيمة موجبة بلغت 0,10.

5- نسب المديونية:

يمثل الجدول التالي تغيرات نسب المديونية عند التغيير في تطبيق طرق الاهتلاك:

الجدول رقم(27): تغيرات نسب المديونية عند التغيير في طريقة الاهتلاك

النسبة	طريقة الاهتلاك الثابت	طريقة الاهتلاك المتناقص	طريقة الاهتلاك المتزايد
المديونية الكلية	0,20	0,22	0,19
الديون الى حقوق الملكية	0,25	0,29	0,23

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الكشوف المالية

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك تغير في نسب المديونية عند التغيير في طريقة الاهتلاك المطبقة ، وهذا يعكس تأثير التغيير في السياسات المحاسبية الخاصة بالاهتلاك على نسب المديونية ، و تغير نسب المديونية راجع الى تغير مجموع الأصول وحقوق الملكية والتي من خلالها يتم حساب هذه النسب.

المديونية الكلية بلغت عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت 0,20 وهي نسبة موجبة معناه أن المؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة كمصدر تمويل لتلبية احتياجاتها بدلا من التمويل بالديون، عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص سجلت ارتفاعا 0,22 وهذا نتيجة انخفاض مجموع الأصول، أما عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد فقد سجلت انخفاض طفيف قدره 0,19 راجع الى ارتفاع قيمة الأصول.

الديون الى حقوق الملكية بلغت عند تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت 0,25 ، سجلت ارتفاعا عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص 0,29 سببه انخفاض حقوق الملكية، أما عند تطبيق طريقة الاهتلاك المتزايد فقد أدى الى الزيادة في حقوق الملكية وبالتالي انخفاض النسبة الى 0.23.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا في هذا الفصل والذي قمنا فيه بتطبيق أهم النقاط التي تطرقنا اليها في الفصلين النظريين الأول والثاني، حيث اقتصرت دراستنا على تطبيق مختلف طرق و مناهج (سياسات) الاهتلاك على مستوى المؤسسة الميناائية "جن جن"، نستنتج أن التغيير في تطبيق مختلف هذه الطرق يؤثر على الأداء المالي للمؤسسة و ذلك من خلال تأثيرها على الكشوف المالية وبالتالي التأثير على نسب تقييم الأداء المالي.

مؤشرات التوازن المالي لم تتأثر عند التغيير في طرق الاهتلاك وهي مؤشرات جيدة تدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، أي أن المؤسسة متوازنة ماليا.

من النسب المالية التي تأثرت عند التغيير في طرق الاهتلاك نسب التمويل، نسب الربحية، و نسب المديونية، في المقابل هناك بعض النسب لم يؤثر عليها هذا التغيير وهي نسب السيولة.

الخاتمة

من خلال المزج بين الدراسة النظرية والتطبيقية لأجل معالجة موضوعنا المتمثل في **تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** حيث قمنا في الجانب النظري بالتطرق الى تقييم الأداء المالي ودراسة مؤشراته وكذلك تطرقنا الى السياسات المحاسبية وتغييراتها، ثم قمنا بإسقاط نتائج الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وهذا بمعالجة الكشوف المالية للمؤسسة المينائية "جن جن" بجيجل وذلك من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة: هل يمكن أن يؤثر التغيير في السياسات المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسة المينائية "جن جن" في الافصاح على أدائها المالي؟

نتائج الدراسة النظرية:

- يعتبر تقييم الأداء المالي عملية تحليلية للبيئة الداخلية للمؤسسة يهدف الى تحديد نقاط القوة والضعف وهذا باستعمال مجموعة الأدوات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والمؤشرات السوقية,
- تسمح مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بإعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية السائدة في المؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.
- تتحكم في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية مجموعة من الاعتبارات والعوامل منها تعاقدية ومنها ماهي تنظيمية وأخرى ببيئة الممارسة المحاسبية.
- يتجسد التغيير في السياسات المحاسبية في الانتقال من سياسة محاسبية معروفة الى سياسة محاسبية أخرى متعارف عليها ومقبولة، وقد يكون الزاميا أو اختياريا من طرف المؤسسة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- تشير النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة قبل تعديل الكشوف المالية بأنها في وضعية مالية جيدة.
- تقوم المؤسسة محل الدراسة بتغطية جميع الخصوم المتداولة عن طريق الأصول المتداولة دون اللجوء الى مصادر خارجية والتمكن من تحقيق فائض.
- المؤسسة المينائية "جن جن" لا تغير في سياستها المحاسبية الخاصة باهتلاك أصولها وهي تطبق طريقة الاهتلاك الثابت.
- التغيير في السياسات المحاسبية (طرق الاهتلاك، طرق تقييم المخزون...) يؤثر على بعض أدوات التقييم المالي في المؤسسة المينائية "جن جن".
- التغيير في طريقة الاهتلاك (الثابت، المتناقص، المتزايد) يؤثر على بعض أدوات التقييم المالي في المؤسسة المينائية "جن جن".
- التغيير في طريقة الاهتلاك لا يؤثر على مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية) خلال فترة الدراسة في المؤسسة المينائية "جن جن".
- التغيير في طريقة الاهتلاك يؤثر على نسب التمويل ونسب الربحية ونسب المديونية.

- التغيير في طريقة الاهتلاك لا يؤثر على نسب السيولة.
- طريقة الاهتلاك الثابت هي أفضل طريقة تتبعها المؤسسة محل الدراسة كونها أكثر الطرق شيوعا وتطبيقا وذلك لسهولة حساباتها.

الاقتراحات:

- على المؤسسة المينائية "جن جن" تقييم وتحليل نتائج المؤسسة بشكل دوري باستعمال المؤشرات والنسب التي تلائم أهدافها.
- ينبغي على المؤسسة المينائية "جن جن" العمل على الاختيار الأمثل لطريقة الاهتلاك المتبعة داخلها.
- ضرورة الاهتمام بالتغيير في السياسات المحاسبية وهذا لتأثيره على صدق ودقة الكشوف المالية.

آفاق الدراسة:

وتتمثل آفاق الدراسة في ما يلي:

- تأثير التغيير في السياسات المحاسبية على اتخاد القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- العوامل المؤثرة في اختيار سياسة الاهتلاك الأمثل في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي وإدارة الأموال، (د ط)، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، وائل للنشر، عمان،2011.
3. جيمس أ.كاشين، جويل ج .ليرنر، ترجمة محمد عبد العزيز أبو رمان، ملخصات شوم نظريات و مسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.
4. دريد كمال آل شيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، عمان، 2009.
5. الدهراوي كمال الدين، تطوير نظام المعلومات المحاسبي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005.
6. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010.
7. سعدان شبابكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني،]د.ط[، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
8. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنضمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
9. سيد عطا الله السعيد، النظريات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، 2009.
10. عبد الحليم كراجة، علي ربابعة وآخرون، الادارة والتحليل المالي أسس ، مفاهيم ، تطبيقات، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004/2003.
12. عدنان تايه النعيمي وأخرون، الادارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار الميسرة، عمان، 2006.
13. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة ، عمان، 2004.
14. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
15. عوض خلف العيساوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الاسلامية مع دراسة محاسبية في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2007.

16. كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، المكتب الجامعي الحديث للنشر، 2005.
17. كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى عالم المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.
18. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات و أسواق مالية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، الطبعة الثانية، 2009.
19. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
20. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات :القياس والعرض والافصاح.
21. محمود محمد خطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
22. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2003.
23. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
24. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، 1999.
25. ناصر دادي عدون، وآخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،2008.
26. ناصر نورالدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية، دار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2006.
27. هادي رضا صفار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
28. وائل محمد صبحي ادريس، الطاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة ادارة الأداء الاستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.

المقالات:

1. أحمد خليلي، أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد 02، العدد02، 2018.

2. أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي دراسة قياسية للفترة(2012-2015)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد06، العدد01، 2019.
3. حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، الجزائر، العدد02، 2015.
4. حسن توفيق مصطفى ،" العوامل المؤثرة في اختيار الادارة للسياسات المحاسبية " ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2017.
5. حمد الله أحمد السيد، تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية، مجلة البحوث التجارية، المجلة 9 ، العدد 11 ،1987.
6. خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دور النسب و المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة بومرداس، العدد 27، 2007.
7. ددان عبد الغني، قراءة في الأداء و القيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد04، 2006.
8. طلال الكسار، دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الأردن، العدد 08، 2012.
9. عبد النور شنين، مراد حجاج، محمد زرقون، دراسة قدرة الخصائص المؤسسية على تفسير الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة لمؤسسات الاسمنت الجزائرية-دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر خلال فترة(2011-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الجزائر، العدد04، 2019.

الرسائل الجامعية:

1. ادريس دحمان، تأثير تغيير السياسات المحاسبية على جودة المعلومات لمتخذي القرار، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة.
2. رندة جرودي، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الاسلامية و آليات ادارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية و لجنة بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف،2020/2019.
3. زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية و تحسين الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، 2016.

4. سميرة بوتكزة، خديجة بوتعية، السياسات المحاسبية وأثرها على أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جيجل، 2014-2015.
5. عبير محمد البكري عبد الجواد حسن، أثر السياسات المحاسبية على معدي ومستخدمي البيانات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1994.

الملتقيات و المؤتمرات والندوات:

1. سعد براوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ل IFRS/IAS،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة الوادي حول موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب تطبيقات وآفاق، يومي 17 و 18 جانفي، 2010.
2. سفيان خروبي، مهدية بن طيبة، دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، البليدة، 2017.

النصوص القانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المتعلقة بقواعد التقييم والمحاسبة وعرض محتوى الكشوفات المالية وكذا تدوين الحسابات وقواعد سيره، العدد19، 25 مارس 2009، القرار الموافق ل26 جويلية 2008.
2. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مرسوم رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، عدد 27، الصادر في 28 ماي 2008.

التقارير:

1. جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في:المجمع الدولي للمحاسبين القانونيين، الأردن.
2. علي يوسف، المعيار المحاسبي الدولي رقم8،السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية، دورة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، دمشق،2009.

المواقع الالكترونية:

1. https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias8.
2. www.hpaconsultant.com/blogs/finance 18/04/2024 22 :52 .

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Achmed Daengs and others, Implementation of economicvalue added and market value added analysis as valuation tools of invest feasibility SINERGL vol 7, NU 2, 2017.
2. Edwards, J.D, R. H, Hermanson and R.F. Salmonson, A survey Of Financial And Managerial Accounting, Richard. D. Irwin, Inc, Homewood, 1989.

الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/04/24 09:46

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

ACTIF	Note	2018 Brut	2018 Amort-- Prov.	2018 Net	2017 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	9 905 856,66	1 736 233,34	3 289 704,18
Immobilisations corporelles		9 034 712 664,84	4 295 886 840,84	4 738 825 824,00	3 807 576 147,97
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 670 338 911,22	674 068 072,12	996 270 839,10	1 150 625 373,71
Installations, machines et outillage		3 051 114 217,48	1 649 451 367,54	1 401 662 849,94	1 616 709 637,10
Matériel de transport		4 259 594 144,24	1 928 567 931,72	2 331 026 212,52	1 029 247 613,53
Autres immobilisations corporelles		53 665 391,90	43 799 469,46	9 865 922,44	10 993 523,33
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		1 172 685 991,97	0,00	1 172 685 991,97	1 075 622 707,37
Immobilisations financières		4 596 000 000,00	0,00	4 596 000 000,00	6 000 405 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés		4 596 000 000,00		4 596 000 000,00	6 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		(0,00)	0,00	(0,00)	405 000,00
Impôts différés actif		152 944 821,29	0,00	152 944 821,29	139 818 249,87
TOTAL ACTIF NON COURANT		14 987 935 568,10	4 305 792 697,50	10 662 192 870,60	11 026 711 809,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		215 615 694,49	(54 145 685,85)	161 470 008,64	167 152 574,18
Marchandises, Matières et fournitures		0,00	0,00	0,00	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		215 615 694,49	54 145 685,85	161 470 008,64	167 152 574,18
Créances et emplois assimilés		1 504 048 002,25	(516 570 120,19)	987 477 882,06	1 299 238 203,55
Clients		1 061 712 116,33	516 570 120,19	545 141 996,14	716 754 525,35
Autres débiteurs		15 537 206,85	0,00	15 537 206,88	15 340 508,20
Impôts et assimilés		426 798 679,04	(0,00)	426 798 679,04	567 143 170,00
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		4 154 399 322,53	0,00	4 154 399 322,53	3 372 334 803,68
Placements et autres actifs financiers courants		2 300 000 000,00	0,00	2 300 000 000,00	0,00
Trésorerie		1 854 399 322,53	0,00	1 854 399 322,53	3 372 334 803,68
TOTAL ACTIF COURANT		5 874 063 019,27	(570 715 806,04)	5 303 347 213,23	4 838 725 581,41
TOTAL GENERAL ACTIF		20 342 048 587,37	(4 876 508 503,54)	15 965 540 083,83	15 865 437 390,80

Page 1 / 1

الملحق رقم(02): الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/04/24 09:48

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2018

Unité:

Passif	Note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 196 582 155,01	8 456 423 489,34
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		958 110 763,24	1 196 558 665,67
Autres capitaux propres – Report à nouveau		(0,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 198 362 413,45**	**13 696 651 650,21**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 198 362 413,45**	**13 696 651 650,21**
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		0,00 0,00	0,00 0,00
Impôts (différés et provisionnés)		29 834 761,03	8 580,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		435 194 176,87	407 944 515,90
produits comptabilisés d'avance à long terme		248 245 464,36	261 402 832,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**713 274 402,26**	**669 355 928,23**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		56 201 827,67	561 784 430,65
Autres Créditeurs		56 910,00	6 000,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		833 469 060,40	795 366 724,85
Autres dettes courantes		163 253 670,05	142 272 656,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 053 903 268,12**	**1 499 429 812,36**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 965 540 083,83**	**15 865 437 390,80**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1

الملحق رقم(03): جدول حسابات النتائج لسنة 2018

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Excercice allant 01/01/2018 au 31/12/2018

23/04/24 09:49

Compte de resultats
(Par nature)

Unité:

	Note	2018	2017
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		0,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 695 133 203,49	2 852 549 238,27
Autres ventes		992 975 096,28	1 176 640 037,98
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 688 108 299,77**	**4 029 189 276,25**
Achats consommés		(135 799 845,14)	(119 360 604,42)
Services extérieurs et autres consommations		(200 431 279,75)	(237 743 079,11)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(336 231 124,89)**	**(357 103 683,53)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 351 877 174,88**	**3 672 085 592,72**
Charges de personnel		(1 527 645 071,77)	(1 477 233 422,72)
Impôts, taxes et versements assimilés		(118 006 150,30)	(115 567 965,46)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 706 225 952,81**	**2 079 284 204,54**
Autres produits opérationnels		43 446 689,59	262 961 267,86
Autres charges opérationnelles		(38 972 330,93)	(181 405 084,30)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 209 978 227,07)	(1 079 350 952,55)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		644 151 710,05	373 166 935,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 144 873 794,45**	**1 454 656 371,25**
Produits financiers		189 949 819,55	184 284 651,59
Charges financières		(8 236 041,15)	(1 906 786,23)
VI- RESULTAT FINANCIER		**181 713 778,40**	**182 377 865,36**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**1 326 587 572,85**	**1 637 034 236,61**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(351 777 200,00)	(441 876 280,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		(16 699 609,61)	1 400 709,06
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 565 656 518,96**	**4 849 602 131,40**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(3 607 545 755,72)**	**(3 653 043 465,73)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**958 110 763,24**	**1 196 558 665,67**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**958 110 763,24**	**1 196 558 665,67**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1

الملحق رقم(04): الميزانية المالية لجانب الأصول لسنة 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000180442292622
Article : 180501338501

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2022

Unité : DA

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort-Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**13 133 616,00**	**11 730 992,28**	**1 402 623,72**	**285 000,00**
Immobilisations corporelles		**10 178 984 954,38**	**6 199 914 162,74**	**3 979 070 791,64**	**4 491 122 548,71**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 587 756 596,68**	**0,00**	**1 587 756 596,68**	**1 258 378 985,55**
Immobilisations financières		**7 482 500 000,00**	**0,00**	**7 482 500 000,00**	**7 482 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		**443 138 543,65**	**0,00**	**443 138 543,65**	**261 727 339,09**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 705 513 710,71**	**6 211 645 155,02**	**13 493 868 555,69**	**13 494 013 873,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**298 754 344,90**	**(115 984 895,01)**	**182 769 449,89**	**168 541 907,64**
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		**1 793 718 225,98**	**(800 214 897,05)**	**993 503 328,93**	**509 499 446,79**
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 007 941 545,29**	**0,00**	**4 007 941 545,29**	**2 358 214 967,16**
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		**6 100 414 116,17**	**(916 199 792,06)**	**5 184 214 324,11**	**3 036 256 321,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**25 805 927 826,88**	**(7 127 844 947,08)**	**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

Page 1 / 1

الملحق رقم(05):الميزانية المالية لجانب الخصوم لسنة 2022

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article 180501338500

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2022**

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres – Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 151 004 770,61**	**1 025 742 779,49**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Créditeurs		(0,00)	0,00
Groupe et associès			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 377 312 292,83**	**1 110 871 952,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1

الملحق رقم(06): جدول حسابات النتائج لسنة 2022

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Compte de résultats
(Par nature)

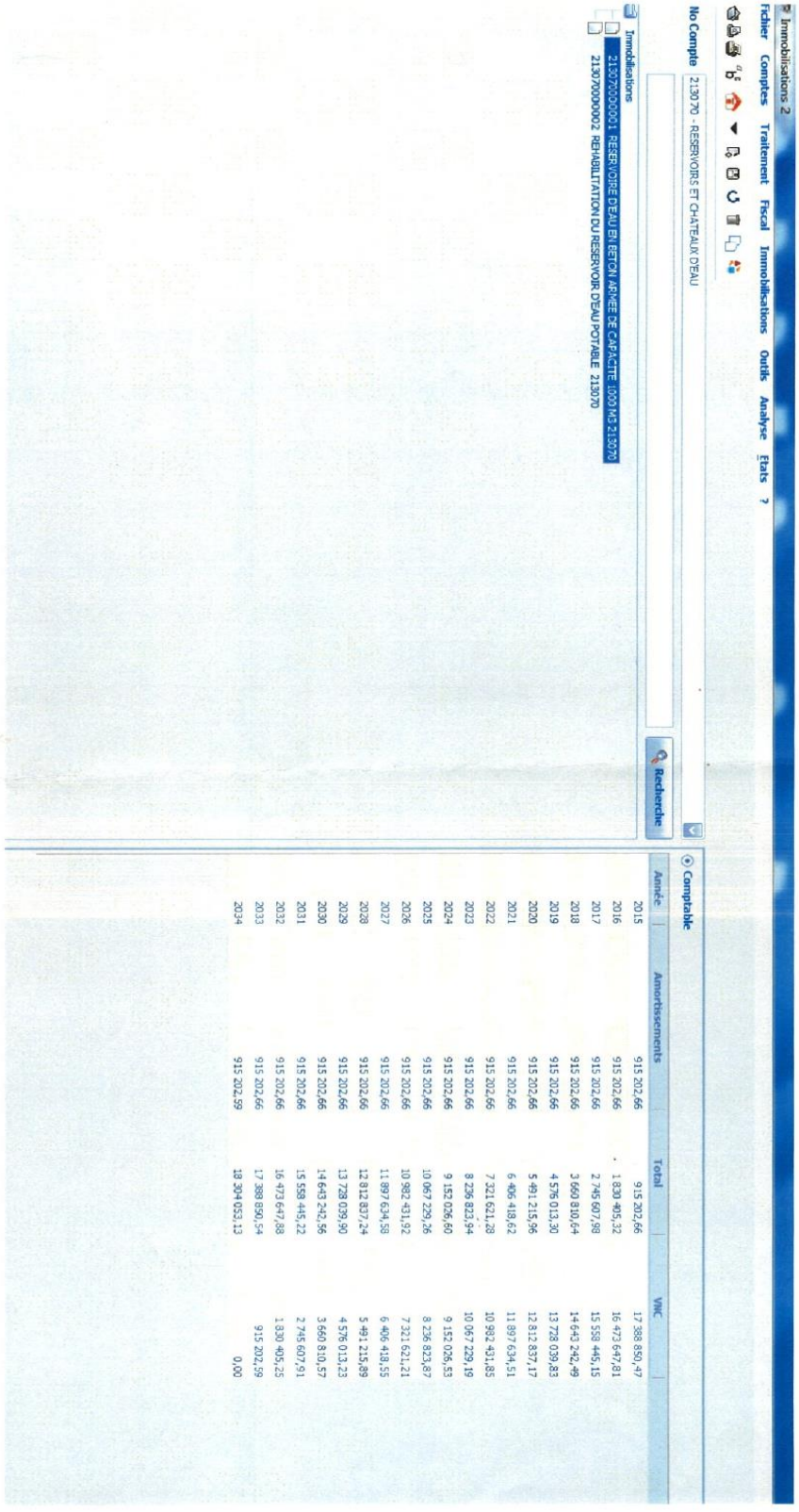
Unité : DA

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**5 900 586 412,03**	**4 256 707 957,54**
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(483 150 160,94)**	**(339 388 676,66)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**5 417 436 251,09**	**3 917 319 280,88**
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
mpôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 402 981 223,38**	**1 629 931 520,52**
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 944 332 493,31**	**933 632 501,61**
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**383 937 143,00**	**358 916 490,49**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**2 328 269 636,31**	**1 292 548 992,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 526 239 708,74**	**5 653 942 042,52**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(5 810 844 159,51)**	**(4 574 555 624,43)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

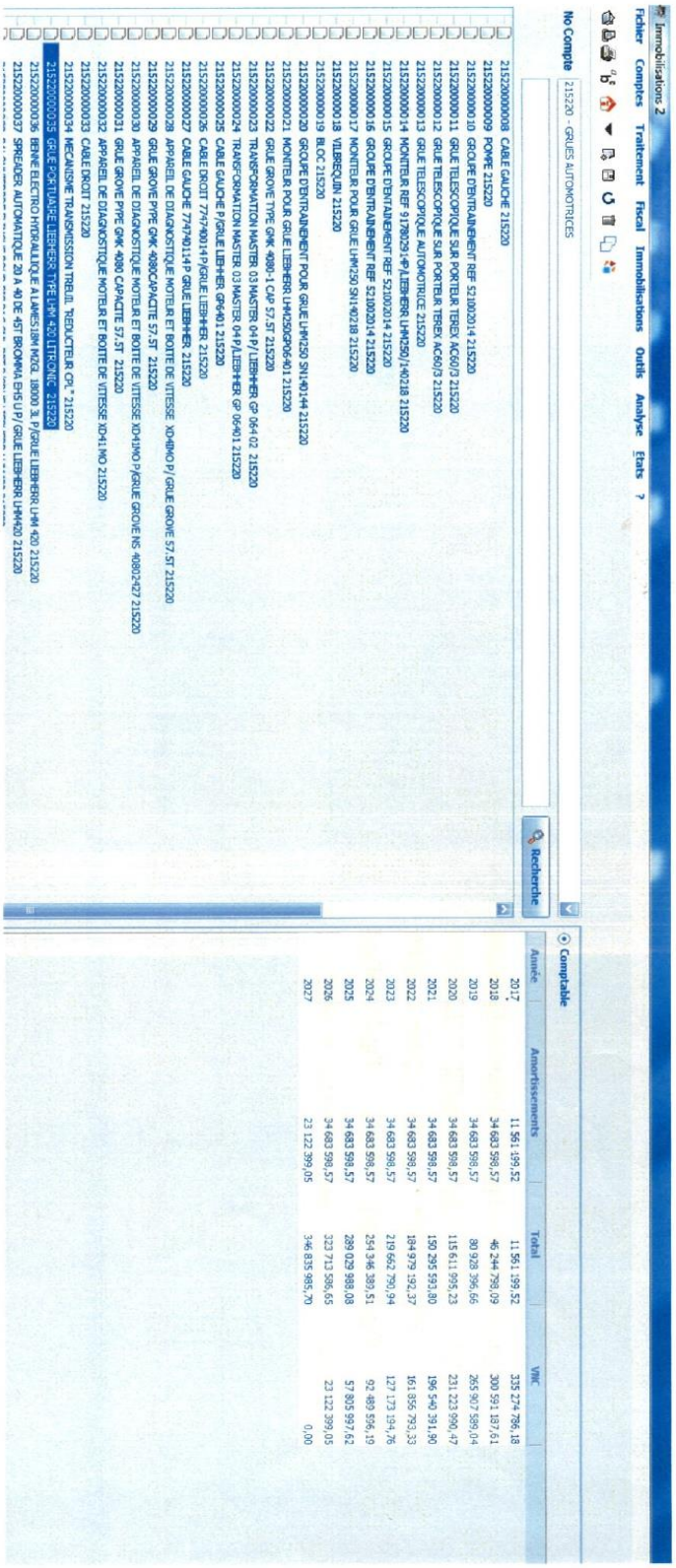
(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

Page 1 / 1

الملحق رقم(07): جدول اهتلاك خزان المياه بالاسمنت المسلح



الملحق رقم(08): جدول اهتلاك رافعة الميناء الحرة



الملحق رقم(09): جدول اهتلاك الشاحنة

